الجزء الأول

هندسة الفوضى

ENGINEERING CHAOS

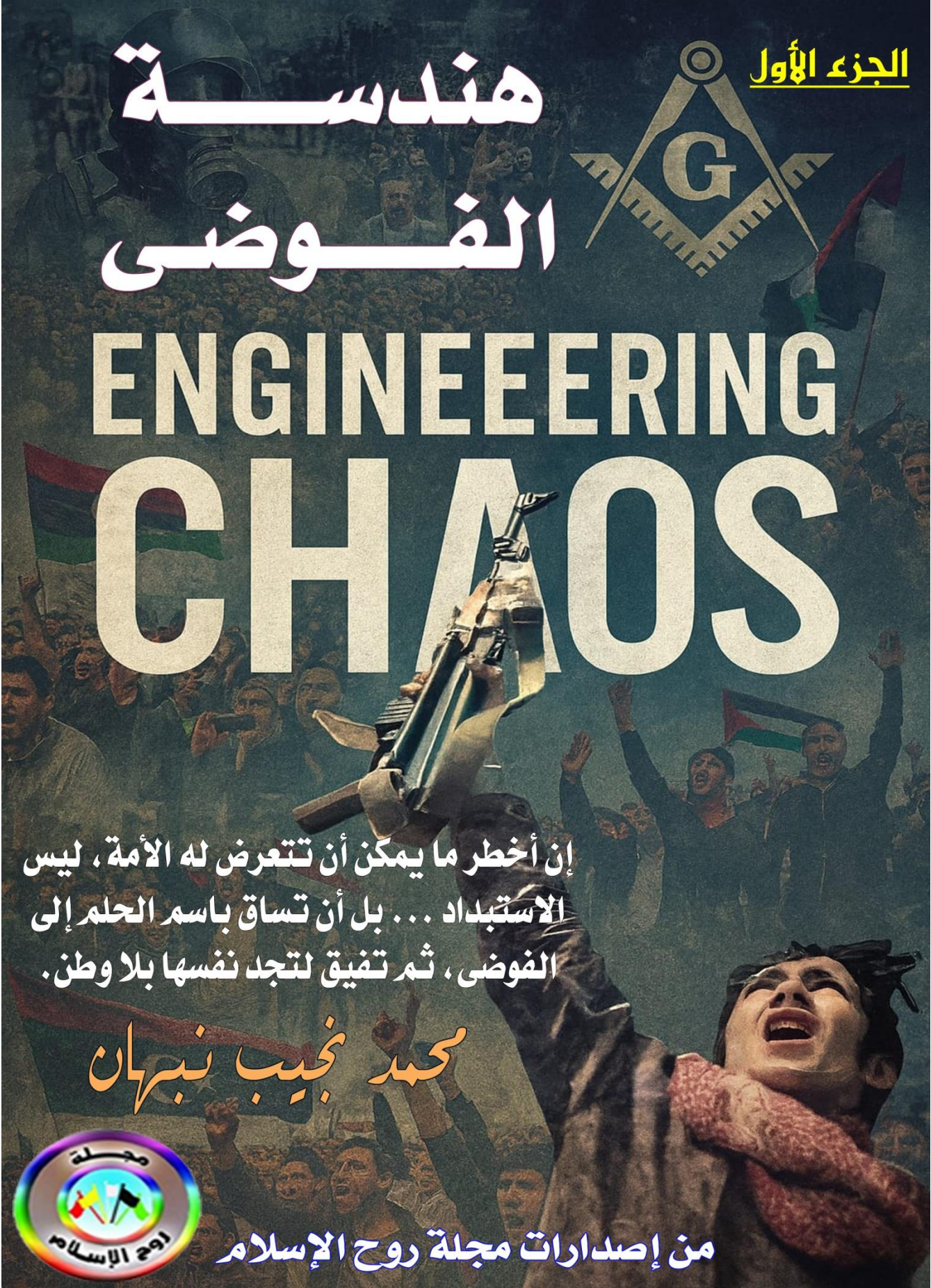

إن أخطر ما يمكن أن تتعرض له الأمة، ليس الاستبداد ... بل أن تساق باسم الحلم إلى الفوضى، ثم تفيق لتجد نفسها بلا وطن.

محمد نجيب نبهان

من إصدارات مجلة روح الإسلام

هنـدسة الفوضى

للكاتب: محمد نجيب نبهان
باحث وكاتب في قضايا الفكر والسياسة والتاريخ المعاصر

من إصدارات مجلة روح الإسلام

جميع الحقوق محفوظة ©

هذا الكتاب بجميع أجزائه وأفكاره ونصوصه، بما في ذلك التصميم والغلاف والعناوين والتقسيمات، هو ملك حصري للكاتب محمد نجيب نبهان ومجلة روح الإسلام.

ولا يجوز نسخ أي جزء منه، أو تخزينه في نظام استرجاع، أو نقله بأي شكل أو وسيلة، سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية، أو بالتصوير أو التسجيل أو غير ذلك، دون الحصول على إذن خطي مسبق من الكاتب أو من يمثل مجلة روح الإسلام قانونيًا.

<u>يحظر منعًا باتًا:</u>

إعادة نشر أو توزيع أو ترجمة أي جزء من هذا العمل دون تصريح رسمي.

استخدام النصوص أو المقتطفات لأغراض تجارية أو إعلامية أو أكاديمية دون إذن خطي.

التعديل على محتوى العمل أو اقتباسه بطريقة تخلّ بسياقه الفكري أو منهجه التحليلي.

الاستثناءات المشروعة:

يسمح بالاستخدام الفردي غير التجاري، لأغراض الدراسة أو البحث أو التثقيف، بشرط الإشارة الواضحة إلى المصدر الكامل:

محمد نجيب نبهان – كتاب "هندسة الفوضى" – مجلة روح الإسلام.

تم إيداع هذا العمل الفكري وفق الأطر القانونية المعمول بها لحماية الملكية الفكرية، ويخضع لأي انتهاك للحماية القانونية المحلية والدولية وفق اتفاقيات حقوق المؤلف (مثل اتفاقية برن).

جهة النشر والرعاية الفكرية:

مجلة روح الإسلام – قسم الدراسات الفكرية والسياسية.

الكاتب: محمد نجيب نبهان – باحث وكاتب في قضايا الفكر والسياسة والتاريخ المعاصر.

مقدمـــة الكتـــاب

في عالمٍ تتهاوى فيه المسلّمات، وتُفرغ فيه المصطلحات من مضامينها، وتُدار الشعوب لا بالحقيقة بل بالانطباع، يُصبح من العبث الاكتفاء بقراءة الأحداث كما تظهر على السطح. نحن لم نعد نعيش في زمن الغزوات المباشرة، ولا الانقلابات الصاخبة، بل انتقلنا إلى مرحلة أكثر تعقيدًا: زمن الهيمنة المضمَرة، والفوضى الموجَّهة، والهندسة الخفية للعالم.

إن ما جرى بين عامي ٢٠١٠ و٢٠٢٥ لا يمكن فهمه من خلال تسلسل الأخبار ولا من زوايا التحليل السريع، لأنه لا ينتمي إلى السياسة اليومية، بل إلى العمق البنيوي للتحوّلات الحضارية. لقد وُلدت أمام أعيننا، دون أن ننتبه، مرحلة جديدة من إدارة الكوكب، تقوم على إعادة تشكيل الإنسان، والدولة، والحدود، والمفاهيم ذاتها.

ما سُمي بـ"الربيع العربي" لم يكن حدثًا واحدًا، ولا موجة احتجاج فحسب، بل كان المدخل الكبير لنقل المنطقة العربية من طورٍ تاريخي إلى طور آخر. لقد خرج الناس يطلبون الحرية، فواجهوا النار، ثم صمت العالم، ثم دُمرت المدن، ثم تغيّرت الخرائط. لكن خلف هذه السلسلة المأساوية، كان شيء آخر يُصاغ في الخفاء: مشروعٌ أعقد من الثورة، وأخطر من القمع، مشروعٌ يجمع بين ما هو سياسي، وأمني، وفكري، وديموغرافي، واقتصادي، في آنٍ واحد.

لقد تحوّلت الثورات إلى فوضى، والفوضى إلى تقسيم، والتقسيم إلى تحالفات ومراكز نفوذ، ثم أعيد إنتاج الواقع بشروطٍ جديدة، تضعف فيها الدولة، وتنهار فيها الهويات الجامعة، وتُستبدل فيها مفاهيم السيادة بالوصاية، والوطن بالمنطقة، والشعب بالطائفة، والنظام بالفوضى الخلاقة.

ما الذى حدث حقًا؟

- **هل كان الحراك الشعبي لحظة استيقاظ أم لحظة استدراج؟**
- **هل تم اختراق الأحلام من الداخل، أم صُنعت من الخارج؟**
- **وهل كانت الدول وحدها هي الهدف، أم كان الإنسان العربي ـ بهويته وذاكرته وتكوينه ـ هو الغاية النهائية في معادلة التدمير الذكي؟**

ما بين ٢٠١٠ و٢٠٢٥، بدا وكأنّ الزمن العربي انكسر، لم تسقط أنظمة فقط، بل سقط معها الإيمان بالأوطان، واليقين بالمستقبل، والمعنى الجمعي للحياة. رأينا كيف يتم نقل الشعوب كقطع الشطرنج، كيف تُنتج الكراهية، كيف يُعاد تشكيل التاريخ، وكيف تُلغى الجغرافيا في سبيل خرائط جديدة لا تُرسم بالمداد، بل بالدم.

ولم تكن أدوات هذا التفكيك تقليدية، بل جاءت من حيث لا نحتسب:

من الإعلام الذي غيّر وظيفة الكلمة.

من التكنولوجيا التي أعادت صياغة العقول.

من الاقتصاد الذي صار سلاحًا للتجويع والتطويع.

من الديمقراطية ذاتها، التي تحوّلت إلى سلعة تُستخدم لتبرير التدخل، لا لبناء المجتمعات.

نحن أمام مرحلة تجاوزت فكرة "الاحتلال" إلى مفهوم "التحكم"، وتخطّت "الاستعمار المباشر" إلى "الاستعمار الإدراكي"، حيث لا يحتاج العدو إلى جنود على الأرض بقدر حاجته إلى هدم بنية المعنى في عقول الناس.

هذا الكتاب لا يتعامل مع ما جرى كحدث سياسي، بل كتحوّل معرفي استراتيجي؛ لا يقرأه بعين المؤرخ فقط، بل بعين الفيلسوف، والمفكّر، والمواطن الجريح.

إنه محاولة جادّة لسبر أغوار تلك الفوضى التي بدا أنها جاءت من العدم، لكنها في الحقيقة، صُمّمت بدقة فائقة...

فهل ما عشناه كان قدَرًا؟

أم كان برنامجًا؟

وهل يمكن فهم العالم اليوم دون فهم هذه الهندسة الماكرة للفوضى؟

بكل سرور. إليك المرحلة الثانية من المقدمة، تبدأ حيث انتهت سابقتها، وتُبقي على نفس الأسلوب، الطول، والعمق الفلسفي والسياسي:

... فهل ما عشناه كان قدرًا؟

أم كان برنامجًا؟

وهل يمكن فهم العالم اليوم دون فهم هذه الهندسة الماكرة للفوضى؟

إن أخطر ما في هذه المرحلة التاريخية أننا لم نعد نميز بين المصادفة والمخطط، بين العفوي والمصنوع، بين التمرد الشعبي والإعداد المسبق للفوضى. إن وعينا ـ بفضل الموجات الإعلامية المتدفقة وسرعة الأحداث ـ أصبح مستهلكًا للحظة، أسيرًا لسطحها، غير قادر على التريّث لفهم البنية العميقة لما يجري.

لقد تمّ إغراق الشعوب في دوامة مزدوجة: من جهة، صراع البقاء اليومي في مواجهة الجوع، والنار، واللجوء؛ ومن جهة أخرى، صراع الروايات، حيث كل جهة تملك سردية مختلفة للحدث نفسه. وهكذا، تمّ تفجير الواقع، ثم تفجير الوعي، فلم يعد الإنسان العربي يعرف إن كان ثائرًا أم ضحية مؤامرة، إن كان شهيدًا للحرية أم وقودًا لمشروع تفكيك أكبر منه.

<u>وهنا، تتجلى العبقرية الجهنمية لما يمكن أن نسميه "هندسة الفوضى":</u>

إنها ليست فقط تدميرًا ماديًا للدول، بل إعادة إنتاج الخراب بوصفه نظامًا قائمًا، له منطق، وأدوات، وشرعية ظاهرية. فالدولة تُفكك، ثم يُصنع بديلها في شكل ميليشيا أو كيان طائفي. الاقتصاد يُنهك، ثم يُربط بقروض وشروط مرهقة. المجتمع يُمزق، ثم يُعاد ترتيبه وفق

انتماءات ما قبل وطنية. هكذا تتحوّل الفوضى إلى شكل جديد من الحكم، والخراب إلى بيئة دائمة، والفقر إلى أداة ضبط للسكان.

<u>وما بين كل ذلك، يبقى السؤال الحارق: من يخطط لكل هذا؟ ومن المستفيد؟</u>

هنا لا بد من أن ننزع حُجُب التبسيط، وأن نتوقف عن جلد الذات وحدها، فالعطب في الداخل لا يُنكر، لكنّ الكارثة الكبرى تكمن في تلاقي هذا العطب مع مشروع خارجي محكم الإعداد. نحن لا نعيش فقط في ظل أنظمة قمعية، بل أيضًا ضمن شبكات نفوذ دولية تدير شؤون هذه المنطقة كما تُدار شركة متعددة الجنسيات: لا مكان فيها للكرامة، بل للأرباح، ولا اعتبار فيها للأرواح، بل للموارد.

لقد نُظر إلى الشرق الأوسط، منذ عقود، لا بوصفه فضاءً حضاريًا له خصوصيته، بل كـ"ساحة اختبار" و"مخزون استراتيجي" للموارد والطاقة والموقع. وتمّ التعامل مع شعوبه ككتلة ديموغرافية قابلة للتفكيك، إن لزم الأمر، أو للاستغلال، إن سنحت الظروف. في هذا السياق، تحوّل الربيع العربي، عن قصد أو عن غير قصد، إلى فرصة تاريخية لهؤلاء الذين كانوا يبحثون عن نافذة لهندسة جديدة للمنطقة، لا تخضع للقيم، بل للمصالح المطلقة.

وإنّنا حين نتمعّن في تسلسل الأحداث الكبرى، منذ بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين وحتى منتصف عقده الثالث، ندرك أننا أمام تاريخ لم يُكتب بيد الشعوب، بل خُطَّ في دهاليز القرار الدولي، ومختبرات مراكز التفكير الغربية، حيث تُطبخ الخرائط، وتُختبر السيناريوهات، وتُمنح الحروب أسماء رومانسية: الحرية، والديمقراطية، وحقوق الإنسان.

لكن، هل كانت تلك الشعارات مجرد غطاء؟

أم كان هناك من يعتقد فعلاً بإمكانية تحرير هذه الشعوب، ثم خذلته المعادلة؟

وهل كل ما جرى كان بتخطيطٍ مركزي محكم، أم بتداخل قوى، وتضارب مصالح، وتقاطعات عشوائية أفرزت هذا الخراب المركّب؟

إن محاولة الإجابة على هذه الأسئلة، لا تتطلب فقط شجاعة فكرية، بل تفكيكًا مزدوجًا: تفكيك لما جرى، وتفكيك للطريقة التي نُفكّر بها حول ما جرى.

<u>وهنا تبدأ فصول هذا الكتاب.</u>

وما إن استوعبت الشعوب أن ما جرى لها لم يكن زلزالًا طبيعيًا نابعًا من صلب التراكمات التاريخية وحدها، حتى بدأت تكتشف وجوهًا

أخرى للعبة، أقنعةً كانت قد زُيّنت بالشعارات، وزُخرفت بمفردات الحرية والديمقراطية، لكنها حين سقطت، كشفت عن بشاعةٍ مدهشة، وصنعةٍ دقيقةٍ لفوضى لا تُبقي ولا تذر.

لقد كان واضحًا أن الكيانات العميقة التي حرّكت خيوط اللعبة منذ البدء، لم تكن تحرّكها العفوية الشعبية، بل كانت تكتب سيناريوهاتها في غرف مغلقة، على طاولات الخرائط الجيوسياسية، بين ملفات المخابرات ومراكز البحوث. وكلّما خمدت نارٌ من نيران الغضب الشعبي، أو همدت ساحة من ساحات التمرد، اندلعت أخرى، لا من رحم الإرادة الذاتية، بل كأن يدًا خفية توزّع البارود بالتساوي على حواضن التوتر، ثم تشعل الفتيل بيدٍ وأخرى تصوّر المشهد!

وهكذا، بدأ شكل الشرق الأوسط يتبدّل، لا على أساس طموحات الشعوب، بل بما يتناسب مع خارطة صُممت مسبقًا تحت ما بات يُعرف بمشروع "الشرق الأوسط الجديد"، المشروع الذي لم يُخفِ أصحابه نيتهم في إعادة رسم حدود الدول، لا بالقلم، بل بالدم؛ لا بالحوار، بل بالاقتتال الداخلي، والتناحر الطائفي، والتفكك المجتمعي.

وبين عامي ٢٠١٤ و٢٠٢٠، باتت ملامح المشروع تتضح شيئًا فشيئًا؛ فالدول التي كانت تشكل الثقل التاريخي والسكاني والسياسي في المنطقة، غدت حطامًا منقسمًا، يتنازع فيه أبناء البيت الواحد الراية والولاء، وظهرت على السطح كيانات هجينة، ميليشيات لها علم،

وأمراء حرب لهم منابر، وحدود مرنة تتقلص وتتمدد تبعًا لدفقات الدعم الخارجي وخيانات الداخل.

وما بين الإعمار الذي لا يبدأ، والديمقراطية التي لا تأتي، والانتخابات التي لا تمثّل، بدأ المواطن العربي يذوق طعم العبث المقصود، ويدرك أن الحرب ليست فقط في رصاصة تُطلق، بل في فكرة تُزرع، وفي هوية تُخترق، وفي ذاكرة يُعاد تشكيلها لتخدم أجندة لا تمتّ له بصلة.

وفي ظل هذا المشهد، برز دور التكنولوجيا كأداة استعمارية من نوع جديد، فالمعارك لم تعد تدور فقط على الأرض، بل في الفضاء الرقمي، حيث تتحول الأخبار إلى أسلحة، والرأي العام إلى جيش مدجج بالشائعات، والمنصات إلى غرف عمليات تنفّذ فيها أكبر عمليات غسيل الوعي وتحريف البوصلة.

لقد بدأت مرحلة "ما بعد الحقيقة"، حيث تختلط الوقائع بالأوهام، ويصبح من يملك الصوت الأعلى هو من يكتب التاريخ، لا من يملك الحق. وبينما كانت الشعوب تلهث خلف لقمة العيش، وتبحث عن الأمن بين أنقاض المدن، كانت خيوط المشروع تُحاك بصمت، والمشهد يُهندس بمكر، لا ليبني وطنًا، بل ليُنتج حالةً دائمةً من السيولة الجيوسياسية، تعجز معها الدول عن النهوض، وتفقد فيها المجتمعات مركزها وصلابتها.

هكذا، بدأ الشرق يخرج من خريطته القديمة، لا ليدخل خريطة جديدة أوضح، بل ليتيه في متاهةٍ من الفوضى المقوننة، والحدود الزئبقية، والهوية المفرغة من معناه.

وهكذا، أُعيد تشكيل الوعي السياسي للشعوب لا بوصفه فعلًا جمعيًا نابعًا من الإرادة، بل بوصفه استجابة مدروسة ضمن هندسة مسبقة الصنع، حيث تُدار العقول كما تُدار الحدود، وتُرسم الأفكار كما تُرسم خرائط سايكس ـ بيكو. صارت الدولة في المخيال العام ليست سلطةً حارسةً للشرعية، بل متاهةً للارتزاق، تُنازعها فصائل متناسلة من رحم الخراب، باسم الدين أو الثورة أو القومية أو حتى العرق، بينما تنهض سلطات الأمر الواقع على أنقاض العقد الاجتماعي، وتتناسل سلطات جديدة كالفطر السامّ، مدفوعة من مراكز تكنولوجية وأمنية تحكم العالم من خلف الشاشات.

في هذه المرحلة، تشكلت "الهوية" على نحو مضاد للتاريخ. لم يعد الإنسان ابن وطن، بل صار سجين سردياتٍ طائفيةٍ وهوياتٍ متضادة، يقتله سؤال "من أنت؟" أكثر مما يُحييه سؤال "إلى أين تمضي؟". وفي قلب هذا العصف، أصبح الإعلام سلاحًا لا يُشهر في وجه العدو، بل يُسلّط على الذاكرة ذاتها، يعيد صياغة التاريخ والمعنى، ويفكك البديهيات، ليصير الخائن بطلاً والمقاوم مجرمًا، وينقلب الفساد إلى "إدارة"، والعدالة إلى "ترف غير ممكن".

ازدادت السيولة المفاهيمية حتى صارت الكلمات ذاتها أدوات تضليل؛ فالديمقراطية باتت مرادفًا للتفكك، وحقوق الإنسان غطاءً للتدخل، والحرية مدخلًا للفوضى غير الخلاقة، بل لهندسة فوضى مُتعمَّدة، محمولة على أكتاف المنظمات عابرة الهوية، وراسمة لأطر جديدة تُدجّن فيها الشعوب وتُعاد صياغتها وفق مصالح الهيمنة الكبرى.

لم تكن هذه الفوضى وليدة فراغ، بل كانت ذروة صراعٍ فلسفي بين مركزٍ إمبراطوري جديد، يريد تحويل الجغرافيا إلى سوق، والبشر إلى أرقامٍ، والولاء إلى سلعة. وكلما اشتدت الحاجة إلى السيادة، تم تفريغ السيادة من معناها؛ فصارت الحدود تتهاوى لصالح قواعد عسكرية، والقرارات السيادية تُراجع في مكاتب السفارات، والأوطان تُدار عبر البريد الإلكترونيّ، ويمتلك "الآخر" كل مفاتيح اللعبة، في حين يتوهم "الأصيل" أنه لا يزال يملك قراره.

في هذه البيئة الرمادية، وُلد جيلٌ لا مرجعية له، لا دولة تحميه، ولا ثورة تؤمن به، ولا عقيدة تتسع له، فتلقفته أدوات الهندسة الناعمة: الشركات، المنصات، التطبيقات، والجماعات ما دون الوطنية. جيلٌ تشكل وعيه على شظايا الحقيقة، يرى العالم عبر شاشات مكسورة، ويقرأ الواقع بخطابٍ مجتزأ، ويُدفع إلى خيارات مصممة مسبقًا: إما التطرف وإما التفاهة.

وإذ بلغت الفوضى ذروتها، لم تعد وسيلةً لتغيير الواقع، بل أضحت هي الواقع ذاته. سقطت الأقنعة كلها دفعة واحدة، وغاب الخط الفاصل بين الخائن والثائر، بين الضحية والجلاد، بين المؤامرة والقدر. ضاعت المعاني تحت ركام الشعارات، وتحوّلت الدماء إلى عملة في سوق السياسة، تباع وتُشترى باسم الحماية تارة، وباسم المصالح تارة أخرى، وباسم الإله نفسه حينًا. أُممٌ بأكملها أُعيد تشكيلها خارج جغرافيتها، وثقافاتٌ قُتلت عمدًا على يد من ادّعوا أنهم ورثتها، وشعوبٌ اعتادت التهجير كما يعتاد الجسد الوجع، لا تفيق منه إلا على وجعٍ أشدّ.

في تلك اللحظة التاريخية التي التبس فيها الوطن بالمنفى، والدين بالسلطة، والعلم بالكذب، والفن بالمسخ، تساءل كثيرون: من يقود هذه الأوركسترا العمياء؟ من يملك القدرة على استثمار الخراب، وتدويره، وتلوينه، ثم عرضه على الشاشات كقصة نجاح؟ من يصنع العدو من طين الحليف، والحليف من دم العدو، ثم يضحك في خفاء المكاتب الزجاجية، ويكتب العقود على أنقاض المدن؟ هنا، لم يكن الجواب في الوثائق المسرّبة ولا في التقارير المحجوبة، بل في قراءة البنية العميقة للفوضى ذاتها، تلك التي لم تعد مجرد عارض، بل منهج، وهندسة، ونظام.

من فلسطين إلى اليمن، ومن سوريا إلى ليبيا، ومن العراق إلى السودان، لم تكن الحروب فقط نتيجة أخطاء بشرية أو قصر نظر سياسي، بل كانت – في كثير من فصولها – مشاريع مصمَّمة بعناية،

تحكمها خرائط معقدة من المصالح، وتجارب مخبرية على المجتمعات. دولٌ نُزِعَت منها السيادة، وأخرى نُصِّب عليها وكلاء، وثالثة خضعت لـ"التصحيح البنيوي" كما يسميه الخبراء الغربيون، فيما هو في الحقيقة تفكيك منظم لأعمدة الاستقرار وإعادة تركيبها بما يخدم التوازنات الدولية الجديدة. إنه عصر ما بعد النظام، عصر الأسواق الحرة للدم، والحدود القابلة للتمديد، والتحالفات الهجينة، حيث تُصنع الأوطان على أيدي شركات، لا رجال.

تلك ليست قراءةً عاطفية، ولا محاولةً لتأريخ ما جرى من موقع الضحية أو المنتصر، بل هي محاولة لتفكيك البنية السرّية للفوضى، والبحث في طبقاتها الخفية، بين السياسة والمخابرات، بين الدين والإعلام، بين الاقتصاد والجريمة المنظمة. كيف تآلفت هذه العوالم، وتضافرت مصالحها، وتحوّلت إلى ماكينة ضخمة تعيد إنتاج الأزمات بأوجه مختلفة؟ كيف أصبح "الخراب المدروس" أداة لتطويع المجتمعات وإعادة هندسة القيم والهويات؟ من هم مهندسو هذا المشروع، وما الأدوات التي استخدموها؟ كيف تسلّلوا من بوابات العدالة والحرية، ليحولوا الأحلام إلى كوابيس، والأمل إلى خرافة؟

في هذا الكتاب، لا أقدّم أجوبة جاهزة، بل أسئلة ضرورية، ورؤية نقدية تستند إلى تتبّع المسارات، وربط النقاط، والبحث في النسق العميق للأحداث التي ظنّ كثيرون أنها فوضى عمياء، بينما كانت – في حقيقتها – فوضى بأدقّ معاني الترصيع والتصميم.

"هندسة الفوضى" هو حصيلة عمرٍ من المراقبة والانخراط، من السقوط والنهوض، من الانبهار والانكسارٍ. هو محاولة لكشف ما وراء الصورة، وتحطيم مرآة الوهم، والكتابة على الجدار الأخير قبل أن ينهار: لا تصدّقوا كل ما يُقال لكم عن الخراب، فثمّة عقلٌ يُديره.

محمد نجيب نبهان _ اسطنبول ٢٠٢٥

مقدمة

الأستاذ الإعلامي مصطفى خاطر

في زمنٍ صار فيه الضجيج عنوانًا للواقع، والكذب قاعدةً تحكم نشرة الأخبار، والصراخ سلاحَ العاجزين عن الحُجّة، يأتي كتاب "هندسة الفوضى" ليخترق هذا الضباب بسكين التحليل، ويمسك بمشرط الوعي ليفتح جراحًا غُلفت عمدًا بالصمت والتواطؤ. هذا الكتاب ليس مجرد سردٍ توثيقي لأحداث، ولا هو خطابٌ ثوري محموم، بل هو بناءٌ فكري ممنهج، يستند إلى أعمدة معرفية، ويتكئ على أدوات تحليل عميقة، ليكشف كيف تُصنع الفوضى، لا بوصفها فلتةً عشوائية، بل كمشروعٍ هندسيّ محكم الإعداد، طويل النفس، دقيق الأدوات، قاتل النتائج.

لطالما تساءل الفلاسفة: هل الفوضى ناتجة عن غياب النظام، أم أنها نظامٌ خفيّ له منطقه الخاص؟ في المنطق الهيغلي مثلًا، هناك ما يسمّى "السلبي الذي يحرّك التاريخ"، ذلك العامل غير المرئي، المتفجّر من عمق البنية، الذي يخلق التغيّر ويقود المسار. أما نيتشه فقد اعتبر أن الفوضى ليست نقمة، بل شرطًا سابقًا للخلق، إذ قال: "ينبغي أن تحمل في داخلك فوضى لتلد نجمًا راقصًا". غير أن الكاتب هنا، محمد نجيب نبهان، لا يركن إلى مجاز الفوضى الجنينية، بل يذهب إلى ما بعد

التصوّرات الفلسفية الكلاسيكية، ليقول لنا إن ثمة من يصنع الفوضى كما تُصنع الجسور والسدود، بتخطيط دقيق، واستراتيجيات مدروسة، وبخرائط معقّدة تُرسم على طاولات خبراء النفوذ والنار والمال.

إنك حين تقرأ هذا الكتاب، تجد نفسك أمام بانوراما متشابكة من الأسئلة والإجابات، من الوقائع والوثائق، من التراكمات التاريخية والقراءات المعاصرة، وكلها تصبّ في محاولة لفهم كيف تحوّلت الشعوب إلى وقود، والثورات إلى فخاخ، والدول إلى حطامٍ مبرمج، والخرائط إلى ألغازٍ جيوسياسية. ومن يقرأ كتاب "هندسة الفَوضى" لا يستطيع أن يتعاملَ مع "الفوضى" بعدها كقَدَرٍ عابر، أو نتيجة بريئة، أو حتى كمصادفة مأساوية، بل يراها كنتيجةً رياضية لعمليات منظمة نفّذها لاعبو السلطة العظمى على رقعة شطرنج العالم.

<u>الكتاب يُعيد الاعتبار لمقولة المفكر الأمريكي نعوم تشومسكي:</u>
"إذا لم نُدرِك النظام الذي يحكم الفوضى، فلن نستطيع مواجهته". ومن هذا المنطلَق، يتحرّك المؤلّف بين محاور متعددة، يرصد فيها مظاهر الفوضى المنظمة، وأدوات تفكيك المجتمعات، وآليات ضرب الهوية والدين والثقافة، ودور وسائل الإعلام ومراكز التفكير في تضليل الوعي الجمعي. وكأن الكاتب يريد أن يقول: نحن لا نعيش في عصر الفوضى، بل في عصر إدارة الفوضى.

إن الكتاب لا يسعى إلى إثارة الذعر أو جلد الذات، بل يدفع القارئ إلى فَهْم أعمق، وتحليل أشمل، وقراءة واعية للواقع. إنه كتاب يجرّد القارئ من سذاجته السياسية، ويضعه وجهًا لوجه أمام الحقيقة

المُرّة: أن ما يحدث في أوطاننا ليس نتيجة غباء الحكومات فقط، ولا ثورات الشعوب فقط، بل هو جزء من هندسة خفية، لا يظهر مخطّطوها في نشرات الأخبار، بل يقبعون خلف واجهات البنوك والمراكز البحثية والاستخباراتية، وينفّذون سيناريوهاتهم بلا صوت.

أقول للقارئ، إن هذا الكتاب ليس مرافعة، بل مرآة. مرآةٌ صادمة بحجم الحقيقة. وإن كنت ممن يبحثون عن إجابات جاهزة، أو عزاءٍ نظري، أو مجدٍ أيديولوجي، فلن تجد هنا سوى مزيد من الأسئلة التي تشبه الطرقات القاسية على أبواب الوعي.

ومن يجرؤ على فتح الباب، سيجد الحقيقة تنتظره، بوجهها العاري، وبيدها كتاب اسمه: "هندسة الفوضى".

ولعلَّ من اللافت في سردية "هندسة الفوضى" أنّها لا تكتفي بوصف العواصف، بل تذهب إلى رسم خرائطها الخفية؛ تلك الخرائط التي لا تُرَى بالعين المجردة، ولكنها تُستشف من شفرات السياسة، وتقاطعات الاقتصاد، ومخاتلة الخطاب الإعلامي، وتحوّلات الثقافة الجماهيرية. فالكتاب هنا لا يُسلِّم بنظرية المؤامرة كتهمة جاهزة أو كليشيه مُستهلك، بل يُعيد تعريفها، ويعيد تسميتها، ويضعها تحت مجهر التحليل والتركيب، فيكشف كيف تصبح المؤامرة أداة معرفية لفهم النسق الدولي حين يَخرج عن المعقول ويُنتج اللاعدالة باسم الشرعية.

وما بين دفّتي "هندسة الفوضى" لا نجد مجرد حكاية عن صراعات مراكز القوى، بل نحن أمام علم دقيق لما يمكن تسميته بـ"الجيوبوليتيكا العكسية"، أي علم إعادة تشكيل الخرائط لا بوسائل التوسّع التقليدي، بل عبر تمزيق الخرائط القديمة من الداخل، باستخدام أدوات ناعمة وخفية: تفكيك البنية الرمزية للدولة، إضعاف المرجعيات، زرع الشك في الهوية، وصناعة وعي زائف بالشراكة مع نخب عميلة أو مُضلّلة.

لقد صوّر الفيلسوف البولندي زيغمونت باومان الحداثة السائلة بأنها مرحلة زُعزعت فيها الثوابت، وذابت فيها اليقينيات، وتم تعويم كل شيء في بحر من الاحتمالات المتناقضة. و"هندسة الفوضى" يلتقط هذه اللحظة الكونية ويترجمها في السياق العربي المعاصر، حيث لم تعد الحدود حدودًا، ولا الهويات هويات، ولا الشعوب شعوبًا بالمعنى الكلاسيكي، بل كتل بشرية مُعاد تدويرها سياسياً واقتصادياً وفق منطق السوق واحتياجات المراكز الكبرى.

ولأنّ الفوضى، كما يقول ميكافيلي، ليست دائماً عدواً، بل أداة في يد الأذكياء، فإنّ الكاتب يُبيّن ببراعة كيف جرى توظيف الفوضى لا كحالة عارضة، بل كمشروع طويل الأمد، يبدأ من تشويه المفاهيم، ويمر بإعادة إنتاج الحروب بصيَغ غير تقليدية، ليصل إلى تصنيع الفشل بوصفه شكلاً من أشكال الإدارة الدولية الجديدة.

إننا أمام نصّ لا يُقرأ مرة واحدة، بل يُقرأ مرارًا، لأنّ كل صفحة فيه تفتح نافذة على سؤال جديد، وكل فقرة تنسف يقينًا قديماً، وكل إشارة تُلقي ظلالاً على وقائع ظننا أنّها عادية فإذا بها مفاتيح لأبواب محكمة الغلق.

وفي ذلك، يستدعي الكاتب بعناية تجربة الشعوب، ويُحمّل المثقف العربي مسؤولية مزدوجة: أن يكون شاهدًا لا شبحًا، وأن يصوغ خطابًا يقظًا لا تقليدًا مستعارًا. فالحياد في زمن الفوضى خيانة، والكلمة إما أن تكون مقاومة أو تواطؤًا.

لذلك، فإن هذا العمل ليس فقط رحلة في أخاديد الفوضى المعاصرة، بل أيضاً دعوة للمثقفين والإعلاميين والمفكرين لإعادة التفكير في دورهم، وإعادة الاعتبار للفعل التنويري كأداة تحصين ضد هندسات الخداع والانهيار.

ولعلَّ أجمل ما في هندسة الفوضى أنّه لا يقف عند حدود التشخيص، بل يتوغّل في بنية التحليل حتى يُمسك بخيوط اللعبة من أطرافها كلها، فيكشف كيف تمّ تأثيث العالم من جديد وفق خرائط ما بعد المنظومات الكبرى، لا سيّما تلك التي انهارت بعد الحرب الباردة. لقد سقط جدار برلين، وسقطت معه أوهام "القطبية الواحدة" التي رُوّج لها طويلاً، بينما كانت الفوضى تُصنع في المعامل السياسية، وتُدار كأنّها علم هندسي له قوانينه ونماذجه الأولية ومحاكاته الميدانية.

وإن كان البعض يرى في الفوضى مجرّد طارئ عرضي، أو ناتجاً عن خلل ذاتي في المجتمعات، فإن هذا الكتاب يضعنا أمام صورة مغايرة تماماً، تنقض تلك السذاجة وتُحيلنا إلى هندسة دقيقة للفوضى بوصفها مشروعاً واعياً، وإلى صُنّاع لها يعرفون ما يفعلون ويُدركون نتائج أفعالهم بدقّة متناهية. وهنا يستوقفنا قول الفيلسوف الإيطالي "أنتونيو غرامشي": "الأزمة تَحدث عندما يموت القديم ولم يُولد الجديد بعد"؛ وهي لحظة ملتبسة، تُستغلّ لإعادة ترتيب العالم وفق رؤى لا تكون بالضرورة لصالح الإنسان، بل قد تكون ضدّه تماماً.

إن هندسة الفوضى لا يُسلّط الضوء على الوقائع بمعناها الصحفي أو التاريخي المجرد، بل يتجاوزها إلى تقنيات الفهم العميق: كيف تُصنع الأساطير السياسية؟ كيف يُدار الإعلام بوصفه سلاحاً؟ كيف يتمّ تفكيك الهويات الجمعية من الداخل؟ كيف يتحوّل المواطن إلى أداة في مشروع تقسيم بلاده؟ كيف تذوب الحقيقة في طوفان السرديات؟ وكيف يتحوّل المثقف من حاملٍ للمسؤولية إلى كائن ملحق بمنظومات الدعاية والسيطرة؟

كل هذه الأسئلة لا تُطرح بشكل مباشر، بل تُنسج ضمن سردية تحليلية متماسكة، تتقاطع فيها الرؤية السوسيولوجية مع البعد الإعلامي، ويتشابك فيها البُعد النفسي مع الاستراتيجية السياسية. وكأن الكاتب أراد أن يقول لنا: إن الفوضى لا تسقط من السماء، بل تُزرع كالبذور، وتُسقى بالتحريض، وتُقطف حين تَحين ساعة الحصاد.

لقد أجاد المؤلف قراءة خرائط القوى الناعمة والخشنة، وسبر أغوار المؤسسات التي تصنع "الوعي الكاذب" كما سماه "هربرت ماركوزه"، ذلك الوعي الذي يجعل الضحية تصدّق أنّ قاتلها هو منقذها، وأنّ تدمير وطنها هو الطريق إلى خلاصها، وأنّ الفوضى هي ثمن الحرية.

في هذا السياق، تتبدّى قيمة هذا الكتاب في أنّه لا يترك القارئ في دائرة الدهشة والتأثر، بل يدفعه دفعاً نحو التفكير النقدي، ويمنحه أدوات لفكّ طلاسم اللعبة، ليخرج من حالة التلقي السلبي إلى حالة الفهم والمقاومة، وهي الوظيفة الأعلى لأي عمل فكري جدير.

ولا عجب، فإن "هندسة الفوضى" لا ينتمي إلى فئة الكتب التي تُقرأ لتُنسى، بل إلى ذلك النوع من الكتب التي تُربك السكون، وتستفز العقل، وتُشعل جدلاً طويلاً لا ينتهي بانتهاء الصفحات، بل يبدأ عندها.

الجزء الأول

الربيـــــع العربـــــي

(من الثــورة إلى الثقــب الأسود)

الباب الأول

تونـــــس

(المِبْضَع الأول في جسد الأمة)

الثورة التونسية فى الميزان

حين تشتعل النار في هشيمٍ يابس، لا أحد يسأل من ألقى عود الثقاب.

وحين يهتف الجياع في شارعٍ مُهمل، ويصفّق المتفرجون في دهشة، لا أحد يتساءل من رسم الخَريطة التي ساقتهم إلى الميدان.

كانت تونس -الجميلة المقهورة- أول المسرح، وأول الخديعة، وأول النصل الذي غُرس في الخاصرة باسم الثورة.

في اللحظة التي أضرم فيها محمد البوعزيزي النار في جسده، لم يكن يعلم أنه يوقظ شياطين الأرض كلها، لا ملائكتها. لم تكن تلك الشعلة احتجاجًا بريئًا بقدر ما كانت عتبة لبركان مخطط له بعناية، قُدِّم على مائدة الإعلام بوصفه بطولة فردية ملحمية، وأُخفيت خلفه طبقاتٌ من المعمار الخفي: قوى استخباراتية، غرف مظلمة، ومراكز دراسات عملت لأعوام طويلة على رسم هذا السيناريو تحديدًا، بدءًا من تونس.

كانت البلاد قد وصلت إلى مرحلة من التكلّس السياسي والاجتماعي جعلتها الأرض المثلى لتجربة أولية: شعب مغيّب، ونظام متخشب، ومجتمع قابل للانفجار، لكن من دون وعي حقيقي يُقوده. كل

تلك العناصر جعلت من تونس المختبر الأول لهندسة الفوضى تحت شعار "الثورة".

ولم يكن عبثًا أن تُضخّ فجأة مليارات الدولارات الإعلامية لتوجيه كاميرات العالم إلى جسدٍ يحترق. لقد خُصص لكل زاوية صورة، ولكل دمعة ترويج، ولكل صرخة تضخيم حتى تتحول شرارة محلية إلى زلزال إقليمي.

تم استخدام تونس كنقطة إدخال للفيروس، فيروس "الثورة النموذجية"، حيث بدا كل شيء تلقائيًا، شعبيًا، طاهرًا. لكن الحقيقة كانت مغايرة تمامًا.

هل من المصادفة أن أول من غادر البلاد قبل انهيار النظام بأيام كان السفير الأميركي؟ وهل كانت مجرد مصادفة أن السفارات الغربية أرسلت إلى رعاياها تنبيهات بالمغادرة بينما لم تكن قد اندلعت المواجهات الكبرى بعد؟ وهل من قبيل العفوية أن تتحرك وسائل الإعلام العالمية فجأة لتصنع من حدث فردي مشهدًا أمميًا؟

لقد تم تجريب أدوات التأجيج النفسية والإعلامية لأول مرة على شعبٍ لم يعتد الانفجار. قُدِّم الخطاب في البداية باعتباره يقظة للكرامة، وصراعًا ضد الطغيان، لكن الخطاب الحقيقي كان يجري خلف الجدران: خلخلة أركان الدولة الوطنية، دفع الجيش إلى الحياد، وتقديم الإسلام السياسي بوصفه الحامل الجديد للمستقبل.

كانت تونس هي "مفتاح الشيفرة"، المفتاح الذي بمجرد تدويره تُفتح الأقفال جميعها دفعة واحدة: مصر، ليبيا، اليمن، سوريا... وكان لا بد أن تبدأ من مكانٍ لا يُثير الريبة، لا يُقاوم، ولا يحمل من مكونات القوة ما يعقّد التجربة.

وفيما احتشد الناس يهتفون لـ"الحرية"، كانت مختبرات الخارج تراقب ردود الفعل، تسجّل سرعة الانتشار، وتختبر قدرة الإعلام على التضليل الجمعي.

كان الثوار الحقيقيون قلّة، والبسطاء كثيرين، والمندسّون محترفين.

فجأة، انقسم الناس بين معسكرين: مع الثورة أو مع الطاغية. لم يكن يُسمح بأن تكون خارج هذا التصنيف الثنائي القاسي.

وتم شيطنة كل من طرح سؤالًا: "هل هذه ثورة حقًّا؟ أم لعبة بأيدٍ خفيّة؟"

لم يكن هدف الفوضى في تونس إسقاط زين العابدين فحسب، بل إسقاط فكرة الدولة من أصلها، زرع ارتياب عميق في مؤسسات الحكم، تجريب أدوات التفكيك، ومد جسور خفية لقوى الإسلام السياسي التي تربّت طويلًا في أحضان "الديمقراطيات" الغربية، تمهيدًا لاستلام الدفّة.

كل هذا جرى باسم "كرامة البوعزيزي"، بينما كانت الكرامة تُذبح في السر.

وكانت العيون تتجه بصمت إلى التجربة التالية...

ولم يكن الغرب غافلًا عن حجم الاحتقان في البلاد، ولا عن أثر الصورة التي باتت تنشرها شبكات التواصل، كأنما كانت كاميرات العالم بأسره منصوبةً في شارع الحبيب بورقيبة، تلتقط مشاهد "الانتفاضة"، وتُصدّرها على أنها لحظة الميلاد الكبرى لعهد عربي جديد. لكن ما بدا في الظاهر حركة شعبية عفوية، كان في جوهره مشهدًا مُعدًّا بعناية: إخراجٌ فنيٌّ باهر، وكوادر ميدانية مستعدة، وجمهور مأخوذٌ بعاطفة اللحظة، يُصفّق لما لا يفهمه.

لم يُتح المجال للسؤال، من يموّل الإعلام الجديد؟ من أطلق الحملات الدولية ضد بن علي بهذه السرعة، في وقت كانت فيه فرنسا، راعية النظام التقليدية، لا تزال مترددة في إرسال موقفٍ رسميّ؟ ما الذي جعل وزارات الخارجية الغربية تتحول فجأة إلى أبواق للتضامن مع "الشعب التونسي"؟ ولماذا كان القرار الأمريكي بإسقاط النظام أسرع من بيان استنكارٍ إزاء انتهاكات حليفهم القديم؟!

كان المشهد التونسي إذًا أول فصول السردية التي أراد الغرب أن يسوّقها: أنظمة طاغية، شعوب مظلومة، ثورات شعبية مباركة، وتحوّلٌ ديمقراطي لا مفرّ منه. لكن هذه القصة لم تُكتب بأقلام الشعوب، بل

خطّتها مراكز الأبحاث الغربية منذ سنوات، وسمّتها ــ بلغةٍ ناعمة ــ "فوضى خلاقة". فالهدف ليس تحرير الشعوب، بل إعادة تشكيل الخارطة بما يخدم مصالح الحلف الأطلسي، ويُمكّن للهيمنة بأدوات جديدة لا تُشبه الاحتلال العسكري القديم، بل تمر عبر تفكيك المجتمعات من الداخل باسم الحرية.

يقول الفيلسوف الأمريكي نعوم تشومسكي: "حين تريد القوى الكبرى السيطرة على منطقة ما، لا تبدأ بالقنابل، بل بالأفكار؛ تحرّك الداخل لينقلب على نفسه، وحين تنهار البنى التحتية للدولة، تتدخل لتعيد تركيبها على صورتها".

وفي تونس، كانت الأدوات جاهزة: نقابات تُموَّل من الخارج، منظمات حقوقية تتلقى تعليماتها من سفارات غربية، وناشطون تعلموا فنون التحريض من غرف تدريبٍ سرية في صربيا وجورجيا. ثمّة من علّمهم كيف يصنعون ثورةً تبدو بريئة، وهي في الحقيقة ممرٌّ لمشروع أكبر من وطنهم الصغير.

إن القارئ العميق يعلم أن حجم الزخم الإعلامي لا يتناسب مع حجم تونس الجغرافي ولا السياسي، ولكن الحقيقة أن تونس لم تكن سوى "الدومينو الأول". سقوطها كان المطلوب لا لذاته، بل لأنه يعطي الشرعية لما بعده، ويكسر حاجز الخوف في بلدانٍ أُخرى كانت تُعدّ على نار هادئة.

ولم تكن مصادفة أن تغرق البلاد بعد ذلك في فوضى لا تنتهي. صعود الإسلام السياسي لم يكن انتصارًا للهوية، بل خطوة ضرورية في مسلسل التقسيم: إذ إن صعود النهضة قدّم الذريعة لمن يُريد إبراز فشل الإسلاميين في الحكم، وسهّل خلق الاستقطاب الحاد بين المدني والديني، ليُصبح الشارع منقسمًا بلا رجعة. لم تكن الديمقراطية غاية، بل وسيلة للانقضاض على دولة عاشت لعقود في استقرارٍ نسبيّ، وإن كان استقرارًا بوليسيًّا.

وسرعان ما بدأت الأدوات الجديدة تظهر على السطح: بعثات دبلوماسية تتدخل في تفاصيل الحياة السياسية، تمويلات أجنبية مجهولة المصدر، إعلام مسيّر يشيطن بعض الأحزاب ويمجّد أخرى، ونخبٌ ثقافية تتحوّل إلى خنجر في خاصرة الدولة، كلّما همّت بالنهوض.

كتب نيتشه في أحد تأملاته: "حين تسقط الشعوب في قبضة الخديعة الكبرى، تعتقد أنها تنتصر، وهي في الواقع تسير نحو العبودية برضاها". وهذا بالضبط ما جرى في تونس، فالشعب الذي نادى بالحرية وجد نفسه رهينة لأجندات لم يفهمها، وبدل أن يُستردّ الوطن من مستبد، تقاسمه مستبدّون جدد بأسماء مختلفة ورايات ملوّنة.

ولم يكن بن علي – مهما بلغ فساده – سوى نتاجٍ طبيعي لنظام سياسي متجذّر، أما ما جاء بعده، فقد كان كيانًا مسخًا بلا رؤية، تحكمه التوازنات الخارجية أكثر من الإرادة الشعبية. ومتى ما تفكك الداخل، بات الخارج صاحب الكلمة العليا.

وهكذا بدأت تونس الجديدة، لا على أنقاض نظامٍ فقط، بل على أنقاض وعيٍ كان يُقاوم التبعية، فإذا به يُستدرج إلى عبودية جديدة، تُمارَس بأدواتٍ ناعمة، لكنها أشد فتكًا من الديكتاتورية الصريحة.

ومع توسّع الحريق، لم تكن ألسنة اللهب وحدها من تلتهم الأجساد والمؤسسات، بل كان الحريق الحقيقي هو في العقول التي أصابها السُعار، حين رأت في الفوضى بابًا للخلاص. سُكّر الناس بأوهام الحرية، لا لأنهم أدركوها، بل لأن من رسم لهم الطريق إليها تعمّد أن تكون محفوفةً بالخديعة.

انقضّ الإعلام، رأس الحربة في هذه المعركة، ينفخ في الجمرات، يزرع الأمل ويُخفي الأجندات. لم يكن يغطي "حدثًا تونسيًّا"، بل كان يصنع "قصة نجاح" قابلة للتكرار. لم تُترك صورة لبوعزيزي إلا وأُعيد تدويرها حتى بُعث شهيدًا رمزيًّا على كل شاشة، في حين ظلت الأسباب الحقيقية للبطالة والتهميش والتسلط تُغلف بلغة شعرية عن كرامة الإنسان والحرية، وهي مفردات حُرّفت عن معناها الأصلي، لتُصبح ذخيرة تُطلق على كل من يقف في وجه العاصفة.

هكذا، كانت تونس المختبر، والأرض الأولى للتجريب. سُمح للسقوط بأن يتم، بل دُفع إليه. كيف لحاكم متجذر في السلطة، مدعوم من منظومات أمنية مترامية، أن ينهار فجأة في أيام قليلة؟ لم يكن ابن علي ملاكًا، لكن خروجه السريع والسلس لم يكن طبيعيًّا في منطق السياسة. كان مهيّأ له، وكان مطلوبًا أن يظهر فرار الحاكم كـ"انتصار

شعبي" نقيّ، ليُقال للعالم: ها قد سقط الطاغية، والشعب إذا أراد الحياة فلابد أن يستجيب القدر.

في تلك اللحظة، لم يكن القدر هو من استجاب، بل كانت غرف العمليات في الغرب تنفذ البند الأول من مشروع الشرق الأوسط الجديد: تقويض الهياكل دون بناء بدائل

لم تكن تونس تعني الغرب كثيرًا من حيث الثقل الجيوسياسي، لكنها كانت تعني الكثير من حيث الرمزية. أرادها مهندسو الفوضى "وردة الثورة" التي تُهدي رحيقها لكل من شاء، وتغوي بجمالها شعوبًا أثقلها القهر والبطالة والفساد. وما إن تحقق المطلوب، حتى ظهرت الأيادي الخفية تدير السرد. نشطت المنظمات غير الحكومية فجأة، وامتلأت الساحات بخيم التدريب على الديمقراطية، وتكاثر المبعوثون الأوروبيون والأمريكيون والفرنسيون، تحت عناوين رنانة: الانتقال الديمقراطي، العدالة الانتقالية، الإصلاح السياسي... عناوين مغرية، ولكنها تخفي في طياتها النوايا الاستعمارية الجديدة التي لم تعد تأتي بالدبابات، بل بصناديق الاقتراع المشروطة، والدساتير المفخخة، والنخب المصنعة على عين العدو.

وسُرعان ما تبين أن الشعب الذي أسقط الحاكم، لم يكن هو الحاكم الجديد، بل أدوات جديدة صيغت له كي تحكم باسمه. فدخلت تونس في معركة أخرى: معركة من يحكمها بعد الثورة؟

وهنا بدأت مرحلة "الاستقطاب المصنوع"، وتكريس الانقسام بين إسلاميين وعلمانيين، بين ثوريين وفلول، بين مدنيين وسلفيين. كان لا بد من تقطيع المجتمع التونسي من داخله، فالثورة الحقيقية ليست فقط في إسقاط نظام، بل في تفكيك الدولة.

<u>وهنا تبدأ الأسئلة الثقيلة بالظهور:</u>

- **من الذي جنّب الجيش التونسي من التدخل طوال الأزمة؟**
- **لماذا لم تطلق رصاصة واحدة بشكل ممنهج كما في دول أخرى؟**
- **من الذي أمّن ممرًا آمنًا لابن علي إلى السعودية؟**
- **من الذي كان يرسم خريطة ما بعد السقوط قبل السقوط بأشهر؟**

كل هذه الأسئلة لم تكن لتُطرح على الإعلام، بل أُغرقت بصوت الجماهير، التي وُضعت أمام وهم "الربيع" كي لا تفيق على خريفها القريب.

وهكذا، تحولت تونس من نموذج مزعوم للتحرر إلى حالة انتقالية معلقة، فيها من التعددية الشكلية ما يكفي لإقناع العالم بأنها نجحت، وفيها من الاختراق والضعف ما يكفي لإبقاءها رهينة صندوق النقد، والمنظمات الدولية، و"الديمقراطية المستوردة" التي أكلت كل شيء ولم تُبقِ إلا الخيبات.

حين بدأ بن علي يتحدث عن "فهمه لمطالب الشباب"، ويعلن وعوداً بالإصلاح، كانت ماكينة الإعلام الموجه قد أحكمت قبضتها على مجريات السردية. تم تصوير استجابته المتأخرة على أنها اعتراف ضمني بالإدانة، لا خطوة استباقية لحقن الدماء أو التهدئة. وهكذا، أُفرغت كلماته من كل دلالة سياسية، وحُكم عليها مسبقاً بالفشل، ليتحول الرجل الذي حكم تونس بقبضة أمنية قوية إلى مجرد متهم عاجز أمام غضب جماهيري لا يُقاوم.

وفي الأثناء، كانت القوى المموّلة والمؤطّرة للمشهد تعمل على أكثر من محور: في الشارع، كانت اللجان التنسيقية تظهر فجأة، بمطالب متطابقة ومفردات متشابهة، بينما على منصات التواصل، كانت موجة التجييش تعمل ليل نهار على تسخين العاطفة الجماعية، وتسفيه كل صوت يحذّر من المصير القادم. أما في الخارج، فقد تحركت الآلة الغربية بمواقف إعلامية وسياسية "دبلوماسية" بدت محايدة ظاهريًا، لكنها كانت تمنح الغطاء للانهيار.

ولم تكن هذه الفوضى ارتجالية كما أراد البعض أن يصورها، بل كانت فوضى محسوبة ومدروسة، تنزع الهيبة عن الدولة، وتفرغ المؤسسات من معناها، في عملية "هندسة مضادة" لهدم الثوابت السياسية التي بنتها الأنظمة العربية لعقود.

سقط بن علي في مشهد مثير وغامض، غادر البلاد بالطائرة دون مقاومة تذكر، وكأن القرار لم يكن قراره، بل فُرض عليه في لحظة حاسمة. وحتى لحظة سقوطه، لم تكن الرؤية واضحة، بل بدت الأحداث

متسارعة على نحو درامي يصعب تفسيره دون النظر إلى العوامل الخارجية الخفية التي كانت تتحرك خلف الستار.

فمن الذي أراد إسقاط بن علي؟ وهل كان سقوطه انتصاراً لإرادة الشعب، أم خطوة أولى في خطة كبرى لإزاحة الجدران الحامية لمجتمعات قابلة للاختراق؟

الأسئلة تتزاحم، لكن المؤكد أن لحظة السقوط لم تكن لحظة ولادة ديمقراطية، بل لحظة انكشاف، لحظة تقويض الدولة، وانطلاق مرحلة التيه.

في هذه اللحظة بالذات، بدأ العدّ العكسي: تحللت الدولة من رأسها، ولم يظهر بديل وطني متماسك، بل بدأت الوجوه المجهولة بالظهور، وحملت معها خطابًا عامًا يعج بالمثالية، لكنه لا يملك مشروعًا للدولة ولا تصورًا للمرحلة.

هنا، لم تعد "الثورة" تعني إصلاحًا من الداخل، بل صارت أداة لإعادة تشكيل الخارطة، حيث تختلط الخنادق، وتتقاطع المصالح، وتضيع البوصلة.

حين غابت الدولة، لم يكن الفراغ مؤقتًا كما توقّع بعض المتفائلين، بل بدا أنه فراغ مُخطط له، تُرك عن عمد ليملأه غير المؤهلين، والمُصطفّون على ضفاف المال الأجنبي، والولاءات العابرة. من ذلك الفراغ خرج مشهدٌ عبثي؛ فوضى في القيادة، صراع على تمثيل الشارع، وانفجار سرديات متناقضة: من يعتبر ما حدث "ثورة تحرير"، ومن يراه بداية "احتلال ناعم".

تدفقت الأموال من الخارج. حملت لافتة "الدعم الديمقراطي"، لكن حبرها خُطّ في غرف استخباراتية. لم تكن تلك المساعدات لترسي دعائم الدولة، بل لتمكين بدائل مصنوعة، ناعمة الواجهة، مشوهة العمق، تعيد إنتاج التبعية بأدوات تونسية الأسماء، غربية الولاء. لقد تم اختراع "نخب جديدة" خلال شهور، تمامًا كما تُخترع العلامات التجارية في سوق استهلاكي مفتوح: شباب بأسماء متلألئة، برامج على قنوات ممولة، وصفحات رقمية عالية الوصول، كلها تسوّق لـ "ديمقراطية النموذج" الذي لم ينجح في بلده الأصلي.

لكن ما لم يُقال في ذلك الحين، وما سُكت عنه عن قصد، هو أن ما جرى لم يكن إسقاطًا لطاغية، بل نزعًا لمنظومة دفاع كانت – بعلاتها – لا تزال تمثل حائط صدٍّ أمام الموجة الأكبر: موجة إعادة التشكيل الكاملة للمنطقة. تونس لم تكن هدفًا نهائيًا، بل بوابة أولى؛ حجر الدومينو الذي يُسقط بعده ما تبقى من الحصون المتهالكة.

في هذا السياق، لا تبدو الماسونية مجرّد خرافة كما يصرّ العقل الليبرالي على تسفيهها، بل تظهر بوصفها بنية فلسفية وتنظيمية متمرسة، تجيد التسلل إلى مفاصل التأثير: الإعلام، التعليم، التمويل، والتشريع. إنها لا تحكم الدول بقدر ما تعيد هندسة الوعي. فحين يُعاد تعريف مفهوم "الحرية" على أنه التحرر من الدين، ويُربط "الاستبداد" بالقيم التقليدية، ويتحول "التمرد" إلى فضيلة قائمة بذاتها، فإننا أمام نظام رمزي جديد يُعيد ترتيب أولويات الناس.

لقد تم خنق العقل الجماعي التونسي في زحام الشعارات الفضفاضة، وجرى تسويق القطيعة مع الماضي على أنها شرط التقدّم. أُقصي العلماء، وهمّشت النخب الأصيلة، وتُرك الحقل مفتوحًا لفاعلين جدد يحملون أجندات غير مرئية، منظمات غير حكومية، معاهد "استراتيجية"، ومراكز "تفكير" لا تفكر إلا بما تم تلقينه لها.

ولأن الثورة بلا نظرية تقودها، وبلا مشروع وطني يحتضنها، تحوّلت إلى ثقبٍ أسود، يجذب نحوه كل ما حوله من استقرار وأمل. لم يكن التغيير المقصود يقف عند حدود رأس النظام، بل في بنية النظام ذاته، وفي مفهوم الدولة كمفهوم: هل هي أداة سيادة مستقلة؟ أم هي وظيفة إدارية ضمن شبكة "الحوكمة العالمية" الجديدة؟

تونس – على صغرها الجغرافي – تحولت فجأة إلى شاشة عرض كبرى لتجريب هذا التحوّل: اختفاء الأجهزة العميقة، تفكيك منظومة القضاء، تمييع الجيش، تحويل الإعلام إلى أداة تفتيت لا توحيد، وتحويل السياسة إلى مسرح للنجومية، لا للحكم.

وبينما كانت النخبة الحقيقية في حالة صدمة أو صمت، كان المسرح يُحتلّ تدريجيًا من "نخبة مصنّعة": وجوهٌ من لا مكان، تشبه القوالب التلفزيونية التي اعتادها الناس من أفلام ما بعد الحداثة، تتحدث بلغة مستوردة، وتحمل في ظاهرها شعارات مثالية، لكن في باطنها مشروعًا غائمًا لا يقود إلا إلى إعادة برمجة العقل العام لصالح واقع مائع، يمكن التحكم فيه عن بعد.

وهنا، يجب التوقف عند المفارقة: كيف تُسقط دولة، وتنهار مؤسساتها، وتُلغى مرجعياتها، ثم لا يظهر البديل، سوى شكل ديمقراطي مشوّه، تحرسه السفارات، وتديره المنظمات، ويموّله البنك الدولي؟

الإجابة تخرج من إطار الفعل التونسي، لتدخل في نطاق النظرية الأكبر: نظرية إدارة الانهيار بدل منعه. لم تكن تونس بحاجة لانهيار شامل، بل لهشاشة مُتحكم بها، تُبقي على الحد الأدنى من الأداء المؤسساتي، لكنها تفرغ هذه المؤسسات من المعنى، ليبقى الشكل، ويضيع المضمون.

بهذا المعنى، لم تسقط تونس وحدها، بل سقطت معها فكرة "الاستقلال الحقيقي" الذي عاشته الأجيال السابقة، بكل ما فيه من إيجاب وسلب، وبدأت لحظة التمهيد لما بعدها: الشرق الأوسط الذي يُدار من خارج الإقليم، وتُشكَّل هويته وفق مقاييس لا صلة لها بجغرافيته أو تاريخه.

لم يكن انهيار نظام بن علي سوى أول مشهد في عرض طويل، لم تُكتب نهايته بعد.

بُعيد الإطاحة ببن علي، انطلقت مرحلة دقيقة من مراحل الهندسة الداخلية للوعي الجمعي التونسي. لم يكن إسقاط النظام غاية، بل وسيلة لتفريغ الساحة من الصراع القديم وتهيئة الأرضية لزراعة نبتٍ جديد، تحت شعار "الحرية"، لكنه يحمل في جوهره إعادة برمجة الذاكرة الوطنية.

في هذه المرحلة، برزت تيارات شبابية هجينة، بعضها انبثق من رحم الإسلام السياسي، وبعضها من ضفاف اليسار الراديكالي، وأخرى بدت كأنها "مدنية مستقلة"، بينما كانت مدعومة من شبكات إعلامية ومنظمات مموّلة بعناية. الجميع يتحرك في الظاهر ضمن مشهد تعددي، لكن اليد الخفية واحدة: تجزئة الوعي، وإغراق الدولة في الارتباك.

سقوط الإسلاميين المبرمج :

بعد انتخابات ٢٠١١، صعدت حركة النهضة، وكان صعودها ضرورة مرحلية في خطة التفكيك. فالأمريكيون احتاجوا إلى واجهة إسلامية معتدلة تحكم، لا لتحكم، بل لتمهد لانهيار المرجعية الإسلامية سياسيًا. وكان المشروع أشبه بتجربة اجتماعية: فلنضع الإسلاميين

على الكرسي، ونحاصرهم إعلاميًا، ونربكهم اقتصاديًا، ثم نعرضهم للناس على أنهم فاشلون، عاجزون، خائفون.

وهكذا كان. لم تسقط النهضة من خارجها، بل انهارت بفعل داخليٍّ مركب. فشل في إدارة الدولة، معارك مفتعلة داخل البرلمان، اغتيالات سياسية حملت نَفَسًا أمنيًا غامضًا (شكري بلعيد، محمد البراهمي)، وانفلات إرهابي ضرب الجبال والحدود.

تحالف الباي الجديد :

في قلب هذه العاصفة، عاد الوجه الفرنسي من الباب الكبير. مشروع "نداء تونس" لم يكن إلا عربة العودة للبورقيبية بصيغة ما بعد الحداثة. حين تقرأ تصريحات باجي قائد السبسي، تشعر أنك أمام موظف أممي مهمته إعادة دمج تونس في المنظومة الغربية، لا حماية مشروع وطني.

في هذا السياق، كان البرلمان يُدار بطريقة تضمن أن يُحرج الجميع أمام الجميع، وأن لا يخرج من القاعة قرار إلا ملوثًا بالتشكيك، وأن يترسخ في ذهن المواطن أن اللعبة كلها عبث، وأن الدولة لا تصلح أن تُحكم.

الإعلام كسلاح دمار ثقافي

لم يكن الإعلام التونسي محايدًا. بل كان لاعبًا محوريًا. القنوات التي ظهرت بعد الثورة لم تُنشأ بصدفة. بعضها كان له تمويل خليجي مشبوه، وبعضها الآخر مرتبط بفرنسا ودوائرها الثقافية. في كل الأحوال، كان الهدف هو تشكيل وجدان تائه: من جهة تُعرض البرامج الساخرة التي تُهين السياسيين، ومن جهة تُبث مسلسلات تنشر الانحلال، وفي الحصيلة: شعب ساخط، بلا يقين، بلا أفق.

ومن المهم أن نذكر هنا كيف تسربت مفاهيم مثل:

- **أن الوطنية مجرد خطاب أجوف،**
- **أن التاريخ مزور ولا يحمل قدوة،**
- **أن الهوية الإسلامية مجرد عبء،**
- **وأن "الحداثة" تعني الانفصال عن الجذور.**

هنا بدأ التونسي يشكك في نفسه، في ثورته، في تاريخه، في دينه، في لغة أجداده، وبدأ يسلم مفاتيح وجدانه للبرامج والنخب التي صُنعت له.

الماسونية والعلمنة الذكية

لا يمكن أن نفهم تونس اليوم دون التوقف عند المشروع الماسوني الناعم. لا أقصد هنا الطقوس والرموز، بل النسق الفكري الكامن خلف الخطاب العام. لقد عملت الشبكات المرتبطة بالفرنكوفونية والمؤسسات "الليبرالية" الدولية (مثل NDI وFriedrich Ebert وOpen Society) على إنتاج نُخب تتحدث بلسان تونسي ولكن بفكر أممي معولم.

لقد تمّ التلاعب بمفاهيم مثل "المواطنة"، "الحرية الفردية"، "حقوق الإنسان" لتُصبح أدوات لضرب الإسلام الثقافي، لا لتحمي المواطن. فصار من الطبيعي أن ترى حملات تطالب بإلغاء تجريم المثلية، أو منع الأذان، أو إعادة كتابة المناهج التربوية بحذف السيرة النبوية من الكتب.

هذه ليست "حرية"، بل عملية مسخ ممنهجة. لقد أصبحت تونس مختبرًا مفتوحًا لهندسة الهوية.

تفكيك الدولة لا إسقاطها

أخطر ما في هندسة الفوضى ليس أن تنهار الدولة، بل أن تُحافظ على وجودها الشكلي مع تفريغها من المعنى. وهذا ما حدث:

- وزارات بلا صلاحيات،
- قضاء مخترق،

- **أحزاب تافهة لا تملك مشروعًا،**
- **أمن مخترق بملفات فساد وولاءات مزدوجة،**
- **اقتصاد قائم على التسوّل الخارجي.**

وهكذا، أصبحت تونس لا هي دولة مركزية قوية، ولا هي نموذج ديمقراطي. إنها نقطة فراغ جيوسياسي، قابلة للتشكيل.

عودة الاستبداد تحت قناع الثورة

ولأن التاريخ يكرر نفسه على هيئة مهزلة، فقد عاد القمع من جديد، لكن هذه المرة بشعار "تصحيح المسار". صعد قيس سعيّد، أستاذ القانون الذي قرأ أفكار الثورة الفرنسية وصدّق أنه روبسبيير. لكنه كان في الواقع أداة أخرى ضمن مشروع الفوضى الذكية.

أغلق البرلمان، حل المجلس الأعلى للقضاء، لاحق الصحفيين، وبدأ يصفي خصومه. لكنه لم يمسّ مصالح فرنسا، ولم يفتح ملفات الثروات المنهوبة، ولم يستعد السيادة المالية.

لقد نُصّب ليكون "المنقذ" في الظاهر، و"المهندس التنفيذي" في الحقيقة. وبذلك اكتملت دائرة الفوضى:

- البداية ثورة،
- الوسط صراع،
- والنهاية عودة الاستبداد بشكل دستوري.

"إنها ليست ثورة. إنها هندسة الفوضى"...

بهذه الجملة تُفتح بوّابة الحقيقة، وتتساقط أقنعة كثيرة. لم تكن الجماهير في تونس وحدها في الميدان، بل كان هناك من يدير المشهد من خلف الستار، من مراكز القرار في الغرب، ومن الغرف السوداء التي لا يُسمع فيها صوت الشعوب، بل يُسمع فيها صدى مصالح النخبة العالمية.

حين يُسقط شعبٌ طاغية، فإن ذلك يبدو نصرًا للحرية، لكن من قال إن الطغاة لا يُسقطهم الطغاة؟! أو أن من يدير الطاغية لا يدير من سيأتي بعده؟!

بعد هروب بن علي، تحوّلت تونس إلى مختبر سياسي، تتعاقب فيه التجارب، وتُحقن فيه أدوات التغيير، وتتداخل فيه خيوط اللعبة: إسلاميون قادمون من الشتات، يساريون مخضرمون، قضاة تمردوا فجأة، إعلام خرج عن صمته، ومخابرات لم تنم ليلةً منذ ١٤ يناير.

بين صناديق الاقتراع وصناديق التمويل

وحدها "النهضة" كانت تعرف كيف تتحرك. لم تأتِ من فراغ، بل كانت على اتصال مبكر بمراكز صنع القرار في أوروبا، وكان الغنوشي يتنقل بين لندن وباريس وواشنطن قبل عودته، في مشهد لم يكن عشوائيًا. وما إن عادت "النهضة" حتى بدأت تُملي معادلات جديدة، ولكن داخل مربعات مرسومة بدقة.

الكل كان يركض نحو الانتخابات، والكل كان يحلم بالديمقراطية، لكن أحدًا لم ينتبه أن هناك يدًا خفية ترسم مخرجات الصناديق قبل أن تُفتَح. لقد كانت الماسونية السياسية ـ كما أسماها بعض المفكرين ـ تضبط الإيقاع. ليس بمعنى المؤامرة الكلاسيكية، ولكن عبر ما يُعرف

بـ"هندسة الانتقال الديمقراطي"، أي تقطيع الطريق على الثورات حتى تُسلَّم إلى واجهات آمنة، تحفظ مصالح الغرب وتُخدّر الشعوب.

الدولة العميقة تعود من الباب الخلفي

في غمرة الاحتفال بـ"الديمقراطية الناشئة"، كانت بقايا النظام السابق تُرمم نفسها. عاد كثير من رموز بن علي من نوافذ القضاء، أو عبر أحزاب جديدة بواجهة شبابية. سُمح للإعلام الموجَّه أن يعود، وكأن شيئًا لم يكن. أما الجيش الذي ظل على الحياد طيلة الثورة، فقد بدأ يأخذ مواقعه رويدًا رويدًا، ليكون في المستقبل أحد ضامني "الاستقرار" كما يشتهي الغرب.

الأغرب أن ملف "العدالة الانتقالية" تم تفريغه من محتواه، وتم تمييعه تحت مسميات التوافق والمصالحة. لم يُحاسب أحد. لم يُعتذر أحد. فقط تم تبادل الأدوار بين من كان يضطهد ومن صار يحكم.

لماذا تونس تحديدًا؟

تونس ليست بلدًا صغيرًا كما يتصور البعض. إنها مفصل جيوبوليتيكي في شمال إفريقيا، ومفتاح البحر المتوسط. من يملك تونس، يستطيع التأثير في ليبيا والجزائر والمغرب، بل ويمكنه التسلل نحو الساحل الإفريقي. لذلك كانت تحت أنظار الجميع.

ولأن تونس هي التي أنجبت ابن خلدون وعبد الرحمن الكواكبي والحبيب بورقيبة، فهي تملك موروثًا فكريًا ومجتمعيًا قادرًا على إشعال نهضة حقيقية. وهذا ما يخشاه "مهندسو الفوضى": أن تخرج الثورة عن السكربت.

اختراق المجتمع المدني

وما يُسمّى بـ"المجتمع المدني" لم يكن استثناءً من الاختراق. فقد أُغدقت عليه الأموال من منظمات غربية مثل "فريدم هاوس" و"صندوق الديمقراطية الأمريكي"، وبدأت جمعيات كثيرة تتكاثر فجأة، بعضها لا يعرف الناس له هدفًا سوى "التثقيف الديمقراطي".

لكن الحقيقة أن كثيرًا من هذه الجمعيات كان يهدف إلى تفكيك بنية المجتمع التقليدي، وفصل الشباب عن مرجعيتهم الثقافية والدينية، وتهيئتهم للقبول بأنماط جديدة من السلوك والفكر، تحت غطاء "الحداثة" و"حقوق الإنسان".

هل كانت هذه الجمعيات وحدها؟ كلا... بل إن بعض التقارير كشفت لاحقًا عن دور "الهيكل الأكبر" في باريس في دعم شخصيات تونسية ذات انتماء ماسوني فكري، كانت تشتغل في السياسة والتعليم والإعلام.

الغنوشي والماسونية الصامتة

لا يمكن الجزم بانتماء مباشر للغنوشي أو لغيره إلى محافل ماسونية. لكنّ كثيرًا من الباحثين يشيرون إلى أنّ بعض مواقف الرجل، وتراجعه المفاجئ عن مشروع "الشريعة"، وتبنيه المتدرج لقيم العلمنة الديمقراطية، قد يكون نتيجة تفاهمات دولية أوسع، تحكمها شروط اللعبة لا مبادئ الثوار.

فقد جلس الرجل مع برنار ليفي، وظهر في ندوات يُشرف عليها أعضاء في "مجلس العلاقات الخارجية" الأميركي. ومنذ ذلك الحين، لم تعد النهضة تلك الجماعة الإسلامية التي تحمل مشروعًا تغييريًا، بل صارت حزبًا سياسيًا منضبطًا داخل "هندسة الفوضى".

خيبة الشباب

أكبر الضحايا كانوا هم الشباب... الذين أحرقوا أجسادهم من أجل العدالة، فوجدوا أنفسهم بعد سنوات من الثورة في طوابير البطالة، أو زوارق الموت نحو لامبيدوزا. لقد تمّت مصادرة حلمهم، وتم تفكيك إرادتهم، وأُدخلوا في معركة وهمية بين "إسلاميين وعلمانيين"، بينما الحاكم الحقيقي كان وما يزال: المال الأجنبي، والإعلام الموجّه، والمخابرات المتسللة.

لم تكن "ثورة الياسمين" سوى رائحة أولى في سلسلة من عطور الموت الهادئة... حين هتف الناس "شعب يريد"، كان العالم

الآخر يبتسم، ليس لأن "الشعب" استيقظ، بل لأنه استُدرج من نومه إلى حلمٍ مرسوم بإتقان.

إنّ المأساة في تونس لم تكن فقط في إسقاط رأس النظام، بل في إسقاط سقف الفهم. حين انهار نظام بن علي، لم ينهَر معه النظام الدولي الذي صمّمه. بل على العكس، فقد انفتحت أمام النخب الحاكمة الجديدة أبواب السفارات الغربية، لا بوصفهم محرّرين، بل عملاء محتملين في مشروع أكبر: هندسة الشرق الأوسط من الداخل، لا من السماء.

لم تسقط المنظومة في تونس، بل غيّرت قناعها. تم إعادة تدوير القمع في لبوس "الشرعية الديمقراطية"، وتبدّلت الكراسي، بينما بقيت القواعد تُدار من ذات الغرف المغلقة. لم يكن الصندوق الانتخابي أداة تمثيل، بل أداة تجميل لفوضى مرسومة. الفوضى التي طُبخت على مهل، حيث يشعلون نار الغضب ويقطّرون قطرات "الأمل" على شفاه الشباب.

لكن من يحرّك هذه النار؟

ومن يدسّ وصفة السم في العسل؟

إنها الماسونية السياسية، لا في شكلها الرمزي، بل في حقيقتها كأدوات تحكم ناعمة. لقد اخترقت هذه المنظومة نسيج الدولة التونسية بعد الثورة: عبر الإعلام، عبر التعليم، عبر منظمات "المجتمع المدني"

التي تنبت كالفطر بدعم أوروبي وأمريكي، وتوزّع مفردات جديدة مثل "النوع الاجتماعي"، و"حرية الجسد"، و"تفكيك السلطة الأبوية"...

كل ذلك يتم بإيحاء ناعم: أن ما قبل الثورة كان ظلاماً، وما بعدها هو النور.

لكن النور هذا كان لا يأتي من الشمس، بل من مصابيح الاستوديوهات الدولية التي تُنتج وجوه المعارضة وتبني لها الكاريزما ثم تُرميها حين تنتهي صلاحيتها السياسية.

- **ألم ترَ كيف تحول رموز الثورة من صوت شعبي إلى أسماء محنطة في لجان بروكسل وجنيف؟**
- **ألم تتساءل من أين يتلقى بعضهم الدعم؟**
- **ولماذا يتم إعلاؤهم في الإعلام العالمي بينما تُقصى أصوات الميدان الحقيقية؟**

هندسة الفوضى تتطلب هندسة العقول أولاً.

ولذلك لم يكن غريباً أن تتحول الجامعات التونسية إلى ساحات تمرير لخطابات ما بعد الحداثة، وجرّ البلاد إلى مشاريع تفكيك الهوية الوطنيّة والدينية، بإيعاز من "خبراء" أجانب وورشات ممولة من مؤسسات غربية... كلها تسعى لخلق المواطن الجديد: الحائر، المنقطع عن جذوره، السهل التوجيه.

وفي هذا السياق، عاد الصراع القديم بين التيار المحافظ والتيار الحداثي، لا بوصفه صراع تنوّع، بل بوصفه محرقةً للتماسك الوطني. لقد تم تسييس الدين، وتم تعويم القيم، وتم اللعب على أوتار الحساسية الدينية واللغوية والطبقية.

وهنا بالذات بدأ الشارع التونسي يفقد يقينه.

من جهة يرى أزمات معيشية تتراكم، ومن جهة أخرى يُقال له: هذه هي الديمقراطية، فاصبر.

ومن جهة ثالثة تُصدَّر له صور "النجاح الغربي" عبر الإعلام، فيُصاب بما سماه بعض المفكرين: "عقدة ما بعد الثورة".

في هذه الفوضى، لم يبقَ من الدولة سوى علمٍ مرفوع، ونشيدٍ محفوظ، لكن لا أحد يسأل:

من يكتب سيناريو المستقبل؟

حين خرج الرئيس زين العابدين بن علي من البلاد، لم يكن النظام قد سقط كما خُيّل للجماهير، بل كان يتخفّى بثوب جديد ويعيد تموضعه في ظلال المرحلة الانتقالية. لم تكن الدولة العميقة في إجازة، بل كانت تدير المشهد من وراء الستار، وتراقب نبض الشارع لتعيد تشكيل الخارطة السياسية وفق هندسة دقيقة.

دخلت تونس حقبة ما بعد الثورة، لكن الكواليس ظلّت محكومة بتحالف خفيّ بين رجال النظام السابق وأذرع المنظمات الدولية، وبعض النخب التي رُوّج لها على أنها "صوت الشعب"، بينما كانت أدواتٍ ضمن مخطط أوسع.

تدفقت الأموال من جهات متعددة، تحت لافتات دعم الديمقراطية والانتقال السلمي، بينما كانت تُستخدم لشراء الذمم، وإنشاء منصات إعلامية، وتوجيه الرأي العام نحو قضايا هامشية، تُبعد الأنظار عن جوهر المسألة: من يحكم؟ ومن يدير البلاد فعليًّا؟

خُلق وهم التعددية، وصار المشهد السياسي يعج بالأحزاب، لكن الكثير منها كان يُدار من نفس الغرف، وتُضخ له نفس الموارد. وكأن المشهد خُلق ليُفرّغ الثورة من مضمونها، ويحوّلها إلى صراع رمزيّ بين شعارات دون مشروع وطني حقيقي.

في خضم هذا، تسلّلت شخصيات غريبة إلى مواقع القرار، بعضها صُنّع في لحظات، وبعضها أعيد تدويره من أعماق النظام السابق، بملامح محدثة. والشارع التونسي كان يراقب بين حيرة وأمل وصدمة.

وبينما كان الجدل يدور حول الهوية والدستور والدين والعلمانية، كانت اتفاقيات خطيرة تُوقّع، وموارد تُنهب، وتنازلات تُمنح،

دون أن ينتبه إليها أحد. فالمعارك الكبرى دائمًا ما تُغطّى بصراعات مفتعلة.

في هذا المناخ المربك، تراجعت الثقة شيئًا فشيئًا، وعادت الدولة إلى قبضة العسكر تدريجيًا، تحت غطاء الشرعية، وبدعم خارجي صريح، وبمباركة شرائح من المجتمع، سئمت الفوضى الممنهجة.

وهكذا، وبدلًا من أن تفرز الثورة وعيًا جديدًا، أعادت إنتاج نفس البنية، مع تغيير الوجوه فقط. وكأن يدًا ما، خبيرة بالفوضى، قد هندست كل ذلك عن وعي، وتركت لتونس مساحة من الوهم كي تظن أنها تمسك زمام القرار.

وحدها تونس كانت الدولة التي وُلد فيها الياسمين، لكنها أيضاً الأرض التي تسلّق فوقها شوك الربيع العربي. بدا المشهد منذ البداية متجاوزًا لأي تصور منطقي أو طبيعي، فالصيحات التي رفعت الحرية كانت في ظاهرها طاهرة، لكنها كانت تمشي على حبال مُجهَّزة بعناية بين يدي مهندسي الفوضى.

حين بلغنا منتصف الطريق، بدأت نيران المرحلة الثانية في التهام رماد الأولى. وسقطت الأحزاب، أو لنقل سقطت أقنعتها. تهاوى حزب "النهضة" تحت وطأة ازدواجية الخطاب، حيث بدا ذراعًا مزدوجة بين الداخل والخارج، بين إسلام السياسة وسياسة الإسلام.

لم يكن الغنوشي وحده في الواجهة، كان هناك جيل كامل من الحالمين السذج والمستثمرين الماكرين، من الجبهات المتصارعة التي يتظاهر كل منها بالحرص على الثورة بينما الحقيقة في كواليس البنوك والسفارات. أصبحت تونس مختبرًا حيًّا لتجارب المخابر الغربية، بين تجفيف منابع الهوية وتهجين الثقافة وتبديل الولاءات.

وبينما ظنّ الشعب أنه استعاد صوته، كان الصوت مسجلاً في أجهزة رصد الفوضى، يحلل، ويراقب، ويوجّه. أصبحت الديمقراطية صندوقًا يحرسه الشيطان، والانتخابات تناوبًا بين أدوات مختلفة للمشروع نفسه.

ومع كل هذا الانحدار، بقي نبض الشعب حيًّا، يئن لكنه لم يمت. خرج قيس سعيّد من حافة الظل، يتحدث بلغة القانون، لكنه يمشي في صحراء شائكة بلا خريطة. بين دعواته لإعادة "تصحيح المسار" واتهام خصومه بـ"العمالة للخارج"، كان يعيد إحياء جدل الهوية والسيادة.

لكن حتى قيس، لم يكن بمنأى عن الأسئلة: هل هو المُخلّص أم الورقة الأخيرة قبل انفجار جديد؟ هل يمثل الشعب فعلاً، أم يعيد إنتاج فصول من مسرحية أوسع؟ لم يعد في تونس شيء يُؤخذ ببراءته الظاهرة، بعد أن كشف الزمن أن "ثورة" تونس لم تكن سوى تمرين افتتاحي على فوضى مقصودة.

اليوم، ونحن نغلق باب تونس في كتاب "هندسة الفوضى"، لا نفعل ذلك بدافع التشاؤم، بل بدافع الصدق. تونس لم تُختطف، بل كانت جزءًا من صفقة شاملة أرادتها القوى العالمية، ولعب فيها الإعلام والمال والجهل دورهم جميعًا.

لكن رغم كل شيء، لا يزال في تونس من يصلي للهوية، ويغني للحرية بمعناها الحقيقي، ويحمل الحلم في وجه من هندسوا الكابوس.

انتهى باب تونس، لكنه بداية الأسئلة الأهم.

- **هل كانت تونس المختبر؟ أم البوابة؟**
- **هل نُزع الغطاء عن المؤامرة؟ أم ما زالت أعقد مما نتصوّر؟**
- **وهل يمكن لفكرة أن تُبعث من قلب العدم؟**

إلى هنا، نضع النقطة، لا على سطر النهاية، بل على سطر الصراع القادم.

فما بعد "هندسة الفوضى"، لا يشبه ما قبلها...

الباب الثاني

مصر

بين ميدان التحرير ودهاليز المخابرات

حين وقفت الدولة على الحافة

في شتاء ٢٠١١، لم يكن أحدٌ ليتخيل أن المشهد المصري سيتغير بهذه السرعة وبهذا العمق.

مصر، الدولة التي عاشت لعقود تحت قبضة نظامٍ مركزيٍّ قويّ، وجهاز أمنيٍّ مترابط، وحكمٍ مستقرٍّ ظاهريًا، دخلت فجأة إلى قلب الإعصار، بين ميدان التحرير الذي احتشدت فيه الأصوات الغاضبة، وبين دهاليز المخابرات العامة التي كانت تحاول فهم ما يجري في شارع لم يعد يشبه نفسه.

الرئيس مبارك: الرجل الذي تنحّى ليمنع الدم :

الرئيس حسني مبارك، العسكري الذي شارك في حرب أكتوبر، والذي تسلّم مقاليد الحكم بعد حادثة المنصة عام ١٩٨١، كان يعلم أن الدولة لا تحتمل الفوضى. لم يكن ملاكًا ولا معصومًا من الخطأ، لكنّه لم يكن دمية بيد الخارج، ولا خائنًا لبلده.

وحين خرجت التظاهرات مطالبة بتنحيه، لم يستخدم الجيش في قمعها. ظلت دبابات القوات المسلحة واقفة في الشوارع بلا طلقة واحدة. وهو، على خلاف ما جرى في دول أخرى، لم يصدر أمرًا بالاجتياح، بل اختار التنحّي في ١١ فبراير، ليس ضعفًا، بل تفاديًا لسقوط دماء في شوارع القاهرة والإسكندرية والسويس، كان يعرف أنها لو سقطت، لما توقفت.

وقد شهدت الساعات الأخيرة لمبارك اتصالات كثيفة بين رئاسة الجمهورية وقيادة الجيش والمخابرات، وكان واضحًا أن القرار كان ثقيلاً، لكنه وُلد في لحظة وطنية، حين قدّر الرجل أن بقاءه قد يؤدي إلى ما لا تُحمد عقباه.

الفراغ الذي خلّفه التنحي، والفوضى المتسربة من النوافذ

بانسحاب مبارك من المشهد، دخلت مصر مرحلة فراغ خطير. اختفت القيادة السياسية، وضعفت الأجهزة التنفيذية، وأطلقت القوى التي كانت تنتظر على الهامش كل ما في جعبتها.

خرج الإخوان المسلمون من خلف الستار، وقد كانوا طوال سنوات محظورين رسميًا لكنهم نشطون اجتماعيًا ودعويًا، ليتحولوا فجأة إلى لاعب سياسي مركزي، لا بالشرعية التاريخية ولا بالكفاءة المؤسسية، بل بفراغ اللحظة وارتباك الدولة.

الإخوان وإدارة الدولة: سقوط سريع بعد انتصار مفاجئ

في ٢٠١٢، وصل محمد مرسي إلى سدة الحكم، مدعومًا بجماعةٍ كانت تُسوّق لنفسها على أنها البديل الإسلامي المنشود، القادر على حماية الشريعة ورفع راية العدالة.

لكن الواقع كان صادمًا: الجماعة التي عاشت عقودًا في المعارضة لم تكن تملك أدوات إدارة دولة بحجم مصر.

سلسلة قرارات ارتجالية، وتعيينات غير مفهومة، وصدامات مع السلطة القضائية، وملفات داخلية اقتصادية واجتماعية متدهورة، أثبتت سريعًا أن الإخوان يتعاملون مع الدولة كغنيمة، لا كمؤسسة.

تسرّبت الجماعة إلى مفاصل الدولة بطريقة أثارت القلق في أروقة المخابرات العامة والحربية. بدأت تحاول إعادة تشكيل الأجهزة، وتضييق الخناق على الإعلام، وكادت تدخل في صدام مفتوح مع القضاء والجيش.

وكان أبرز مشهد على هذا الطريق هو الإعلان الدستوري الذي أصدره مرسي في نوفمبر ٢٠١٢، ومنح نفسه فيه صلاحيات مطلقة، مما فجّر غضبًا عارمًا في الشارع، وانقلب جزء كبير من القاعدة الشعبية عليه.

المخابرات ترصد.. والجيش يتحرك

خلف الكواليس، كانت الأجهزة السيادية، وعلى رأسها المخابرات العامة وقيادة الجيش، ترصد المشهد لحظة بلحظة.

لم يكن الأمر يتعلق فقط بفشل الإدارة، بل بخطر وجودي يهدد وحدة الدولة المصرية.

تقارير الاستخبارات تحدثت عن اتصالات بين قيادات من الإخوان وتنظيمات خارجية، وتزايد في تهريب الأسلحة من ليبيا، وانفلات أمني في سيناء، حيث بدأت التنظيمات المتطرفة تتكاثر بشكل مقلق.

وكان واضحًا أن المشروع الإخواني ليس إصلاحيًا، بل إعادة تشكيل لهوية الدولة.

مشروع لا يرى مصر كدولة ذات خصوصية حضارية وتاريخية، بل كإحدى "ولايات" الأمة، حيث تُختزل السيادة في التنظيم، وتُقدّم الولاءات العقائدية على المصلحة الوطنية.

ثورة ٣٠ يونيو: الشعب يعود والجيش يحسم

في ٣٠ يونيو ٢٠١٣، خرجت الملايين إلى الشوارع، في واحدة من أكبر التظاهرات في تاريخ مصر الحديث.

لم تكن احتجاجًا على الغلاء أو البطالة، بل على المشروع كله، على طريقة التفكير، على التهديد المتصاعد لشخصية مصر كدولة مستقلة.

وهنا، ظهر اسم المشير عبد الفتاح السيسي، وزير الدفاع حينها، الذي قرأ اللحظة بوعي أمني وسياسي، وفهم أن الانقسام إن طال أمده، سيقود إلى سيناريوهات لا تُحمد عقباها.

بعد سلسلة اجتماعات مكثفة مع القوى السياسية والكنيسة والأزهر، اتُّخذ القرار: سحب البساط من مرسي، وتكليف رئيس المحكمة الدستورية بإدارة المرحلة الانتقالية.

رابعة: بين الحقيقة والدعاية

اعتصام رابعة العدوية، الذي أقامه أنصار الإخوان احتجاجًا على عزل مرسي، تحول إلى محور معركة إعلامية وسياسية.

الإخوان قدّموا الرواية بوصفه اعتصامًا سلميًا تم فضّه بالقوة المفرطة، فيما أظهرت تقارير أمنية وصحفية دلائل على وجود أسلحة داخل الاعتصام، وتحريض واضح ضد مؤسسات الدولة، واستخدام للنساء والأطفال كدروع بشرية.

لم يكن الفضّ نزهة أمنية، ولا يمكن تبرئته من الأخطاء، لكن تصويره كمجزرة معزولة عن السياق، فيه اختزال مخلّ.

الاعتصام لم يكن مجرد تجمّع احتجاجي، بل كان نواة مشروع مضاد، يراد له أن يشلّ مفاصل الدولة، تمهيدًا لما كان سيُفضي إلى اقتتال أهلي، وربما إلى تفكك فعلي للدولة.

المؤامرة الكبرى: مصر إلى أين؟

وفقًا لما ظهر لاحقًا من تقارير ويكيليكس، ووثائق استخباراتية، وتحليلات مراكز دراسات غربية، كانت مصر مرشحة للتقسيم في حال فشلت مؤسساتها في استعادة زمام المبادرة.

سيناء كمنطقة خارجة عن السيطرة، ودلتا النيل كمركز للتنظيمات، وصعيد مصر كمنطقة مهمشة ومثقلة بثارات قديمة، كانت كلها قابلة للانفجار.

وفي هذا السياق، بدا تدخل الجيش، بقيادة السيسي، كتحرك ضروري لإعادة ضبط المشهد، وإنقاذ الكيان السياسي للدولة، لا مجرد "انقلاب" كما سوّق له الإعلام الغربي الموجّه.

حكم العسكر: بين الشيطنة والضرورة

عادت المؤسسة العسكرية إلى الواجهة، ليس كطموح سلطوي، بل كملاذ أخير.

لكن الجماعات الإسلامية، التي لم تنجح في إدارة الحكم، نجحت في شيطنة العسكر، مستخدمة آلة إعلامية هائلة، تتنقل بين الجزيرة والمنصات الأوروبية.

سُوّق السيسي كدكتاتور، وغُيّبت حقيقة أن الجيش كان قد أنقذ الدولة من السقوط.

الحقيقة أن العسكر، بكل ما لهم وما عليهم، ظلوا حائط الصدّ الأخير.

فقدوا جزءًا من شعبيتهم، لكنهم حافظوا على الدولة.

مصر بين المطرقة والسندان

وحكم العسكر الذي حفظ الدولة من التلاشي

حين خرجت مصر من خندق الفوضى التي كادت أن تبتلعها بعد أحداث يناير، كانت البلاد تقف على شفير جرف هار، تتقاذفها أيدي الداخل المنقسم والخارج المتربص، والحدود مفتوحة على مصاريعها للجماعات المسلحة، والمخابرات الأجنبية تعبث بأصغر مفاصل القرار، والإعلام منفلت، والسلاح يتسلل من كل اتجاه، والاقتصاد يتهاوى كجناح مكسور.

عاشت مصر شهورًا من الارتباك الذي ظنّه البعض صحوة ديمقراطية، لكنه في جوهره كان مخاضًا مرعبًا، خرجت فيه ألسن الأفاعي من جحورها، وتحركت كل خلية نائمة، وانكشف حجم التشظي الذي يعتمل في أعماق الدولة منذ عقود.

ومع صعود جماعة الإخوان إلى سدة الحكم، تهاوت مؤسسات الدولة، وأصبح الخطاب الطائفي المذهبي هو العملة المتداولة في الشارع، وبدأ حلم "التمكين" الإخواني يتجسد على الأرض، لا عبر صناديق الانتخاب فحسب، بل عبر اختراق مفاصل القضاء، وتسييس أجهزة الأمن، ومحاولة تفكيك الجيش المصري نفسه، وخلق "جيش

موازي" من الميليشيات، على غرار ما حدث في إيران بعد الثورة الخمينية.

وفي خضم هذه اللحظة السوداء، كان لا بد للدولة العميقة أن تنتفض، لا حفاظًا على سلطة أو منصب، بل صونًا لكيان مصر من الانهيار التام. وهنا كان دور العسكر.

نعم، حكم العسكر، الذي كثيرًا ما ذمه المثقفون الليبراليون وناشطو الميادين، كان هو السياج الأخير حول جسد الدولة المصرية. العسكر في مصر ليسوا طارئين على السلطة، بل هم العمود الفقري الذي قامت عليه الجمهورية منذ ثورة يوليو ١٩٥٢. كانوا دائمًا أبناء مشروع وطني، لا مرتزقة ولا تجار شعارات.

وقد فهم عبد الفتاح السيسي، ابن المخابرات العسكرية وذو العين الرصينة، حجم المأزق. لم يكن الرجل مدفوعًا بطموح شخصي، بل كان مدفوعًا بهاجس تاريخي: كيف لا تتحول مصر إلى سوريا أخرى، أو ليبيا أخرى، أو عراق ممزق.

حين أعلن الجيش عزل محمد مرسي، لم يكن الانقلاب على إرادة الشعب، بل كان استجابة لها. كانت الشوارع قد امتلأت بعشرات الملايين من الغاضبين، من كل الفئات والتيارات، يطالبون بإسقاط حكم الإخوان، الذين اختطفوا الدولة وبدأوا يسيرون بها نحو النموذج

الإيراني-التركي في الحكم، أي دولة دينية ظاهرها ديمقراطية، وباطنها ولاية فقيه.

وقد أنقذ الجيش مصر من هذا المصير، بكل ما يحمله من فوضى أهلية وسقوط للهوية الجامعة. ورغم ما واجهته المؤسسة العسكرية من حملات تشويه، وصفتها بالديكتاتورية والانقلابية، فإن التاريخ سيذكر أنها كانت لحظة تصحيح لا لحظة قمع.

وبعد عزل مرسي، دخلت مصر في معركة وجود حقيقية، لا معركة كراسي. عشرات التنظيمات الإرهابية بدأت تنشط في سيناء، وفي الدلتا، وفي القاهرة نفسها. عبوات ناسفة، اغتيالات، كمائن، تفجيرات في الكنائس والمساجد، حرب استنزاف كاملة، لكنها غير معلنة.

ولم يكن أمام الجيش سوى خيار واحد: أن يتحول من جيش نظامي إلى جيش يقاتل حربًا هجينة على كل الجبهات. فكان ما عُرف بـ"العملية الشاملة في سيناء"، التي لم تكن مجرد حملة أمنية، بل كانت إعادة رسم لمفهوم السيادة والسيطرة على أرض مصر، بعد سنوات من التسلل والاختراق.

ومع الوقت، بدأت الدولة تستعيد أنفاسها. عاد الانضباط إلى المؤسسات، وبدأت المشاريع القومية الكبرى تظهر إلى الوجود: من قناة السويس الجديدة، إلى العاصمة الإدارية، إلى شبكات الطرق

والموانئ. ربما لم تُشبع هذه المشاريع بطون الفقراء سريعًا، لكنها بثّت روحًا من الثقة في الدولة، وأحيت شعورًا بأن مصر قادرة على النهوض مجددًا.

أما على مستوى السياسة الخارجية، فقد اتخذت مصر تحت قيادة العسكر موقفًا متوازنًا ومعقدًا في آنٍ معًا. لم تتورط في حرب إقليمية، لكنها كانت حاضرة بعمق في ملفات ليبيا والسودان وغزة. أدارت ظهرها لقطر وتركيا حين كانت الرياض وأنقرة تدعمان "الربيع الإخواني"، لكنها عادت لتنسج خيوط البراغماتية لاحقًا دون أن تتخلى عن ثوابتها.

ورغم التحديات الاقتصادية المهولة، خصوصًا بعد جائحة كورونا ثم الحرب الروسية الأوكرانية، فإن النظام المصري حافظ على مؤسسات الدولة من الانهيار، ولو على حساب بعض الضيق الشعبي. فالعبرة، كما علّمتنا دروس الجغرافيا والتاريخ، ليست في رضا الناس العابر، بل في بقاء الدولة.

لقد كانت مصر قاب قوسين أو أدنى من التفتت، لولا أن وقف الجيش حائلًا دون ذلك. لا نتحدث عن جيش يقمع الناس في الشوارع، بل عن جيش فهم أن معركة البقاء لا تُدار من خلال صناديق الاقتراع وحدها، بل من خلال الحفاظ على وحدة التراب، وسيادة القانون، ومنع السلاح غير الشرعي من أن يتحول إلى هوية بديلة.

ربما ارتكبت الدولة أخطاء في إدارة بعض الملفات، وربما شاب المرحلة قدر من التوتر الأمني، لكن لا يمكن لأي منصف أن ينكر أن مصر نجت، وبثمن أقل مما دفعته شعوب أخرى كانت تحلم بالتغيير، فانتهت إلى شتات.

وهنا، لا بد أن نفهم أن الثورة الحقيقية لا تعني فقط تغيير نظام الحكم، بل الحفاظ على كيان الدولة في وجه الهدم الكلي. وهذه الحقيقة وحدها، هي التي جعلت العسكر في مصر ـــ رغم كل المآخذ ـــ أكثر وطنية من كثير من دعاة الحرية الذين سعوا إلى التغيير بأي ثمن، ولو على أنقاض الوطن.

لقد أبقى العسكر على مصر، دولة قائمة، ولها جيش، ومؤسسات، وعلم يرفرف. هذه بحد ذاتها معجزة في زمن الهشاشة الشاملة.

وبينما كانت موجة الربيع العربي تجتاح المنطقة كعاصفة مدمرة، شهدت مصر تحولات حاسمة لا تزال تداعياتها تُقرأ حتى اليوم. بعد عزل محمد مرسي في ٣ يوليو ٢٠١٣، كان المشهد الداخلي على شفير الانهيار، لكن المؤسسة العسكرية تصدّت بكل ما أوتيت من قوة للحفاظ على ما تبقى من تماسك الدولة.

لم تكن تلك لحظة انفراد بالسلطة أو انتقام سياسي، بل كانت محاولة لإيقاف نزيف الدولة، التي كانت على وشك الانفجار في دوامة عنف لا متناهية، وانقسام اجتماعي عميق. فقد أظهرت الأيام أن حكم الإخوان لم يكن سوى قناع زائف لفشل ذريع في إدارة ملفات الأمن، الاقتصاد، والحريات، مما دفع البلاد إلى حافة الهاوية.

في أيام ما بعد العزل، بدأت تفاصيل المخطط الإرهابي تتكشف تباعًا، وكانت الأحداث التي وقعت في ميدان رابعة العدوية شاهدًا دامغًا على حجم المخاطر التي كانت تواجه مصر. هناك، بين الأكاذيب الإعلامية والدعاية المكثفة، حاولت الجماعات الإرهابية أن تقدم نفسها ضحية، بينما كانت تخطط لتفجير الفتنة وتفكيك الدولة من الداخل عبر حشد آلاف من أنصارها في اعتصامات مسلحة، وتعطيل مؤسسات الدولة.

ورغم ما واجهته المؤسسة العسكرية من اتهامات وتشويه ممنهج، بقيت مصر تقاوم موجة العنف الإرهابي التي اشتدت على مدار السنوات التالية. عمليات التفجير في الكنائس، الهجمات على المنشآت العامة، وعمليات اغتيال رجال الشرطة والجيش، كلها كانت معارك حقيقية خاضها الجيش والشرطة للدفاع عن حياة ملايين المصريين.

لم يكن الأمر سهلًا، ففي ظل محاولات التنظيمات المسلحة من دعم خارجي واحتضان أيديولوجي متطرف، واجه الجيش تحديات غير مسبوقة في سيناء، حيث جغرافيا الصحراء الوعرة جعلت من المواجهة أكثر تعقيدًا. لكن عبر "العملية الشاملة سيناء ٢٠١٨" وما

تلاها من عمليات عسكرية دقيقة ومدروسة، استطاعت القوات المسلحة إحكام سيطرتها على الأراضي، وتطهيرها من الخلايا الإرهابية التي كادت أن تحوّل المنطقة إلى ملاذ للإرهاب الدولي.

لكن المعركة لم تكن محصورة في الميدان فقط. فقد خاض العسكر حربًا نفسية وإعلامية أيضًا، معركة الوعي، معركة إعادة بناء الثقة بين الدولة وشعبها، ضد حملات التشويه والإشاعات التي كانت تهدف إلى زعزعة استقرار البلاد. في هذا السياق، برزت أهمية الدور المحوري للمؤسسات الأمنية والاستخباراتية في كشف وتمزيق الشبكات الإرهابية قبل تنفيذ مخططاتها.

في الوقت نفسه، لم تغفل الدولة عن الجانب الاقتصادي، إذ عملت على إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بعد سنوات من التدهور والفوضى التي شهدتها البلاد. تم تنفيذ سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية، شملت تحرير سعر الصرف، رفع الدعم عن الطاقة، وتعزيز الاستثمار في البنية التحتية، والتي على الرغم من صعوبتها، بدأت تجلب نتائج ملموسة على المدى المتوسط، مثل انخفاض العجز في الميزانية وارتفاع احتياطي النقد الأجنبي.

تزامنًا مع ذلك، ووسط أجواء من التوتر والتهديدات الأمنية، حققت مصر نجاحات دبلوماسية كبيرة على الصعيد الإقليمي والدولي، حيث استطاعت أن توازن بين علاقاتها مع مختلف القوى الكبرى، من الولايات المتحدة وروسيا إلى دول الخليج وأوروبا، مستفيدة من موقعها الجغرافي وثقلها السياسي. هذه السياسة الحكيمة مكنت مصر

من تأمين مصالحها الاستراتيجية، ومكنت الجيش من التركيز على المهمات الأمنية والتنموية.

وكانت هذه النجاحات مدعومة بوعي متجدد في الشارع المصري، حيث بدأ الناس يتفهمون أهمية الاستقرار والأمن كأساس لكل تقدم، ورغم صعوبات المرحلة، بدا واضحًا أن غالبية الشعب المصري تتماهى مع دور المؤسسة العسكرية كحامية للوطن.

ورغم كل ما تحقق، لم تغب الانتقادات، فبعض الأصوات المحلية والدولية استمرت في التشكيك بشرعية الحكم العسكري، متجاهلة الظروف الاستثنائية التي واجهتها مصر، ومتناسية حجم التحديات الأمنية التي كانت البلاد على أبوابها. ورغم ذلك، بقيت مصر قوية، متماسكة، تتحدى كل محاولات التمزق والانقسام، فكانت صخرة في بحر من الفوضى والدمار.

في هذا السياق، يبدو من الضروري فهم أن حكم العسكر في مصر ليس استبدادًا عبثيًا، ولا محاولة لتجميد الديمقراطية، بل هو نتاج ظرف تاريخي فريد، ولحظة وطنية استثنائية، فرضتها التحديات التي واجهتها البلاد. العسكر كان همزة وصل بين الماضي المضني والمستقبل المجهول، قوة ردع ضد المحاولات المستمرة لزرع الفتن وتفكيك الدولة.

إن تاريخ مصر خلال هذه الحقبة يثبت أن الجيش كان، وما زال، الضامن الوحيد لاستمرار الدولة، وبقاء الوطن، من دون أن يُغفل ضرورة الإصلاح والتطوير. ورغم أوجه القصور التي شهدتها الفترة، يبقى السيسي والمؤسسة العسكرية رمزًا لثبات الدولة في مواجهة العواصف التي لم تهدأ.

لقد كانت هذه السنوات اختبارًا حقيقيًا لقدرة مصر على الصمود، وقد نجح العسكر في اجتياز هذا الامتحان بجدارة، مخلفًا وراءه تجربة فريدة تستحق الدراسة، لأن في عمقها دروسًا حية حول قيمة الدولة، وأهمية القيادة الواعية، ودور المؤسسة العسكرية في الحفاظ على النسيج الوطني.

ظلّت مصر في قلب دوامة من التحديات التي عصفت بها على مدار سنوات ما بعد ٢٠١٣، وهي فترة عصيبة لا يُستهان بها في تاريخ الوطن. فالأزمات الأمنية، والضغوط الاقتصادية، والحملات الإعلامية المضادة، والاختراقات السياسية، والتدخلات الخارجية، كلها عوامل شكلت مزيجًا خطيرًا كان من الممكن أن ينسف كيان الدولة لو لم تكن هناك إرادة عسكرية وشعبية جامعة تحمي الوطن.

في هذا المشهد الملبد، بدا الدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية المصرية ليس فقط كقوة دفاعية أو حكم، بل كقائد للنهضة الوطنية التي استهدفت إعادة بناء الدولة بأكملها، من الأمن إلى الاقتصاد، من الثقافة إلى السياسة. ففي قلب هذه المرحلة، كان العسكر يعي تمامًا أن بقاء مصر لا يرتبط فقط بإسكات أصوات المعارضة أو محاربة الإرهاب

المسلح، بل بالتحول الحقيقي والشامل الذي يشمل كل مكونات الدولة والمجتمع.

كان "مشروع التنمية الوطنية" الذي تبناه السيسي هو محور الاهتمام الأكبر، حيث توزعت جهوده بين استراتيجيات بعيدة المدى تشمل تحديث البنية التحتية، تطوير المناطق العمرانية، تعظيم الموارد الاقتصادية، وتحسين معيشة المواطن. تزامن ذلك مع إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية بما يضمن كفاءتها وفاعليتها، وإصلاح المنظومة القضائية لتسريع البت في القضايا، وهو ما يعبّر عن فهم عميق للارتباط بين الأمن والاستقرار والتنمية.

وأما في ساحة المواجهة مع الإرهاب، فقد شهدت سيناء تحولاً جذريًا في استراتيجية القتال، من عمليات رد الفعل المحدودة إلى حرب شاملة، تُدار عبر أجهزة مخابرات متطورة، ودعم لوجستي لا ينقطع، وعمليات عسكرية مكثفة ومستمرة. لم تعد سيناء مجرد منطقة حدودية عسكرية، بل أصبحت ساحة اختبار لقدرة الدولة على فرض سيادتها، وقطع يد الإرهاب بكل أشكاله وألوانه. وعلى الأرض، كثفت القوات المشتركة حملاتها ضد الخلايا المسلحة، ونجحت في تقليص قدرة التنظيمات الإرهابية على التحرك، حتى أصبحت عملياتهم شبه محدودة ومعزولة.

في هذه المرحلة، أثبتت مصر قوة صلبة وصبورة، قادرة على مواجهة الإرهاب في ميدان القتال وفي ساحة الإعلام على حد سواء. لقد اتخذ الجيش والشرطة دورًا مركزيًا في الدفاع عن الأمن القومي، مستندين إلى قاعدة جماهيرية عريضة تؤمن بأن حفظ الوطن أغلى من كل الخلافات السياسية.

اقتصاديًا، لم يكن الأمر سهلاً، فالدولة ورثت اقتصادًا مثقلاً بالديون، والعجز، وضعف الإنتاج، وارتفاع معدلات البطالة، بالإضافة إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية، وتأثيرات جائحة كورونا التي زادت الطين بلة. لكن الحكومة والمؤسسة العسكرية لم تستسلما، بل شرعت في تنفيذ حزمة إصلاحات اقتصادية شاملة، ركزت على تنويع مصادر الدخل، تطوير القطاعات الإنتاجية، وتحفيز السياحة والطاقة المتجددة.

وشهدت مصر في هذه الفترة إطلاق مشاريع عملاقة مثل مشروع العاصمة الإدارية الجديدة، الذي صُمم ليكون رمزًا للتنمية والتحديث، وليخفف الضغط عن القاهرة التاريخية. كما تم توسيع قناة السويس لتعزيز مكانة مصر كمحور عالمي للتجارة البحرية، إضافة إلى مشروعات طرق وموانئ ومناطق صناعية جديدة.

سياسيًا، أدرك النظام أن استدامة الاستقرار لا تتأتى من خلال القمع فقط، بل عبر بناء دولة مؤسسات قائمة على حكم القانون، حتى وإن كان ذلك تحديًا في بلد يشهد تنوعًا ثقافيًا واجتماعيًا واسعًا. وقد ظهرت محاولات لإنشاء حوار وطني يشمل مختلف الطيف السياسي، رغم محدودية النتائج أحيانًا، وهو ما يعكس تعقيدات المشهد السياسي.

على الساحة الدولية، نجحت مصر في إبرام تحالفات استراتيجية مع قوى كبرى، ومارسَت دبلوماسية نشطة في الأزمات الإقليمية، بما في ذلك ملف ليبيا والسودان، وحققت توازنًا في علاقاتها مع مختلف الفاعلين، ما منحها هامشًا أوسع للتحرك والحفاظ على مصالحها.

غير أن التحديات بقيت كبيرة؛ فقد ازدادت الضغوط المعيشية على الشعب، وارتفعت تكلفة الحياة، ما أثار غضبًا في بعض الأوساط، لكن في المقابل كانت الأغلبية تدرك حجم المخاطر التي تم تجنبها، وتحترم الدور الذي لعبه الجيش في حماية الدولة من التمزق.

كما شهدت هذه المرحلة صراعات مجتمعية، بين توجهات المحافظين والتقدميين، وبين مؤيدي الاستقرار وناشطي الحريات السياسية، حيث لا يزال التوازن هشًا بين الأمن والحرية، بين السلطة والمجتمع المدني. وفي هذا السياق، جاءت التشريعات والقوانين التي أُقرّت لتعزيز الاستقرار، لكنها جلبت أيضًا انتقادات دولية ومحلية بشأن الحريات وحقوق الإنسان.

إلى جانب ذلك، شهدت البلاد محاولات متكررة من جماعات متطرفة لإثارة الفوضى، وكانت هناك محاولات لجر البلاد إلى أتون صراعات مذهبية وطائفية، إلا أن الرؤية الوطنية التي تبناها الجيش والقيادة السياسية حالت دون تحقيق هذه الأهداف.

لقد كان هذا الزمن اختبارًا للبلد بأكمله، معركة على كل الجبهات: أمنية، اقتصادية، اجتماعية، وسياسية. وكانت مصر في قلب العاصفة، تتحدى كل العوامل التي كانت تلوح على الأفق.

في نهاية هذا المشهد، يمكن القول إن الجيش المصري لعب دور الحارس الأمين للبلاد، ليس فقط بحمل السلاح، وإنما من خلال إدارة معقدة ومتعددة الأبعاد لدولة تواجه عدوًا داخليًا وخارجيًا في آنٍ معًا.

بينما تبقى ملفات الإصلاح والحريات مطلبًا أساسيًا، فإن الأولوية كانت، ولا تزال، حماية الدولة، والحفاظ على تماسك الوطن، وضمان استمرار حياة ملايين المصريين في بيئة مستقرة وآمنة.

هذه هي مصر اليوم، بين المطرقة والسندان، بين مطالب التغيير وضرورة الاستقرار، بين فوضى الخارج وتوتر الداخل، ولكنها — رغم كل شيء — لا تزال قائمة، شامخة، تحافظ على هويتها الوطنية في عالم متغير.

لقد شكلت مصر عبر تاريخها الممتد واحدة من أركان الحضارة العربية والإسلامية، وعمودها الفقري في العالم العربي. ولأنها كذلك، لم تكن مجرد دولة عادية في الصراع الإقليمي والدولي، بل كانت هدفًا رئيسيًا لمنظومة عالمية معقدة تسعى إلى إعادة هندسة المنطقة بما يخدم مصالحها، خاصة في عقد ما سُمي بالربيع العربي.

وقد تبلورت في هذه الحقبة نظرية مؤامرة كبرى، كانت محاورها مركزية في محاولة تفكيك مصر وتجزئتها، عبر مخطط ممنهج يقف وراءه النظام العالمي القديم، ومن خلفه تنظيمات سرية مرتبطة بالماسونية، التي لطالما ارتبطت في أذهان الكثيرين بنظرية السيطرة على مقدرات الشعوب وأقدار الأمم. هذه النظرية ليست مجرد خيال أو افتراء، بل تستند إلى تقاطعات فعلية بين مصالح القوى الكبرى، وخطط ميدانية موجهة تم كشف العديد من خيوطها على الأرض.

كان الهدف من هذه المؤامرة تقويض الدولة المصرية العريقة، التي طالما كانت حائط الصد الأول أمام مخططات الهيمنة الأجنبية في المنطقة. والوسيلة كانت تبدو واضحة: عبر إحداث "ثورة شعبية" تقودها قوى إسلامية متشددة، أيدتها أذرع إعلامية وسياسية خارجية، بغرض إضعاف الدولة من الداخل، وتشجيع الانقسامات الطائفية والمذهبية، التي ستؤدي حتمًا إلى تفتيت المجتمع وتوزيع السيطرة على رقعه الأرض.

هذا ما حدث بالفعل عندما تسلّق الإخوان المسلمون سلّم الحكم بعد الثورة، وبدأوا في محاولة فرض مشروعهم الذي لم يكن سوى نسخة من الدولة الدينية التي تعاني منها دول أخرى، بواجهة ديمقراطية مزيفة. لم تكن هذه المجموعة تنظر لمصلحة الوطن، بل كانت أداة في يد الخارج لتنفيذ خطة أكبر بكثير من مجرد حكم سياسي.

وقد تزامنت جهود الإخوان في تسيس الأجهزة الأمنية، وتهميش الجيش، وترويج خطاب فرقة الشعب، مع نشاط مكثف لجماعات متطرفة حاولت استغلال حالة الانفلات الأمني لتوسيع نفوذها، الأمر الذي أدى إلى تفكك تدريجي لنسيج الدولة ومؤسساتها. كان الهدف واضحًا: خلق بيئة فوضى متناهية، تجعل من مصر نسخة جديدة من دول عربية مدمرة مثل ليبيا وسوريا والعراق.

ولكن المؤامرة لم تتوقف عند هذا الحد. فقد تبلور مشروع تقسيم مصر إلى عدة دويلات متناحرة، بحيث يُستغل الانقسام القبلي والطائفي والمناطقي. فكرة تقسيم النيل، واستغلال الموارد المائية كأداة ضغط، وخلق كيانات موازية للسلطة الرسمية، كانت كلها أجزاء من الخطة التي تهدف إلى جعل مصر ضعيفة ومنقسمة، عاجزة عن لعب دورها الإقليمي.

وفي قلب هذه العاصفة، برز الجيش المصري بقيادة عبد الفتاح السيسي كقوة وطنية استثنائية رفضت الانصياع لهذا المخطط. لقد وقف الجيش ليس فقط كحامي للسلم الأهلي، بل كضامن لوحدة الدولة، ومُحبط لمخططات التفتيت التي كانت تتكشف يوماً بعد يوم. وكان تدخل الجيش في ٢٠١٣، في لحظة فارقة، الإنقاذ الحقيقي لمصر، ومنعًا لسقوطها في الفوضى الشاملة التي كانت تنتظرها.

هذا التدخل لم يكن مجرد حركة عسكرية، بل كان قرارًا سياديًا يستند إلى إدراك عميق بأن المصير الحقيقي لمصر يجب أن يكون

موحدًا، وألا تسمح الدولة لأي قوة داخلية أو خارجية بتمزيق نسيجها الوطني. وتحت شعار "إنقاذ مصر من الانهيار"، تمكن الجيش من كبح جماح الفوضى التي حاولت الجماعات المتطرفة وصنّاع الفوضى المدعومين دوليًا نشرها.

ولم تكن مجرد كلمات، بل كانت حقائق على الأرض: تطهير سيناء من الإرهاب، إعادة بناء مؤسسات الدولة، ضبط الحدود، مكافحة الإرهاب السياسي، وقمع محاولات التمرد والانفصال في مناطق متعددة. كل هذا تم رغم الحملات الإعلامية الضارية التي حاولت شيطنة حكم العسكر، وإظهار الجيش كقوة قمعية لا تعترف بحقوق الإنسان، بينما الواقع يقول إن الجيش كان الحائط المنيع الذي وقف ضد التفكك والانقسام.

هذه المؤامرة، التي خُطت أبعادها منذ سنوات، كانت جزءًا من لعبة عالمية يشارك فيها قوى كبرى تسعى إلى إعادة توزيع النفوذ في الشرق الأوسط. ومن بين هذه القوى كانت الماسونية، والتي تستغل شبكاتها الاقتصادية والإعلامية والسياسية لتوجيه الأحداث نحو تحقيق مصالحها.

وكما تظهر التحليلات المتعددة، لم تكن الثورة في مصر وحدها مجرد حركة شعبية طبيعية، بل كانت استثمارًا في الفوضى والهشاشة التي كانت الدولة تعاني منها، لترسيخ نفوذ هذه القوى عبر أشكال

جديدة من السيطرة غير المباشرة، من خلال تحويل الشعوب إلى أدوات في يد مشاريع خارجية.

لكن في النهاية، كان رد الفعل المصري بقيادة الجيش الوطني حاسمًا. حيث نجح في إعادة بناء دولة ترفض الانقسام، وتتمسك بوحدتها، وتتصدى لكل محاولات التآمر التي تستهدف تفكيكها. وعبر سياسة متوازنة تجمع بين القوة والإصلاح، استطاعت مصر أن تعبر من تلك المرحلة الحرجة بأقل خسائر ممكنة، موقنة أن البقاء وحده هو النصر الحقيقي في ظل ظروف تحيط بها الأعداء من كل جانب.

وفي ضوء هذه الأحداث، يصبح واضحًا أن "هندسة الفوضى" التي استُهدفت بها مصر لم تكن مجرد فوضى عشوائية أو تحركات شعبية منفصلة، بل كانت خطة متكاملة ومرتبة لتدمير دولة عريقة وتحويلها إلى كيان هش، قابل للتقسيم والتلاعب.

لكن بحكمة ووعي الجيش المصري وقيادته، تم إحباط تلك الخطة التي كان من الممكن أن تغير وجه المنطقة بأكملها، ليبقى لمصر وجودها وهويتها ودورها في مستقبل الشرق الأوسط.

وهكذا، كانت مصر بين مطرقة المؤامرة وسندان التاريخ، لكنها اختارت الطريق الأصعب: طريق الحفاظ على وحدتها الوطنية، رغم كل التحديات، رغم كل المحاولات، رغم كل المؤامرات.

إعادة البناء وإرساء دعائم الاستقرار

استمرت مصر في مواجهة تحديات جسيمة خلال السنوات التي تلت تصدي الجيش لمخططات التقسيم والفوضى، وبرزت هذه المرحلة باعتبارها اختبارًا حقيقيًا لصمود الدولة وقدرتها على إعادة البناء وإرساء دعائم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي. فقد تجلّت في هذه الحقبة أهمية الدولة العميقة، المؤسسة العسكرية، والقيادة السياسية المتماسكة في مجابهة ما تبقى من ألغام الماضي التي حاولت جهات متعددة تفجيرها في وجه الوطن.

كان من الواضح أن المرحلة لم تكن تقتصر على مجرد قمع للإرهاب أو إخماد للثورات المسلحة فحسب، بل كانت صراعًا فكريًا وسياسيًا عميقًا بين مشروعين متضادين: الأول يريد تفكيك مصر وتحويلها إلى رقعة شطرنج تتصارع عليها قوى خارجية وأطراف داخلية؛ والثاني هو المشروع الوطني الذي يحمل على عاتقه مهمة إعادة الوحدة الوطنية، وتفعيل مؤسسات الدولة، وإعادة بناء الثقة بين المواطن والدولة.

على الأرض، تجسّد ذلك في جهود حثيثة لتعزيز الأمن والاستقرار، حيث عمل الجيش والشرطة معًا على تطهير المناطق التي شهدت تمردات وعنفًا إرهابيًا، لاسيما في سيناء والدلتا، معززين بالعمليات الاستخباراتية الدقيقة التي كشف كثيرًا من شبكات التمويل والتسليح للإرهابيين. كان هذا الجهد جزءًا لا يتجزأ من استراتيجية

وطنية للحفاظ على سلامة المواطن وحماية الاقتصاد من الانهيار، حيث كان الإرهاب وما رافقه من اضطرابات تهدد بشكل مباشر حياة الملايين.

وفي الوقت نفسه، شرعت الدولة في تنفيذ خطة إصلاح اقتصادي طويلة الأمد، هدفها استعادة مصر مكانتها الاقتصادية وتعزيز النمو. مرت هذه الخطة بفترات من التحديات، خصوصًا مع ارتفاع معدلات التضخم والبطالة، لكنها حملت بين طياتها إشارات إيجابية على المدى المتوسط والبعيد. فمشاريع البنية التحتية الكبرى، كالأنفاق الجديدة، ومشروعات الطاقة المتجددة، ومبادرات الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ساهمت في خلق فرص عمل وتحفيز الاقتصاد الوطني.

أما على المستوى السياسي، فقد شهدت البلاد تعثّرًا في خطوات الانتقال الديمقراطي، حيث ظلّت مظاهر التعددية السياسية محدودة بسبب الضغوط الأمنية والسياسية، مما دعا بعض النخب إلى انتقاد الدولة، واتّهامها بتركيز السلطة بشكل مفرط في يد المؤسسة العسكرية. لكن هذه الانتقادات لم تكن بمعزل عن المشهد العام الملبد بالتهديدات الداخلية والخارجية، حيث أن تراجع الأمن وعودة نشاط الجماعات الإرهابية كانا من النتائج المباشرة لأي ضعف في قبض الدولة.

لا يمكن تجاهل الدور الإعلامي في هذه المرحلة، حيث تصاعدت الحملات الدعائية التي هدفت إلى شيطنة الجيش واتهامه بقمع

الحريات، مستغلة حوادث محدودة لترسيخ صورة نمطية سلبية عن المؤسسة العسكرية. لكن الشعب المصري، بحكم تجربته القاسية مع الفوضى، كان أكثر وعيًا من أن ينساق وراء هذه الحملات، لا سيما مع تزايد شعور الأغلبية بأن الجيش هو الحصن المنيع الذي يصون وحدة الوطن ويمنع الانهيار الكامل.

في الوقت ذاته، لم تغفل القيادة العسكرية عن أهمية استعادة ثقة الشباب، الذين كانوا في طليعة المطالبين بالتغيير، فتم إطلاق برامج تدريبية وتعليمية، وتمكينهم من المشاركة في مشروعات تنموية، ومحاولة دمجهم في الحياة السياسية والاجتماعية، مع التركيز على بناء قدرات مؤسسات الدولة المدنية، وهو أمر معقّد وطويل المدى لكنه ضروري للحفاظ على استقرار طويل الأمد.

أما على المستوى الإقليمي والدولي، فقد استمرت مصر في لعب دور محوري، محافظة على سيادتها وحقوقها في ملفات حساسة مثل مياه النيل، حيث خاضت مفاوضات دبلوماسية مع إثيوبيا والسودان لضمان مصالحها، وسط ضغط دولي متزايد كان يسعى إلى فرض اتفاقيات تصب في صالح أطراف أخرى.

كما حافظت مصر على علاقات متوازنة مع دول الخليج، روسيا، وأوروبا، مع حرصها على تجنب الدخول في صراعات إقليمية مفتوحة، رغم المحاولات المتكررة لاستدراجها إلى أزمات معقدة. هذه الدبلوماسية الحذرة كانت تعبيرًا عن إدراك القيادة المصرية لحساسية المرحلة، وضرورة الحفاظ على هامش أوسع من المناورة السياسية.

خلال هذه السنوات، تأكد جليًا أن ما يواجهه النظام ليس مجرد تحديات داخلية، بل معركة مصيرية ضد مشاريع إعادة تشكيل الشرق الأوسط، التي تهدف إلى تمزيق الدول الوطنية وإعادة رسم الحدود على حساب الهوية والثقافة والتاريخ. كان الجيش الوطني هو الدرع الذي يقف ضد هذه المخططات، مستعينًا بشعب يؤمن أن الوطن لا يُباع ولا يُقسم، مهما بلغت التحديات.

في ضوء كل ذلك، بات واضحًا أن حكم العسكر في مصر لم يكن خيارًا مريحًا، لكنه كان الحل الوحيد الممكن في ظل تهديدات داخلية وخارجية خطيرة. وأن النجاح في هذه المعركة لا يُقاس فقط بحجم العمليات الأمنية أو الاقتصاد، بل بمدى قدرة الدولة على إعادة بناء نفسها من الداخل، وتأهيل مؤسساتها السياسية والاجتماعية لتصبح أكثر قدرة على استيعاب تطلعات شعبها وحمايته من الفوضى.

إنها معركة مستمرة، ومصر اليوم تقف على مفترق طرق، بين تحديات ضخمة ومصير وطني يتوقف على الاستقرار والوعي والتماسك الاجتماعي، الذي لا يتحقق إلا بقيادة حازمة ودولة قوية، وقبل كل شيء، شعب موحد قادر على حماية وطنه من كل من يسعى إلى هدمه.

مع استمرار المسيرة الصعبة نحو استعادة الاستقرار الوطني، تعمّقت الأدوار التي اضطلع بها الجيش والمؤسسة العسكرية في الحفاظ على كيان الدولة المصرية، وسط محاولات متكررة لاستهدافه من الداخل والخارج. ففي الوقت الذي كان الجيش يحاصر الإرهاب

ويفكك شبكاته، كانت أصوات مشبوهة تسعى إلى تقويض صورته في وعي الجماهير، مستغلة كل حادثة أمنية لتغذية حملة تشويه ممنهجة.

غير أن الشعب المصري، الذي عايش سنوات الفوضى والدمار، كان يدرك جيدًا أن المؤسسة العسكرية تمثل الأمل في الاستقرار، خصوصًا في ظل تردّي الأداء السياسي للحكومات المدنية التي سبقت الانقلاب. فالإخوان، رغم الدعم الدولي الواسع الذي حصلوا عليه، فشلوا في إدارة البلاد، وعجزوا عن ضبط أجهزة الدولة، مما فتح المجال أمام فوضى هيكلية شاملة وازدياد أزمات الاقتصاد والأمن.

ومع تفاقم الأوضاع، بدأ الجيش في توسيع نطاق تدخلاته التنموية والاجتماعية، حيث لم يقتصر دوره على الجانب الأمني فقط، بل امتد ليشمل مشاريع ضخمة تهدف إلى تحسين حياة المواطن المصري وتوفير فرص عمل حقيقية. مشاريع مثل تطوير البنية التحتية، بناء الطرق والكباري، وتحديث قطاعات التعليم والصحة، أعادت للجيش دورًا جديدًا كقوة بناء وتنمية، وجسدت التزامًا حقيقيًا بالنهوض بالوطن.

هذا التوجه التنموي، رغم تكاليفه الباهظة، كان ضرورة استراتيجية، لأنه يوفر قاعدة صلبة للتنمية السياسية والاجتماعية، ويقلل من فرص الفوضى التي يمكن أن تُستغل مجددًا من قبل الجماعات الإرهابية أو الحركات السياسية المتطرفة.

لكن هذا النجاح لم يأت من فراغ، فقد صاحبته حملات إعلامية محلية ودولية متواصلة لتشويه صورة الجيش، وتحويله إلى رمز للقمع والديكتاتورية، وهو ما نفى الواقع بكل وضوح، إذ أن الشعب كان يدرك أن الخيار بين استقرار مؤسسات الدولة وبين الفوضى التي حلّت على دول مجاورة، هو خيار بين الحياة والموت للهوية الوطنية.

في المقابل، استمرت المحاولات التي تستهدف زعزعة وحدة مصر عبر طرق أخرى، منها دعم جماعات سياسية وجماعات مدنية وجدت نفسها على خلاف مع المؤسسة العسكرية. أُطلق عليها أحيانًا "المعارضة المدنية"، لكنها في كثير من الأحيان لم تكن أكثر من أدوات لمخططات تقويض الدولة، مستخدمة شعارات الحرية والديمقراطية كواجهات لأجندات خارجية تهدف إلى تفكيك مصر من الداخل.

وفي قلب هذا الصراع، بقيت جماعات الإسلام السياسي، وعلى رأسها الإخوان، هي العنصر الأكثر إثارة للجدل والتوتر. فبعد أن خسروا الحكم، لم يتوقفوا عن العمل على إضعاف الدولة، سواء عبر التحريض الإعلامي أو المحاولات المتكررة للعنف والتخريب، في إطار ما يمكن تسميته حربًا نفسية مستمرة، تشنها ضد سلطة الجيش والدولة.

رغم ذلك، حرصت القيادة المصرية على إدارة الأزمة بشكل يوازن بين فرض الأمن واحترام الحقوق، محاولين تقديم نموذج مصري متفرد في إدارة التحولات السياسية، قائم على فكرة أن الاستقرار هو شرط أساسي لكل تطور ديمقراطي حقيقي.

أما على المستوى الخارجي، فقد تم تعزيز العلاقات الاستراتيجية مع دول حليفة، خصوصًا في آسيا وأفريقيا، بما يضمن دعمًا سياسيًا واقتصاديًا يدعم مسيرة مصر الوطنية، ويردع أي تدخلات إقليمية تحاول استغلال أزمات مصر لتحقيق مكاسب.

وفي خضم هذه المعارك على أكثر من جبهة، استمرت الدولة في توظيف تكنولوجيات المراقبة والذكاء الاصطناعي في ضبط الأمن الداخلي، مما جعلها تتفوق على كثير من الدول التي عانت من انعدام الأمن والفوضى، وأتاح لها فرض سيطرتها على كل رقعة من أراضيها، وتوفير مناخ من الاستقرار السياسي اللازم للتنمية.

وكانت هذه السياسات ضرورية أيضًا لمواجهة تحديات الإرهاب الذي لم يقتصر على سيناء فقط، بل امتد ليشمل العديد من المناطق الحضرية، حيث استهدفت الجماعات المتطرفة المنشآت الحكومية، وقتلت الأبرياء، وهددت السلم الأهلي، مما استدعى استجابة عسكرية وأمنية حازمة.

وفي النهاية، يمكن القول إن مصر عاشت خلال هذه المرحلة حقبة فاصلة، رسخت فيها المؤسسة العسكرية مكانتها ليس فقط كحامية للحدود والسيادة، بل كعنصر أساسي في إعادة بناء الدولة، وضمان استقرارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

لقد كانت هذه التجربة نموذجًا صارخًا لحجم المخاطر التي تواجه الدول التي تحاول بناء مستقبلها في ظل محيط إقليمي مضطرب، ولعبت مصر دورًا محوريًا في التأكيد على أن الاستقرار والسيادة لا يمكن فصلهما عن قوة الدولة الوطنية، وخاصة عن مؤسسة عسكرية تتمتع بكفاءة عالية ووعي تاريخي عميق.

بعد أن استقرت الأوضاع نسبيًا على الصعيد الأمني والسياسي، كان لا بد من مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت ولا تزال تشكل أحد أهم أسباب عدم الاستقرار في مصر، خاصة في ظل تداعيات الثورة وأزماتها المستمرة. فقد عانت مصر من سنوات من الركود الاقتصادي، ترافقت مع ارتفاع معدلات البطالة وتدهور مستوى المعيشة لدى فئات واسعة من الشعب.

وهنا برز دور القيادة العسكرية مجددًا، ليس فقط كحامية للبلاد، بل كراعٍ رئيسي لعملية الانتعاش الاقتصادي. فقد أطلقت الدولة سلسلة من المشاريع القومية الكبرى التي ضخت دماء جديدة في الاقتصاد، منها قناة السويس الجديدة، التي شكلت رمزًا لإصرار مصر على البقاء والتقدم، ومشروع العاصمة الإدارية الجديدة الذي يسعى لتخفيف الضغط عن القاهرة التاريخية وتحفيز التنمية العمرانية.

هذا التوجه التنموي شمل أيضًا استثمارات ضخمة في قطاعات الطاقة والبنية التحتية والنقل، مما ساهم في خلق آلاف فرص العمل، ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد المصري على المستوى الإقليمي والعالمي. كما تم اتخاذ خطوات إصلاحية اقتصادية هيكلية، شملت

تحرير سعر الصرف، وإصلاح الدعم، وتحسين بيئة الأعمال، بالتعاون مع مؤسسات دولية كصندوق النقد الدولي.

لكن هذه الإصلاحات لم تأت بلا ثمن، فقد صاحبتها تحديات كبيرة على صعيد التضخم وارتفاع أسعار السلع الأساسية، ما تسبب في ضيق شعبي في بعض الأحيان، كان يمكن أن يشكل مادة لتجدد التوترات إذا لم تصحبها إجراءات تأهيل اجتماعي واقتصادي مدروس.

في الجانب الاجتماعي، سعت الدولة إلى توسيع نطاق الحماية الاجتماعية، بإطلاق برامج دعم للفقراء، وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية، وتعزيز البنية التحتية الاجتماعية في المناطق النائية. وهذا الجهد كان حيويًا لمنع تكرار سيناريو الفقر المدقع والتهميش الذي ساعد على اندلاع الاحتجاجات سابقًا.

على الصعيد السياسي، استمرت محاولات الدولة في تشجيع الحوار الوطني بين مختلف القوى السياسية، رغم أن هذا الحوار كان محاطًا بعدم الثقة بين الأطراف المختلفة، خاصة بين السلطة والمعارضة، التي غالبًا ما كانت تتهم النظام بالانغلاق وعدم الاستجابة لمطالب الحريات السياسية.

وكان واضحًا أن المشهد السياسي المصري يشهد مرحلة انتقالية صعبة بين نظام استبدادي سابق، وتجربة قصيرة لحكم الإخوان، ومشروع حديث لاستقرار قوي بقيادة الجيش. ومع ذلك، كان العامل الأساسي في استدامة هذا الاستقرار هو إدراك غالبية المصريين لحجم

التحديات التي تواجه بلادهم، وخطر الانزلاق مجددًا نحو الفوضى والاقتتال الداخلي.

في هذا السياق، واصل الجيش تعزيز دوره كضامن للوحدة الوطنية، وداعم للنظام السياسي، مع العمل على تحديث وتطوير قدراته، بما يتناسب مع متطلبات المرحلة، وخاصة في مجال التكنولوجيا العسكرية والأمن السيبراني.

وبالرغم من كل النجاحات التي تحققت، لم تغب التحديات عن المشهد، فكان هناك دوماً من يحاول استغلال الأزمات، وتحريك الشارع ضد النظام، مستخدمين شبكات التواصل الاجتماعي لترويج الأخبار الكاذبة والشائعات، بهدف زعزعة الاستقرار.

إلا أن التجربة المصرية أثبتت أن الدولة، بقيادتها العسكرية، قادرة على تجاوز هذه الأزمات، بالتصميم والوعي والاحترافية، مما جعلها نموذجًا يحتذى به في منطقة تكثر فيها النزاعات والاضطرابات.

على المستوى الدولي، أصبحت مصر شريكًا استراتيجيًا هامًا، لا يمكن تجاهله، مما منحها دعمًا سياسيًا واقتصاديًا ملموسًا، ورفع من ثقلها الإقليمي، خاصة في مواجهة التحديات المشتركة مثل الإرهاب، والهجرة غير الشرعية، والأمن الغذائي.

وفي النهاية، يمكن القول إن هذه المرحلة من تاريخ مصر هي فصل مهم في قصة صمود الدولة الوطنية، وتحدي المشاريع التي كانت تستهدف تفكيكها، ونجاح مؤسسات الدولة في بناء واقع جديد قائم

على الأمن والتنمية والاستقرار، مع استمرار التحديات التي تتطلب يقظة وحكمة من الجميع.

ضغوط وتحديات

رغم النجاحات الأمنية والتنموية التي حققتها مصر، لم تتوقف الضغوط والتحديات التي تواجهها على الأصعدة السياسية والاجتماعية، حيث ظل المشهد الداخلي يعاني من توترات بين مؤيدي النظام والمعارضة، خصوصًا تلك التي ترتبط بجماعات الإسلام السياسي التي واصلت محاولاتها لإعادة تنظيم صفوفها، وإعادة رسم حضورها على الساحة، ولكن هذه المرة من خلف الكواليس.

كانت جماعة الإخوان المسلمين بعد إقصائها عن السلطة تسعى إلى استغلال كل فرصة لإضعاف الدولة، وذلك من خلال حشد قاعدتها الشعبية في الداخل، واستغلال وسائل الإعلام المعادية في الخارج، ونشر الخطاب الذي يزعم وجود "انتهاكات" و"قمع" من جانب الدولة. لكن هذه المحاولات قوبلت برد فعل شعبي واسع يرفض عودة الفوضى والاقتتال، خصوصًا بعد تجارب السنوات السوداء التي عاشها المصريون.

وفي هذا المناخ المتوتر، برزت أهمية التشديد على سيادة القانون، فعملت السلطات على فرض هيبة الدولة من خلال محاكمات علنية لبعض العناصر الإرهابية والمتورطة في أعمال عنف، بالإضافة إلى سن قوانين تهدف إلى مواجهة الإرهاب والتطرف، رغم أن هذه القوانين أثارت جدلاً محليًا ودوليًا حول التوازن بين الأمن والحقوق المدنية.

على الجانب الآخر، شهد المشهد السياسي إطلاق حوار وطني محدود، حاولت من خلاله بعض القوى السياسية التعبير عن مواقفها، ولكن دون أن تتوفر إرادة حقيقية لتجاوز الأزمة بشكل شامل. وهو ما جعل النظام يتمسك بخطوطه الحمراء، ويمضي قدماً في مشروعه التنموي والأمني، معتمداً على دعم قوي من مؤسسات الدولة والقوات المسلحة.

في الوقت نفسه، بقيت مصر هدفًا لمحاولات تأثير خارجية، تارة عبر تحريك الفصائل المعارضة من الخارج، وتارة أخرى عبر حملات التشويه الإعلامية المتواصلة التي تحاول تصوير مصر كدولة غير مستقرة وقمعية. غير أن القاهرة واجهت هذه الحملات بإصرار سياسي ودبلوماسي، مستغلة علاقاتها الدولية المتينة خاصة مع روسيا، الصين، ودول أوروبا، إلى جانب الدعم الأميركي المشروط، للحفاظ على موقفها الإقليمي.

وفي ساحة الاقتصاد، عملت الحكومة على جذب الاستثمارات الأجنبية، وتحسين مناخ الأعمال، وتنويع مصادر الدخل، خاصة في ظل التحديات التي فرضتها جائحة كورونا وتداعياتها. ورغم بقاء العديد من التحديات الاجتماعية كالفقر والبطالة، إلا أن هناك مؤشرات إيجابية على نمو اقتصادي متزايد، يعزز قدرة الدولة على الاستمرار في دعم مشروعات التنمية.

أما في الساحة المجتمعية، فقد كان واضحًا أن تحولات كبيرة تجري، حيث برزت مبادرات مجتمعية عديدة لتعزيز التضامن الاجتماعي، وتقديم الدعم للفئات الأكثر تضررًا، سواء عبر مؤسسات

أهلية أو منظمات مجتمع مدني تعمل تحت رقابة الدولة. كما شهدت البلاد نشاطًا مكثفًا في مجالات التعليم والتدريب المهني لتأهيل الشباب لسوق العمل.

هذا كله لم يكن ليتحقق لولا وجود جهاز أمني قوي ومتخصص، قادر على التعامل مع تهديدات متعددة الأوجه، من تنظيمات إرهابية متفرقة، إلى شبكات تهريب، إلى محاولات تجنيد واستقطاب في الأحياء الشعبية. وقد جعل هذا الجهاز من مصر واحدة من أكثر الدول استقرارًا في المنطقة، رغم كل التحديات.

وعلى صعيد الوعي الشعبي، بدأ المصريون يدركون أن الاستقرار الذي تحقق لم يأت هبة، بل نتاج صراعات ومعارك حامية دامت لسنوات، وأن حماية الوطن لا تكون بالتمنيات أو الشعارات، بل بالجهد والعمل المستمر. ومع ذلك، بقي السؤال عن كيفية توسيع المشاركة السياسية وتحقيق الحريات ضمن إطار يحافظ على وحدة الدولة وأمنها.

في نهاية هذه المرحلة، يمكن القول إن مصر استطاعت عبور محنة تاريخية كادت تعصف بوحدتها الوطنية. لقد برزت تجربة الحكم العسكري، رغم كل نقدها، كعامل حاسم في الحفاظ على كيان الدولة، وإعادة بناء مؤسساتها، واحتواء التوترات الأمنية والسياسية.

ومع ذلك، لا تزال البلاد تواجه تحديات كبيرة، لا سيما في بناء مؤسسات مدنية ديمقراطية، وضمان حقوق الإنسان، وتحقيق العدالة الاجتماعية، بعيدًا عن الإكراهات الأمنية والسياسية التي كانت سائدة

خلال السنوات الماضية. وهذا الطريق يتطلب جهداً جماعياً وتوافقاً وطنياً يضمن استمرار الدولة في أداء دورها الحضاري والوطني.

في نهاية هذه الرحلة المضنية عبر سنوات التغيير والاختبار، يبرز جليًا الدور المحوري الذي لعبه المشير عبد الفتاح السيسي والجيش المصري في الحفاظ على كيان مصر، وحماية أمنها واستقرارها وسط عواصف من الفوضى والمخططات التي حاولت تفكيك الوطن وتقسيمه.

لقد أثبت المشير السيسي، بحنكته العسكرية والسياسية، أنه قائد وطني يضع مصلحة مصر فوق كل اعتبار، لا يخشى مواجهة التحديات مهما عظمت، ولا يتردد في اتخاذ القرارات الحاسمة التي تحفظ وحدة الأرض والشعب. فقد كان بمثابة الدرع الحصين الذي صدّ كل محاولات التفتيت والتمزيق التي رافقت ما سُمّي بالربيع العربي، ومن ثم العواصف الداخلية والإقليمية التي تلته.

الجيش المصري تحت قيادته، لم يكن مجرد مؤسسة أمنية أو قوة عسكرية، بل كان ولا يزال مؤسسة وطنية جامعة، تضم تحت جناحيها كل المصريين من مختلف الطوائف والخلفيات، تحمي الحلم المصري في حياة كريمة ومستقبل آمن. وهذا الجيش الذي رسم خطوط الصمود على كل الجبهات، برهن للعالم أن الوطن لا يُباع، وأن الحق في الدفاع عنه مقدس، وأن لا مكان لمخططات الكيانات الخارجية أو الخلايا الإرهابية في أرض الفراعنة.

لقد تحلى الجيش بمرونة غير مسبوقة في إدارة ملفات داخلية معقدة، وبتوازن في التعامل مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية، دون أن يفقد بوصلته الوطنية، بل منح الأمل لشعب بأكمله، وفتح الباب أمام إعادة البناء والتنمية التي تستهدف رفعة مصر وكرامتها.

وما زالت مصر تسير على طريق النهوض، بثبات وواثقة الخطى، مستندة إلى إرثها الحضاري العظيم وإلى قوة جيشها الذي هو ضمانتها الأولى، ومصدر أمان شعبها.

في هذا العصر المضطرب، حيث تتعاظم التحديات وتتكاثر المؤامرات، ندعو الله العلي القدير أن يحفظ مصر أرضًا وشعبًا، وأن يمد في عمر المشير السيسي، ويرفع من عزيمة جيش مصر، ويرد كيد الكائدين، وحسد الحاسدين، وكل من يسعى للعبث بوحدة هذا الوطن العظيم.

فمصر التي بنيت عبر آلاف السنين من صمود أجدادنا وأبطالنا، لا يمكن أن تنهار أمام المؤامرات، بل ستظل شامخة، منارة للحرية والكرامة والعدل، بإذن الله، رغم كل ما قد يحيط بها من صعوبات وأهوال.

فحفظ الله مصر وقيادتها وجيشها الباسل، وجعلها حصنًا منيعًا في وجه كل من يريد بها سوءًا، وأدام عليها أمنها واستقرارها، ورحم شهداءها الأبرار، ووفق شعبها العظيم لما فيه الخير والرخاء.

استمرت مصر في مواجهة تحديات جسيمة خلال السنوات التي تلت تصدي الجيش لمخططات التقسيم والفوضى، وبرزت هذه المرحلة باعتبارها اختبارًا حقيقيًا لصمود الدولة وقدرتها على إعادة البناء وإرساء دعائم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي. فقد تجلّت في هذه الحقبة أهمية الدولة العميقة، المؤسسة العسكرية، والقيادة السياسية المتماسكة في مجابهة ما تبقى من ألغام الماضي التي حاولت جهات متعددة تفجيرها في وجه الوطن.

كان من الواضح أن المرحلة لم تكن تقتصر على مجرد قمع للإرهاب أو إخماد للثورات المسلحة فحسب، بل كانت صراعًا فكريًا وسياسيًا عميقًا بين مشروعين متضادين: الأول يريد تفكيك مصر وتحويلها إلى رقعة شطرنج تتصارع عليها قوى خارجية وأطراف داخلية؛ والثاني هو المشروع الوطني الذي يحمل على عاتقه مهمة إعادة الوحدة الوطنية، وتفعيل مؤسسات الدولة، وإعادة بناء الثقة بين المواطن والدولة.

على الأرض، تجسّد ذلك في جهود حثيثة لتعزيز الأمن والاستقرار، حيث عمل الجيش والشرطة معًا على تطهير المناطق التي شهدت تمردات وعنفًا إرهابيًا، لاسيما في سيناء والدلتا، معززين بالعمليات الاستخباراتية الدقيقة التي كشف كثيرًا من شبكات التمويل والتسليح للإرهابيين. كان هذا الجهد جزءًا لا يتجزأ من استراتيجية وطنية للحفاظ على سلامة المواطن وحماية الاقتصاد من الانهيار، حيث كان الإرهاب وما رافقه من اضطرابات تهدد بشكل مباشر حياة الملايين.

وفي الوقت نفسه، شرعت الدولة في تنفيذ خطة إصلاح اقتصادي طويلة الأمد، هدفها استعادة مصر مكانتها الاقتصادية وتعزيز النمو. مرت هذه الخطة بفترات من التحديات، خصوصًا مع ارتفاع معدلات التضخم والبطالة، لكنها حملت بين طياتها إشارات إيجابية على المدى المتوسط والبعيد. فمشاريع البنية التحتية الكبرى، كالأنفاق الجديدة، ومشروعات الطاقة المتجددة، ومبادرات الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ساهمت في خلق فرص عمل وتحفيز الاقتصاد الوطني.

أما على المستوى السياسي، فقد شهدت البلاد تعثّرًا في خطوات الانتقال الديمقراطي، حيث ظلّت مظاهر التعددية السياسية محدودة بسبب الضغوط الأمنية والسياسية، مما دعا بعض النخب إلى انتقاد الدولة، واتّهامها بتركيز السلطة بشكل مفرط في يد المؤسسة العسكرية. لكن هذه الانتقادات لم تكن بمعزل عن المشهد العام الملبد بالتهديدات الداخلية والخارجية، حيث أن تراجع الأمن وعودة نشاط الجماعات الإرهابية كانا من النتائج المباشرة لأي ضعف في قبض الدولة.

لا يمكن تجاهل الدور الإعلامي في هذه المرحلة، حيث تصاعدت الحملات الدعائية التي هدفت إلى شيطنة الجيش واتهامه بقمع الحريات، مستغلة حوادث محدودة لترسيخ صورة نمطية سلبية عن المؤسسة العسكرية. لكن الشعب المصري، بحكم تجربته القاسية مع الفوضى، كان أكثر وعيًا من أن ينساق وراء هذه الحملات، لا سيما مع

تزايد شعور الأغلبية بأن الجيش هو الحصن المنيع الذي يصون وحدة الوطن ويمنع الانهيار الكامل.

في الوقت ذاته، لم تغفل القيادة العسكرية عن أهمية استعادة ثقة الشباب، الذين كانوا في طليعة المطالبين بالتغيير، فتم إطلاق برامج تدريبية وتعليمية، وتمكينهم من المشاركة في مشروعات تنموية، ومحاولة دمجهم في الحياة السياسية والاجتماعية، مع التركيز على بناء قدرات مؤسسات الدولة المدنية، وهو أمر معقّد وطويل المدى لكنه ضروري للحفاظ على استقرار طويل الأمد.

أما على المستوى الإقليمي والدولي، فقد استمرت مصر في لعب دور محوري، محافظة على سيادتها وحقوقها في ملفات حساسة مثل مياه النيل، حيث خاضت مفاوضات دبلوماسية مع إثيوبيا والسودان لضمان مصالحها، وسط ضغط دولي متزايد كان يسعى إلى فرض اتفاقيات تصب في صالح أطراف أخرى.

كما حافظت مصر على علاقات متوازنة مع دول الخليج، روسيا، وأوروبا، مع حرصها على تجنب الدخول في صراعات إقليمية مفتوحة، رغم المحاولات المتكررة لاستدراجها إلى أزمات معقدة. هذه الدبلوماسية الحذرة كانت تعبيرًا عن إدراك القيادة المصرية لحساسية المرحلة، وضرورة الحفاظ على هامش أوسع من المناورة السياسية.

خلال هذه السنوات، تأكد جليًا أن ما يواجهه النظام ليس مجرد تحديات داخلية، بل معركة مصيرية ضد مشاريع إعادة تشكيل الشرق الأوسط، التي تهدف إلى تمزيق الدول الوطنية وإعادة رسم الحدود على حساب الهوية والثقافة والتاريخ. كان الجيش الوطني هو الدرع الذي يقف ضد هذه المخططات، مستعينًا بشعب يؤمن أن الوطن لا يُباع ولا يُقسم، مهما بلغت التحديات.

في ضوء كل ذلك، بات واضحًا أن حكم العسكر في مصر لم يكن خيارًا مريحًا، لكنه كان الحل الوحيد الممكن في ظل تهديدات داخلية وخارجية خطيرة. وأن النجاح في هذه المعركة لا يُقاس فقط بحجم العمليات الأمنية أو الاقتصاد، بل بمدى قدرة الدولة على إعادة بناء نفسها من الداخل، وتأهيل مؤسساتها السياسية والاجتماعية لتصبح أكثر قدرة على استيعاب تطلعات شعبها وحمايته من الفوضى.

إنها معركة مستمرة، ومصر اليوم تقف على مفترق طرق، بين تحديات ضخمة ومصير وطني يتوقف على الاستقرار والوعي والتماسك الاجتماعي، الذي لا يتحقق إلا بقيادة حازمة ودولة قوية، وقبل كل شيء، شعب موحد قادر على حماية وطنه من كل من يسعى إلى هدمه.

مع استمرار المسيرة الصعبة نحو استعادة الاستقرار الوطني، تعمّقت الأدوار التي اضطلع بها الجيش والمؤسسة العسكرية في الحفاظ على كيان الدولة المصرية، وسط محاولات متكررة لاستهدافه من الداخل والخارج. ففي الوقت الذي كان الجيش يحاصر الإرهاب

ويفكك شبكاته، كانت أصوات مشبوهة تسعى إلى تقويض صورته في وعي الجماهير، مستغلة كل حادثة أمنية لتغذية حملة تشويه ممنهجة.

غير أن الشعب المصري، الذي عايش سنوات الفوضى والدمار، كان يدرك جيدًا أن المؤسسة العسكرية تمثل الأمل في الاستقرار، خصوصًا في ظل تردّي الأداء السياسي للحكومات المدنية التي سبقت الانقلاب. فالإخوان، رغم الدعم الدولي الواسع الذي حصلوا عليه، فشلوا في إدارة البلاد، وعجزوا عن ضبط أجهزة الدولة، مما فتح المجال أمام فوضى هيكلية شاملة وازدياد أزمات الاقتصاد والأمن.

ومع تفاقم الأوضاع، بدأ الجيش في توسيع نطاق تدخلاته التنموية والاجتماعية، حيث لم يقتصر دوره على الجانب الأمني فقط، بل امتد ليشمل مشاريع ضخمة تهدف إلى تحسين حياة المواطن المصري وتوفير فرص عمل حقيقية. مشاريع مثل تطوير البنية التحتية، بناء الطرق والكباري، وتحديث قطاعات التعليم والصحة، أعادت للجيش دورًا جديدًا كقوة بناء وتنمية، وجسدت التزامًا حقيقيًا بالنهوض بالوطن.

هذا التوجه التنموي، رغم تكاليفه الباهظة، كان ضرورة استراتيجية، لأنه يوفر قاعدة صلبة للتنمية السياسية والاجتماعية، ويقلل من فرص الفوضى التي يمكن أن تُستغل مجددًا من قبل الجماعات الإرهابية أو الحركات السياسية المتطرفة.

لكن هذا النجاح لم يأت من فراغ، فقد صاحبته حملات إعلامية محلية ودولية متواصلة لتشويه صورة الجيش، وتحويله إلى رمز للقمع والديكتاتورية، وهو ما نفى الواقع بكل وضوح، إذ أن الشعب كان يدرك أن الخيار بين استقرار مؤسسات الدولة وبين الفوضى التي حلّت على دول مجاورة، هو خيار بين الحياة والموت للهوية الوطنية.

في المقابل، استمرت المحاولات التي تستهدف زعزعة وحدة مصر عبر طرق أخرى، منها دعم جماعات سياسية وجماعات مدنية وجدت نفسها على خلاف مع المؤسسة العسكرية. أُطلق عليها أحيانًا "المعارضة المدنية"، لكنها في كثير من الأحيان لم تكن أكثر من أدوات لمخططات تقويض الدولة، مستخدمة شعارات الحرية والديمقراطية كواجهات لأجندات خارجية تهدف إلى تفكيك مصر من الداخل.

وفي قلب هذا الصراع، بقيت جماعات الإسلام السياسي، وعلى رأسها الإخوان، هي العنصر الأكثر إثارة للجدل والتوتر. فبعد أن خسروا الحكم، لم يتوقفوا عن العمل على إضعاف الدولة، سواء عبر التحريض الإعلامي أو المحاولات المتكررة للعنف والتخريب، في إطار ما يمكن تسميته حربًا نفسية مستمرة، تشنها ضد سلطة الجيش والدولة.

رغم ذلك، حرصت القيادة المصرية على إدارة الأزمة بشكل يوازن بين فرض الأمن واحترام الحقوق، محاولين تقديم نموذج مصري متفرد في إدارة التحولات السياسية، قائم على فكرة أن الاستقرار هو شرط أساسي لكل تطور ديمقراطي حقيقي.

أما على المستوى الخارجي، فقد تم تعزيز العلاقات الاستراتيجية مع دول حليفة، خصوصًا في آسيا وأفريقيا، بما يضمن دعمًا سياسيًا واقتصاديًا يدعم مسيرة مصر الوطنية، ويردع أي تدخلات إقليمية تحاول استغلال أزمات مصر لتحقيق مكاسب.

وفي خضم هذه المعارك على أكثر من جبهة، استمرت الدولة في توظيف تكنولوجيات المراقبة والذكاء الاصطناعي في ضبط الأمن الداخلي، مما جعلها تتفوق على كثير من الدول التي عانت من انعدام الأمن والفوضى، وأتاح لها فرض سيطرتها على كل رقعة من أراضيها، وتوفير مناخ من الاستقرار السياسي اللازم للتنمية.

وكانت هذه السياسات ضرورية أيضًا لمواجهة تحديات الإرهاب الذي لم يقتصر على سيناء فقط، بل امتد ليشمل العديد من المناطق الحضرية، حيث استهدفت الجماعات المتطرفة المنشآت الحكومية، وقتلت الأبرياء، وهددت السلم الأهلي، مما استدعى استجابة عسكرية وأمنية حازمة.

وفي النهاية، يمكن القول إن مصر عاشت خلال هذه المرحلة حقبة فاصلة، رسخت فيها المؤسسة العسكرية مكانتها ليس فقط كحامية للحدود والسيادة، بل كعنصر أساسي في إعادة بناء الدولة، وضمان استقرارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

لقد كانت هذه التجربة نموذجًا صارخًا لحجم المخاطر التي تواجه الدول التي تحاول بناء مستقبلها في ظل محيط إقليمي مضطرب، ولعبت مصر دورًا محوريًا في التأكيد على أن الاستقرار والسيادة لا يمكن فصلهما عن قوة الدولة الوطنية، وخاصة عن مؤسسة عسكرية تتمتع بكفاءة عالية ووعي تاريخي عميق.

بعد أن استقرت الأوضاع نسبيًا على الصعيد الأمني والسياسي، كان لا بد من مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت ولا تزال تشكل أحد أهم أسباب عدم الاستقرار في مصر، خاصة في ظل تداعيات الثورة وأزماتها المستمرة. فقد عانت مصر من سنوات من الركود الاقتصادي، ترافقت مع ارتفاع معدلات البطالة وتدهور مستوى المعيشة لدى فئات واسعة من الشعب.

وهنا برز دور القيادة العسكرية مجددًا، ليس فقط كحامية للبلاد، بل كراعٍ رئيسي لعملية الانتعاش الاقتصادي. فقد أطلقت الدولة سلسلة من المشاريع القومية الكبرى التي ضخت دماء جديدة في الاقتصاد، منها قناة السويس الجديدة، التي شكلت رمزًا لإصرار مصر على البقاء والتقدم، ومشروع العاصمة الإدارية الجديدة الذي يسعى لتخفيف الضغط عن القاهرة التاريخية وتحفيز التنمية العمرانية.

هذا التوجه التنموي شمل أيضًا استثمارات ضخمة في قطاعات الطاقة والبنية التحتية والنقل، مما ساهم في خلق آلاف فرص العمل،

ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد المصري على المستوى الإقليمي والعالمي. كما تم اتخاذ خطوات إصلاحية اقتصادية هيكلية، شملت تحرير سعر الصرف، وإصلاح الدعم، وتحسين بيئة الأعمال، بالتعاون مع مؤسسات دولية كصندوق النقد الدولي.

لكن هذه الإصلاحات لم تأت بلا ثمن، فقد صاحبتها تحديات كبيرة على صعيد التضخم وارتفاع أسعار السلع الأساسية، ما تسبب في ضيق شعبي في بعض الأحيان، كان يمكن أن يشكل مادة لتجدد التوترات إذا لم تصحبها إجراءات تأهيل اجتماعي واقتصادي مدروس.

في الجانب الاجتماعي، سعت الدولة إلى توسيع نطاق الحماية الاجتماعية، بإطلاق برامج دعم للفقراء، وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية، وتعزيز البنية التحتية الاجتماعية في المناطق النائية. وهذا الجهد كان حيويًا لمنع تكرار سيناريو الفقر المدقع والتهميش الذي ساعد على اندلاع الاحتجاجات سابقًا.

على الصعيد السياسي، استمرت محاولات الدولة في تشجيع الحوار الوطني بين مختلف القوى السياسية، رغم أن هذا الحوار كان محاطًا بعدم الثقة بين الأطراف المختلفة، خاصة بين السلطة والمعارضة، التي غالبًا ما كانت تتهم النظام بالانغلاق وعدم الاستجابة لمطالب الحريات السياسية.

وكان واضحًا أن المشهد السياسي المصري يشهد مرحلة انتقالية صعبة بين نظام استبدادي سابق، وتجربة قصيرة لحكم الإخوان، ومشروع حديث لاستقرار قوي بقيادة الجيش. ومع ذلك، كان العامل الأساسي في استدامة هذا الاستقرار هو إدراك غالبية المصريين لحجم التحديات التي تواجه بلادهم، وخطر الانزلاق مجددًا نحو الفوضى والاقتتال الداخلي.

في هذا السياق، واصل الجيش تعزيز دوره كضامن للوحدة الوطنية، وداعم للنظام السياسي، مع العمل على تحديث وتطوير قدراته، بما يتناسب مع متطلبات المرحلة، وخاصة في مجال التكنولوجيا العسكرية والأمن السيبراني.

وبالرغم من كل النجاحات التي تحققت، لم تغب التحديات عن المشهد، فكان هناك دوماً من يحاول استغلال الأزمات، وتحريك الشارع ضد النظام، مستخدمين شبكات التواصل الاجتماعي لترويج الأخبار الكاذبة والشائعات، بهدف زعزعة الاستقرار.

إلا أن التجربة المصرية أثبتت أن الدولة، بقيادتها العسكرية، قادرة على تجاوز هذه الأزمات، بالتصميم والوعي والاحترافية، مما جعلها نموذجًا يحتذى به في منطقة تكثر فيها النزاعات والاضطرابات.

على المستوى الدولي، أصبحت مصر شريكًا استراتيجيًا هامًا، لا يمكن تجاهله، مما منحها دعمًا سياسيًا واقتصاديًا ملموسًا، ورفع من

ثقلها الإقليمي، خاصة في مواجهة التحديات المشتركة مثل الإرهاب، والهجرة غير الشرعية، والأمن الغذائي.

وفي النهاية، يمكن القول إن هذه المرحلة من تاريخ مصر هي فصل مهم في قصة صمود الدولة الوطنية، وتحدي المشاريع التي كانت تستهدف تفكيكها، ونجاح مؤسسات الدولة في بناء واقع جديد قائم على الأمن والتنمية والاستقرار، مع استمرار التحديات التي تتطلب يقظة وحكمة من الجميع.

رغم النجاحات الأمنية والتنموية التي حققتها مصر، لم تتوقف الضغوط والتحديات التي تواجهها على الأصعدة السياسية والاجتماعية، حيث ظل المشهد الداخلي يعاني من توترات بين مؤيدي النظام والمعارضة، خصوصًا تلك التي ترتبط بجماعات الإسلام السياسي التي واصلت محاولاتها لإعادة تنظيم صفوفها، وإعادة رسم حضورها على الساحة، ولكن هذه المرة من خلف الكواليس.

كانت جماعة الإخوان المسلمين بعد إقصائها عن السلطة تسعى إلى استغلال كل فرصة لإضعاف الدولة، وذلك من خلال حشد قاعدتها الشعبية في الداخل، واستغلال وسائل الإعلام المعادية في الخارج، ونشر الخطاب الذي يزعم وجود "انتهاكات" و"قمع" من جانب الدولة. لكن هذه المحاولات قوبلت برد فعل شعبي واسع يرفض عودة الفوضى

والاقتتال، خصوصًا بعد تجارب السنوات السوداء التي عاشها المصريون.

وفي هذا المناخ المتوتر، برزت أهمية التشديد على سيادة القانون، فعملت السلطات على فرض هيبة الدولة من خلال محاكمات علنية لبعض العناصر الإرهابية والمتورطة في أعمال عنف، بالإضافة إلى سن قوانين تهدف إلى مواجهة الإرهاب والتطرف، رغم أن هذه القوانين أثارت جدلاً محليًا ودوليًا حول التوازن بين الأمن والحقوق المدنية.

على الجانب الآخر، شهد المشهد السياسي إطلاق حوار وطني محدود، حاولت من خلاله بعض القوى السياسية التعبير عن مواقفها، ولكن دون أن تتوفر إرادة حقيقية لتجاوز الأزمة بشكل شامل. وهو ما جعل النظام يتمسك بخطوطه الحمراء، ويمضي قدماً في مشروعه التنموي والأمني، معتمداً على دعم قوي من مؤسسات الدولة والقوات المسلحة.

في الوقت نفسه، بقيت مصر هدفًا لمحاولات تأثير خارجية، تارة عبر تحريك الفصائل المعارضة من الخارج، وتارة أخرى عبر حملات التشويه الإعلامية المتواصلة التي تحاول تصوير مصر كدولة غير مستقرة وقمعية. غير أن القاهرة واجهت هذه الحملات بإصرار سياسي ودبلوماسي، مستغلة علاقاتها الدولية المتينة خاصة مع روسيا،

الصين، ودول أوروبا، إلى جانب الدعم الأميركي المشروط، للحفاظ على موقفها الإقليمي.

وفي ساحة الاقتصاد، عملت الحكومة على جذب الاستثمارات الأجنبية، وتحسين مناخ الأعمال، وتنويع مصادر الدخل، خاصة في ظل التحديات التي فرضتها جائحة كورونا وتداعياتها. ورغم بقاء العديد من التحديات الاجتماعية كالفقر والبطالة، إلا أن هناك مؤشرات إيجابية على نمو اقتصادي متزايد، يعزز قدرة الدولة على الاستمرار في دعم مشروعات التنمية.

أما في الساحة المجتمعية، فقد كان واضحًا أن تحولات كبيرة تجري، حيث برزت مبادرات مجتمعية عديدة لتعزيز التضامن الاجتماعي، وتقديم الدعم للفئات الأكثر تضررًا، سواء عبر مؤسسات أهلية أو منظمات مجتمع مدني تعمل تحت رقابة الدولة. كما شهدت البلاد نشاطًا مكثفًا في مجالات التعليم والتدريب المهني لتأهيل الشباب لسوق العمل.

هذا كله لم يكن ليتحقق لولا وجود جهاز أمني قوي ومتخصص، قادر على التعامل مع تهديدات متعددة الأوجه، من تنظيمات إرهابية متفرقة، إلى شبكات تهريب، إلى محاولات تجنيد واستقطاب في الأحياء الشعبية. وقد جعل هذا الجهاز من مصر واحدة من أكثر الدول استقرارًا في المنطقة، رغم كل التحديات.

وعلى صعيد الوعي الشعبي، بدأ المصريون يدركون أن الاستقرار الذي تحقق لم يأت هبة، بل نتاج صراعات ومعارك حامية دامت لسنوات، وأن حماية الوطن لا تكون بالتمنيات أو الشعارات، بل بالجهد والعمل المستمر. ومع ذلك، بقي السؤال عن كيفية توسيع المشاركة السياسية وتحقيق الحريات ضمن إطار يحافظ على وحدة الدولة وأمنها.

في نهاية هذه المرحلة، يمكن القول إن مصر استطاعت عبور محنة تاريخية كادت تعصف بوحدتها الوطنية. لقد برزت تجربة الحكم العسكري، رغم كل نقدها، كعامل حاسم في الحفاظ على كيان الدولة، وإعادة بناء مؤسساتها، واحتواء التوترات الأمنية والسياسية.

ومع ذلك، لا تزال البلاد تواجه تحديات كبيرة، لا سيما في بناء مؤسسات مدنية ديمقراطية، وضمان حقوق الإنسان، وتحقيق العدالة الاجتماعية، بعيدًا عن الإكراهات الأمنية والسياسية التي كانت سائدة خلال السنوات الماضية. وهذا الطريق يتطلب جهداً جماعياً وتوافقاً وطنياً يضمن استمرار الدولة في أداء دورها الحضاري والوطني.

في نهاية هذه الرحلة المضنية عبر سنوات التغيير والاختبار، يبرز جليًا الدور المحوري الذي لعبه المشير عبد الفتاح السيسي والجيش المصري في الحفاظ على كيان مصر، وحماية أمنها واستقرارها وسط عواصف من الفوضى والمخططات التي حاولت تفكيك الوطن وتقسيمه.

لقد أثبت المشير السيسي، بحنكته العسكرية والسياسية، أنه قائد وطني يضع مصلحة مصر فوق كل اعتبار، لا يخشى مواجهة التحديات مهما عظمت، ولا يتردد في اتخاذ القرارات الحاسمة التي تحفظ وحدة الأرض والشعب. فقد كان بمثابة الدرع الحصين الذي صدّ كل محاولات التفتيت والتمزيق التي رافقت ما سُمّي بالربيع العربي، ومن ثم العواصف الداخلية والإقليمية التي تلته.

الجيش المصري تحت قيادته، لم يكن مجرد مؤسسة أمنية أو قوة عسكرية، بل كان ولا يزال مؤسسة وطنية جامعة، تضم تحت جناحيها كل المصريين من مختلف الطوائف والخلفيات، تحمي الحلم المصري في حياة كريمة ومستقبل آمن. وهذا الجيش الذي رسم خطوط الصمود على كل الجبهات، برهن للعالم أن الوطن لا يُباع، وأن الحق في الدفاع عنه مقدس، وأن لا مكان لمخططات الكيانات الخارجية أو الخلايا الإرهابية في أرض الفراعنة.

لقد تحلى الجيش بمرونة غير مسبوقة في إدارة ملفات داخلية معقدة، وبتوازن في التعامل مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية، دون أن يفقد بوصلته الوطنية، بل منح الأمل لشعب بأكمله، وفتح الباب أمام إعادة البناء والتنمية التي تستهدف رفعة مصر وكرامتها.

وما زالت مصر تسير على طريق النهوض، بثبات وواثقة الخطى، مستندة إلى إرثها الحضاري العظيم وإلى قوة جيشها الذي هو ضمانتها الأولى، ومصدر أمان شعبها.

في هذا العصر المضطرب، حيث تتعاظم التحديات وتتكاثر المؤامرات، ندعو الله العلي القدير أن يحفظ مصر أرضًا وشعبًا، وأن يمد في عمر المشير السيسي، ويرفع من عزيمة جيش مصر، ويرد كيد الكائدين، وحسد الحاسدين، وكل من يسعى للعبث بوحدة هذا الوطن العظيم.

فمصر التي بنيت عبر آلاف السنين من صمود أجدادنا وأبطالنا، لا يمكن أن تنهار أمام المؤامرات، بل ستظل شامخة، منارة للحرية والكرامة والعدل، بإذن الله، رغم كل ما قد يحيط بها من صعوبات وأهوال.

فحفظ الله مصر وقيادتها وجيشها الباسل، وجعلها حصنًا منيعًا في وجه كل من يريد بها سوءًا، وأدام عليها أمنها واستقرارها، ورحم شهداءها الأبرار، ووفق شعبها العظيم لما فيه الخير والرخاء.

الباب الثالث

ليبيا

سقوط آخر القلاع..

حين وُئدت القومية العربية تحت راية الحلفاء

لم تكن ليبيا سوى إحدى المحطات المرسومة بعناية في مشروع هدم الدولة العربية الحديثة، تلك التي تأسّست على ركام الاحتلال، واستندت إلى قومياتٍ مهزومة ولكنها لم تفقد أنفاسها بعد. كانت ليبيا القذافي تمثّل نموذجًا عربيًا شاذًا عن القاعدة الغربية، دولة لا دين لها في منظومة الاقتصاد الرأسمالي، ولا ولاء لها في النظام الدولي الحديث، دولة قبائل موحَّدة بسلطة رجلٍ خرج من صحراء سرت، يحمل بين ضلوعه أحلام جمال عبد الناصر، لكنه بنى مشروعه الخاص على مدى أكثر من أربعين عامًا.

منذ الأيام الأولى لما سُمِّي بـ"الربيع العربي"، كان القذافي يدرك أن الدور قادم لا محالة. لم تُفاجئه المظاهرات الأولى، ولا الشعارات التي كُتبت فجأة على جدران بنغازي والزاوية ومصراتة، بل استشعر تمامًا أن الأمر أكبر من غضب شعبي أو احتجاج على الفساد، فالرجل الذي نجا من الحصار الدولي، وتحدى أمريكا وبريطانيا وفرنسا طوال عقود، كان يدرك لغة المؤامرة حين تُنسَج، وكان يعرف من أين تأتي الريح.

ومثل من سبقه في تونس ومصر، حاول القذافي أن يمتص الصدمة، ولكن بأسلوبه المختلف. لم يتراجع، لم يتنحَّ، لم يتخبط، بل واجه بعنادٍ قبليّ، ولغة تحدٍّ لا يجيدها سواه. لم يكن الرجل ديمقراطيًا ولا طاغيةً تقليديًا، بل كان زعيمًا يراه محبوه "أبًا روحيًا"، ويراه

خصومه "كابوسًا أيديولوجيًا". لكن الحقيقة التي تجاهلها الجميع هي أنه كان صمام الأمان الأخير لدولة عربية غنية، وذات موقع استراتيجي، ونفطٍ يُسيل له لعاب الغرب.

كان القذافي يعرف أن الدولة إذا سقطت، فإن ليبيا لن تقوم بعدها، لأن نسيجها الاجتماعي ليس دولة بمؤسسات، بل قبائل متنافرة لولا جامعٌ قسريّ أو رمزيّ يفرض التوازن بينها. وقد حاول أن يبقي هذا الجامع قائمًا حتى آخر لحظة من حياته، متناوبًا بين التحريض، والدعوة للتهدئة، والخطابات الحماسية التي تسخر منها الفضائيات الممولة خليجيًا، بينما كانت تؤدي وظيفة التهيئة الذهنية للقتل.

وما لبث أن دخل "الحلفاء" على الخط، فباسم "حماية المدنيين"، طارت الصواريخ إلى ليبيا، ودخل الناتو الحرب كطرفٍ مساند لما سُمّي بثورة فبراير. لم تكن حربًا أهلية، بل حربًا أممية بشعارات محلية. وتحول الإعلام العربي إلى غرفة عمليات تُعلي صوت الفوضى، وتُشرعن الإطاحة بأي زعيم يرفض لعبة الصندوق وشرعية أمريكا. صُوِّر القذافي على أنه "الشيطان الأكبر"، وغُيّب صوته في اللحظة التي كان ينادي فيها: "أنقذوا ليبيا، أنقذوا أنفسكم".

أُسقِط النظام، وذُبح القذافي في مجزرة ميدانية تقشعر لها الأبدان. قُتل وهو يطلب الحياة للوطن، لا لنفسه. قُتل على يد مرتزقة أتوا من كل حدب وصوب، لم يعرفوا عن ليبيا سوى أنها كانت بلدًا يعيش شعبه فوق خط الفقر، ويعلو رأسه بتاج العزة. لكن تلك اللحظة

لم تكن اغتيال شخصٍ فقط، بل كانت اغتيالًا لفكرةٍ، ونهايةً لمرحلة، وانهيارًا للدولة ذاتها.

تحولت ليبيا بعده إلى غنيمة. تقاسمها الطامعون، وتنافست على نهبها ميليشيات الداخل والخارج. ولم يلبث أن برز على السطح خليفة حفتر، الضابط المنشق، القادم من بركة الأمريكان، والمُطعّم بفكر وهابي جديد، مدعوم من مصر والإمارات، كبديل "مناسب" للدور القومي الذي مثّله القذافي. رجل لا يُزعج الغرب، ولا يُحاكي حلم الوحدة، بل يُتقن لعبة التقسيم والولاء المشروط.

وهنا بدأ ما يمكن تسميته بـ"عسكرة الانهيار"، حيث أصبح سلاح الفوضى أداة للحكم، وأصبحت ليبيا ساحة حرب باردة بين شرقٍ مدعوم سعوديًا وإماراتيًا، وغربٍ تحكمه ميليشيات الإسلام السياسي، وتديره تركيا عبر التدخل العسكري المباشر. أما الشعب، فتاه بين خطوط القتال، وتحول من أغنى الشعوب إلى طوابير جوعى أمام المصارف، يقتات من فتات الدولة التي كانت تصدّر النفط لكل العالم.

كل هذا لم يكن صدفة، ولم يكن نتيجة خطايا فرد، بل هو تتويج لمخطط ماسوني معقّد، بدأ من لحظة إسقاط العراق، واستمر في سلسلة إسقاطات مركّبة للدولة القومية العربية. ليبيا لم تكن سوى الحلقة الأكثر دموية، لأنها حملت بذور ثورة لم تكن ثورة، بل فوضى مقنّعة، مدعومة إعلاميًا، وممولة خارجيًا، ومنفَّذة بأيادي ليبية مخدوعة.

ليبيا بعد القذافي: رياح الميليشيات وعاصفة حفتر

لم يكن سقوط نظام العقيد معمر القذافي نهايةً لحقبة دموية فحسب، بل كان بدايةً لانزلاق ليبيا في فوضى شاملة لم تعرف مثيلاً لها منذ استقلالها. ففي اللحظة التي ترنّح فيها النظام وانهار، لم تنهض الدولة، بل تكالبت عليها قوى السلاح والمال والتطرف من كل حدب وصوب، وانقسمت البلاد إلى شظايا تتصارع في الظلام.

مرحلة الميليشيات: السلاح فوق الدولة

مع فراغ السلطة، تهافتت الميليشيات على السيطرة على المدن والموانئ والمطارات، وظهرت تشكيلات مسلحة تحت عناوين "الثوار"، لكن الكثير منها لم يكن يحمل مشروعًا وطنيًا، بل كان يستند إلى العشيرة أو الجهة أو الأيديولوجيا.

ففي طرابلس ومصراتة والزاوية والزنتان، توزعت قوى الأمر الواقع على كتائب مجهزة بالسلاح الثقيل، بعضها ورثه من مخازن القذافي، وبعضها جاء من الخارج. وتم تقويض كل فكرة لجيش وطني موحّد، فكان المشهد: دولة بلا رأس، وسلاح بلا قانون، وشعب مهددٌ في لقمة عيشه وأمنه وكرامته.

في تلك المرحلة، انقسمت السلطة التنفيذية نفسها: فظهر "المؤتمر الوطني العام" أولًا، ثم حكومة الإنقاذ، ثم حكومة الوفاق، تزامنًا مع تشكل "الجيش الوطني الليبي" بقيادة حفتر في الشرق، في مشهد عبثي يعكس غياب المرجعية والسيادة.

ظهور خليفة حفتر: الجنرال العائد من الظل

في عام ٢٠١٤، خرج اللواء المتقاعد خليفة حفتر من غياهب المشهد إلى صدارة الأحداث، معلنًا "عملية الكرامة"، تحت شعار تطهير ليبيا من الإرهاب والتطرف. لكن حفتر لم يكن مجرّد قائد عسكري، بل كان يحمل مشروعًا للعودة بالحكم إلى يد العسكر، على غرار النموذج المصري الذي أعاده السيسي بثبات، لكن دون شرعية شعبية أو توافق وطني.

لقد استفاد حفتر من حالة الانقسام والفوضى، ودعمته أطراف إقليمية مثل الإمارات ومصر والسعودية، بزعم مواجهة الإرهاب، بينما ساندت أطراف أخرى حكومة الوفاق في طرابلس، بدعم تركي مباشر. وهكذا، وجدت ليبيا نفسها في قلب صراع إقليمي ودولي بين محاور متضادة، استُخدمت فيها الأراضي الليبية مسرحًا لحروب بالوكالة.

في شرق البلاد، أقام حفتر دولة داخل الدولة، حكمها بالحديد والنار، وأقصى فيها كل من خالفه، واحتكر القرار والسلاح، وفرض على المدن الشرقية نمطًا بوليسيًا أقرب إلى الاستبداد منه إلى الأمن. أما في الغرب، فظلت الميليشيات تتقاسم النفوذ، متناحرةً أحيانًا، ومتحالفةً أحيانًا، وفقًا لمصالحها وارتباطاتها الخارجية.

تفكك البنية الاجتماعية والاقتصادية

لم يكن الصراع سياسيًا فقط، بل أصاب النسيج الاجتماعي الليبي في العمق. فقد تفككت القبائل الكبرى، وانهارت العلاقة بين المدن، وتفشت ظاهرة الثأر والتشفي والانتقام، حتى داخل العائلة الواحدة.

وبينما كانت ليبيا تمتلك واحدًا من أكبر الاحتياطات النفطية في إفريقيا، أصبحت صادراتها النفطية تُدار من قِبل الميليشيات أو تُعطَّل من قِبلها، بحسب الانتماء السياسي أو الطائفي أو المناطقي.

انهارت العملة، وارتفعت الأسعار، وغابت السيولة من المصارف، وتآكلت الطبقة الوسطى، واضطُر آلاف الليبيين إلى مغادرة البلاد طلبًا للأمان أو العمل، فيما عانى من بقي من صراع يومي على الكهرباء والماء والدواء.

بلدٌ كان يُعرف بأنه غنيّ، أصبح يستجدي الكهرباء من تونس، ويُقسم موارده بين حكومتين متنازعتين، وميليشيات تتقاضى أكثر من الجيش النظامي أضعافًا، وتتصرف كأنها هي الدولة.

المشهد الثقافي والإعلامي: كم أفواه وسيف التخوين

لم يكن للثقافة نصيبٌ من النجاة، فقد أُغلقت المراكز، وصودرت المسارح، وتكممت الصحف، وتم اغتيال الصحفيين والنشطاء. فمن لا يؤيد أحد الأطراف يُتهم بالخيانة أو العمالة أو الكفر.

تحول الإعلام إلى أداة حرب، وباتت الصفحات والمنصات تبث الكراهية والتخوين، وتكرّس الانقسام، وسقطت هيبة الدولة مرة أخرى، لكن هذه المرة، ليس تحت سلطة فرد، بل تحت سلطة ألف فصيل وسلاح منفلت.

بين مطرقة حفتر وسندان الميليشيات: ضياع الدولة

الليبيون، بعد سنوات من إسقاط القذافي، باتوا يترحمون على الدولة وإن كانت قاسية، إذ وجدوا أنفسهم تحت رحمة أمراء حرب ومصالح إقليمية تتصارع على بلدهم الغني بثرواته، الفقير بحكامه، المفتت بنسيجه، والمهدور دمه وكرامته.

حفتر، الذي عُدّ أملًا للبعض في فرض الأمن، انتهى به الحال قائدًا لحرب أهلية ضروس، زحف على طرابلس عام ٢٠١٩، بدعم سخي، لكنه فشل، وانهار مشروعه العسكري، بينما تراجعت هيبة الحكومة المقابلة أمام قوة الميليشيات، ووجد الليبي نفسه بلا جيش وطني، ولا شرطة مستقلة، ولا قضاء نزيه.

ورغم كل المبادرات الدولية، من "اتفاق الصخيرات" إلى مؤتمرات برلين، لم يتحقق الاستقرار، لأن الفاعلين الحقيقيين لم يكونوا الليبيين أنفسهم، بل من هم خلفهم ويموّلونهم ويعقدون صفقاتهم باسمهم.

بكل سرور، إليك الجزء الثالث من باب ليبيا من كتابك، مستكملاً بأسلوبك المميز، وبنَفَس تحليلي وتاريخي وثقافي عميق:

من الدم المسفوك إلى وهم الدولة

ما إن استقرّت أقدام حفتر في الشرق، حتى بدأ الوجه الحقيقي لمشروعه في التكشّف: لم يكن الرجل مخلّصًا من فوضى الميليشيات كما سوّق لنفسه، بل كان حاملًا لمشروع عسكري استبدادي لا يختلف كثيرًا عن سلفه، مع فارق أنّ القذافي وحّد السلاح في قبضة واحدة، أما حفتر فكان يسعى لتجزئة الولاء من حوله، وإعادة تشكيل ليبيا وفق صورته الخاصة.

دخلت البلاد في مرحلة من التناحر بين سلطتين: إحداهما في الشرق، وأخرى في الغرب، وتحولت العاصمة طرابلس إلى ساحة معركة دائمة، وأصبحت البلاد مقسمة بين حكومة الوفاق المدعومة دوليًا، وقوات الجيش الوطني بقيادة حفتر، المدعومة من بعض القوى الإقليمية. وأصبح الشعب الليبي رهينة للعبة دولية تتقاطع فيها مصالح الغاز والنفط والموانئ، مع خرائط استخباراتية معقّدة تشارك فيها عواصم عربية وغربية على السواء.

كان حفتر قد روّج لنفسه بصفته "محارب الإرهاب"، لكن الواقع أثبت أن خطابه كان حجابًا لسطوته، فقد نفّذ ضربات جوية على المدنيين في بنغازي ودرنة، واستعان بمقاتلين أجانب، وفرض هيمنة بالقوة على البرلمان في طبرق، وحوّل بعض المدن الليبية إلى مناطق أمنية مغلقة. وفي المقابل، لم تكن حكومة الوفاق بأفضل حال، إذ انغمست في تحالفات مع ميليشيات تتاجر بالسلاح والبشر والمخدرات، وأصبح الولاء فيها يتبدل وفق المكاسب لا المبادئ.

انكمشت ليبيا كدولة، وتوسّعت كجغرافيا نفوذ لآخرين. وتحوّل الجنوب الليبي إلى سوق مفتوح لمرتزقة الساحل والصحراء، وصارت مدنه ملاذًا لعصابات تهريب البشر إلى أوروبا. في سبها وأوباري والكفرة، أصبحت السيادة أقرب إلى المفاوضات بين زعماء عشائر محلية وقادة ميليشيات عابرة للحدود.

أما العاصمة، فكانت تعيش بين قوسين: قوس الرعب وقوس الانتظار. الرعب من انفجار الأوضاع، والانتظار لولادة دولة لم تُولد بعد. كان الناس في طرابلس يعيدون يومهم مرارًا بلا أمل، يغادرون منازلهم تحت القصف، أو يظلون فيها تحت القلق، وتصبح الكهرباء والماء والخبز أقرب إلى الهدايا منها إلى الحقوق.

في خضمّ هذا الخراب، كان الإعلام الليبي مشلولًا، والجامعة الليبية مفرّغة، والنخب إمّا مهاجرة، أو متّهمة، أو مرتهنة، وأصبح الوعي الجمعي مهددًا بالتشظي أكثر من أي وقت مضى. لم تعد "ليبيا" مفهومًا جامعًا في وجدان أبنائها، بل باتت مرآة لما يملكه كلّ فصيل من قوة، وذاكرة لما خسره كلّ فرد من حلم.

وفي عمق هذه الأزمة، فقدت ليبيا أعمدتها الثلاثة: الثروة التي تحولت إلى لعنة يتصارع عليها الجميع، والهوية التي مزقتها الولاءات، والسيادة التي أصبحت سلعة تفاوضية في المؤتمرات الدولية.

لم تكن الفوضى فقط نتيجة مؤامرة أو تدخل، بل كانت أيضًا نتيجة "الغياب الطويل للحرية". إذ إنّ القذافي، حين صادر السياسة لعقود، وحين قتل الأحزاب، وأهان النخبة، واحتكر السلاح والمعنى، كان يؤسس لانفجار قادم لا بد أن يأتي. وعندما أتى، لم يجد جسدًا سياسيًا حيًا يضبطه، بل وجد جثة وطن تنتظر معجزة.

المدن الليبية الآن، بعضها ينطق بلكنة مصرية أو تشادية أو روسية، وبعضها ما يزال يحلم بدولة تُدعى "ليبيا"، والبعض الآخر ما زال يعيد أسطوانة الثورة، دون أن ينتبه أن الثورة - إن لم تثمر دولة - تبقى معلّقة في الفراغ، يقتاتها الطامعون ويملّ منها الجياع.

هكذا، بعد عقد على سقوط النظام، لم تنهض ليبيا كما حلم أبناؤها. ولم تتشظَّ فقط، بل كاد اسمها أن يُمحى من بين الأمم.

<u>لكن هل مات الحلم؟ وهل انتهى الأمل؟</u>

كلا. فليبيا، رغم النزف والخذلان، ما تزال قادرة على أن تنهض، إن وجدت قائدًا يجمع لا يفرّق، ويبني لا يهدم، ويجعل من التاريخ عبرة، لا أداة انتقام.

بالطبع، إليك الجزء الرابع من باب ليبيا، وهو أطول وأغنى تفصيلًا كما طلبت، ويتناول تعقيدات المرحلة الدولية والتدخلات

الإقليمية والدور التركي والروسي والإماراتي والمصري، مع تحليل سياسي واجتماعي متعمق:

مسار الرمال المتحركة

من تدويل الأزمة إلى ضياع البوصلة

ما إن بدأ غبار البنادق يهدأ قليلًا، حتى تكشّف للعيان وجهٌ جديدٌ من أوجه الحرب الليبية، وجهٌ ليس ليبيًّا خالصًا، بل هو حصيلة تواطؤات وتحالفات إقليمية ودولية رسمت خطوطًا جديدة للمعركة، وفرضت على الليبيين خريطة صراع ليست من صنعهم. دخلت ليبيا مرحلة "الرمال المتحركة"؛ حيث لا يقين في الحلفاء، ولا ثبات في المواقع، ولا صفاء في النيات.

ففي حين انشغل الداخل الليبي بالاقتتال الميليشيوي والصراعات على الشرعية بين حكومات متوازية، تهافتت القوى الخارجية على تقاسم النفوذ في البلد الغني بالنفط والفقير بالدولة. تحولت ليبيا إلى ساحة اشتباك بين أحلام إمبراطورية وأجندات أمنية وثارات سياسية.

الدور المصري والإماراتي: كابوس الإسلاميين وهاجس الحدود

كان من الطبيعي أن تنظر مصر إلى الجنوب الغربي من حدودها بعين القلق؛ فليبيا التي لم تعد دولة، باتت ملعبًا مفتوحًا للجماعات المتطرفة والمهربين وأمراء الحرب، وهو ما شكّل تهديدًا مباشرًا للأمن القومي المصري، خصوصًا في ظل تنامي نفوذ تيارات الإسلام السياسي في طرابلس ومصراتة.

دعمت القاهرة اللواء خليفة حفتر، رأت فيه "الجنرال الضرورة" القادر على تطهير ليبيا من الميليشيات الإسلامية، واستعادة هيبة الدولة الليبية. تماهت الإمارات مع هذا التوجّه، وأمدّت حفتر بالسلاح والمال والدعم السياسي، وسوّقته كقائد علماني يعيد ليبيا إلى "الدولة"، بعيدًا عن "الفوضى الثورية" التي عبثت بها التيارات الإسلامية.

لكنّ الدعم الخارجي لم يكن بلا تكلفة؛ فقد فقد حفتر تدريجيًّا صورته كمخلص وطني، وتحول في نظر كثيرين إلى أداة إقليمية. استبدل حفتر مشروع الدولة بمشروع العسكر، وأقصى كل من لا ينضوي تحت عباءته، وفتح بذلك الباب أمام مزيد من الانقسام والاقتتال.

التدخل التركي: طيف العثمانية الجديدة فوق طرابلس

في المقابل، وجدت حكومة الوفاق الوطني في طرابلس نفسها أمام خيار وجودي: فحفتر كان يزحف نحو العاصمة مدعومًا بآلة حرب إقليمية. لجأت إلى تركيا، فكان الاتفاق الأمني الشهير في أواخر ٢٠١٩، والذي فتح المجال أمام أنقرة للتدخل العسكري العلني في ليبيا، بحجة دعم "الشرعية".

أنزلت تركيا جنودها ومستشاريها، ودفعت بآلاف المقاتلين من فصائل سورية موالية لها، وجعلت من طرابلس منطقة نفوذ عثماني

ناعم وصريح. ولم يكن التدخل التركي بلا مقابل؛ فقد وقّعت اتفاقيات بحرية مثيرة للجدل، ومدّت يدها إلى مفاصل الاقتصاد الليبي، من البنية التحتية إلى الاتصالات إلى النفط.

وبينما رفعت أنقرة راية "نصرة المستضعفين"، كانت تحفر خنادق جديدة في جسد ليبيا المنهك، وتؤسس لواقع سياسي قائم على حماية المصالح التركية قبل المصالح الليبية.

<u>روسيا: مرتزقة فاغنر وعقيدة البقاء في الظل</u>

لم تغب روسيا عن هذا المشهد، لكنها لم تأتِ من باب الدبلوماسية ولا بعلم الكرملين المعلن، بل تسللت عبر "فاغنر"، مرتزقة الظلال الذين ينفذون المهمات القذرة. قاتلوا إلى جانب حفتر، وحفروا لأنفسهم قواعد في سرت والجفرة والموانئ النفطية، وكانوا ورقة مساومة في يد موسكو لتحسين مواقعها في شرق المتوسط وأفريقيا.

أعادت موسكو عبر فاغنر إنتاج المشهد السوري في ليبيا: بقاء دائم دون التزام مباشر، وورقة ضغط قابلة للمقايضة في ملفات دولية كبرى، من أوكرانيا إلى الغاز إلى العقوبات الغربية.

التدويل بلا خريطة.. والمؤتمرات التي لا تُنجز شيئًا

على مدار سنوات، انعقدت مؤتمرات برلين وباريس وتونس وجنيف، وكلها رفعت شعار "الحل الليبي الليبي"، لكنها كانت منصات لتسويق توازنات القوى، وليس لاستعادة السيادة. تم الاتفاق على الانتخابات، وتأجلت. تم التعهد بسحب المرتزقة، وبقوا. تم الوعد بتوحيد المؤسسات، واستمر الانقسام.

وبينما ينشغل الخارج بتقاسم الكعكة الليبية، يئن الداخل تحت أعباء الانقسام السياسي، والانهيار الاقتصادي، والانفلات الأمني، وتمزّق النسيج الاجتماعي. صارت ليبيا تُدار كجزر متفرقة: الغرب تحت وصاية تركيا، الشرق تحت مظلة مصر والإمارات وروسيا، والجنوب بلا ظل ولا سيادة.

شعبٌ رهينة المصالح.. ودولة في غرفة العناية المركّزة

في خضمّ هذا كله، تلاشى حلم الثورة، وضاعت شعارات "الحرية والكرامة"، وصار الليبي العادي يفتّش عن كهرباء لا تنقطع، ودواء لا يُهرّب، وخبز لا يُباع بالدولار. لا حكومة تُرضي الجميع، ولا برلمان يوحّد الصف، ولا دستور يُنهي الفوضى.

عشر سنوات من التدويل لم تصنع سلامًا، بل أطالت عمر الأزمة. وبدل أن يكون النفط نعمة، تحوّل إلى لعنة يتقاتل حولها الساسة، ويتحكم بها الأجانب.

وهكذا، أصبحت ليبيا مثالًا على كيف تُختطف الثورات، وتُحوّل الدولة إلى مسرح دائم لتصفية الحسابات الدولية. ومع كل عام يمر، يبدو أن الرمال المتحركة تزداد اتساعًا، ولا بوصلة في الأفق تُعيد البلاد إلى شاطئها الوطني.

ليبيا بين التدخلات الأجنبية والتصدّع الداخلي (٢٠١٩–٢٠٢٣)

مع بداية عام ٢٠١٩، دخلت ليبيا في مرحلة أكثر تعقيدًا من ذي قبل، حيث لم يعد الصراع مقتصرًا على قوى الداخل الليبي، بل تحوّلت البلاد إلى ساحة صراع مفتوح بين محاور دولية متضاربة المصالح، يستخدم كل منها أدوات ليبية لتنفيذ أجنداته الإقليمية.

عملية الكرامة وزحف حفتر نحو طرابلس

في أبريل ٢٠١٩، شنّ اللواء المتقاعد خليفة حفتر، قائد ما يُسمى "الجيش الوطني الليبي"، عملية عسكرية ضخمة باتجاه العاصمة طرابلس تحت ذريعة "تحريرها من الميليشيات"، بينما في الواقع كان الهجوم جزءًا من مشروع سياسي–عسكري للهيمنة الكاملة على الدولة، مدعومًا من قوى إقليمية أبرزها الإمارات ومصر وفرنسا، وبتغاضٍ دولي لافت.

سقطت الضحايا من المدنيين، وتحولت أحياء طرابلس إلى ساحة حرب طاحنة، واستُخدمت الطائرات المسيّرة بشكل غير مسبوق في التاريخ الليبي، سواء من قبل قوات حفتر المدعومة إماراتيًا وروسياً (عبر شركة فاغنر)، أو من قبل حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليًا والمدعومة عسكريًا من تركيا.

التدخل التركي ومذكرة التفاهم البحرية

في نوفمبر ٢٠١٩، وقّعت حكومة الوفاق بقيادة فايز السراج مذكرة تفاهم أمنية وبحرية مع تركيا، ترتب عليها دعم عسكري مباشر وقواعد تدريب وعمليات ميدانية، الأمر الذي غيّر ميزان القوى على الأرض. واستطاعت قوات الوفاق، بمساندة الطيران التركي المسيّر، أن تكسر حصار طرابلس، وتستعيد مدن الساحل الغربي حتى مدينة ترهونة، مما أجبر حفتر على الانسحاب بشكل مهين إلى سرت ثم الجفرة، مع تحصن قواته في قواعد روسية وإماراتية متقدمة.

ظهور فاغنر: الاستعمار الجديد بطبعة روسية

كان أبرز ما طبع هذه المرحلة هو الحضور العسكري الروسي غير المباشر من خلال مرتزقة "فاغنر"، الذين تركز وجودهم في حقول النفط ومناطق الجنوب ومحيط الجفرة. وقد أقاموا تحصينات، ومدارج جوية، ونشروا ألغاماً مضادة للأفراد في المناطق المحررة، ما تسبب في مقتل العديد من المدنيين، وخاصة الأطفال.

المجتمع الدولي: مؤتمرات بلا جدوى

رغم الجهود الدولية المكثفة، بدءًا من مؤتمر برلين (٢٠٢٠) وحتى اجتماعات جنيف وبوزنيقة، لم تستطع المبادرات الأممية أن تُفضي إلى تسوية حقيقية، بسبب تعقيد المشهد وتضارب مصالح الدول الكبرى.

وقد أُنتجت حكومة وحدة وطنية مؤقتة برئاسة عبد الحميد الدبيبة، بناء على توافق هشّ لم يلبِّ تطلعات الأطراف المتنازعة، إذ رفض حفتر وحلفاؤه الاعتراف بها ميدانيًا، واستمرّوا في السيطرة العسكرية على الشرق والجنوب، ما أبقى البلاد مقسّمة فعليًا.

اقتصاد مفكك: النفط كسلاح سياسي

تحول النفط الليبي إلى ورقة ابتزاز سياسي، حيث أقدم حفتر ومجموعاته على إغلاق الموانئ النفطية عدة مرات، مما تسبب في شلل اقتصادي. وباتت المؤسسة الوطنية للنفط ضحية تجاذب بين الحكومات المتنازعة، وانعكس ذلك على رواتب الموظفين، والخدمات العامة، وتدهور سعر صرف الدينار الليبي، وانهيار البنى التحتية.

نظامان مصرفيان ونظامان إداريان

من المظاهر الأكثر خطورة في هذه المرحلة هو الانقسام المؤسسي الكامل. فهناك مصرف مركزي في طرابلس، وآخر في البيضاء. وهناك حكومتان: واحدة برئاسة الدبيبة في الغرب، وأخرى برئاسة فتحي باشاغا في الشرق (مدعومة من البرلمان بطبرق)، إلى جانب سلطة فعلية غير معلنة بيد حفتر.

الجنوب الليبي: الفوضى الصامتة

في الجنوب، انفلت الوضع تمامًا من قبضة الدولة، حيث سادت ظاهرة التهريب العابر للحدود، سواء للوقود أو البشر أو السلاح. وتحولت مناطق مثل سبها ومرزق وغات إلى معابر غير شرعية تغذي شبكات دولية، وسط صمت رسمي، وتخلي الدولة عن واجباتها تجاه مواطني الجنوب الذين يعيشون في عزلة وتهميش قاسي.

الهجرة واللاجئون: تجارة الموت

باتت ليبيا أحد أكبر معابر الهجرة غير النظامية نحو أوروبا، حيث نشأت مراكز احتجاز تدار غالبًا من قبل ميليشيات محلية، تتاجر بالبشر، وتبتز اللاجئين والمهاجرين، وتُتهم بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وقد وثقتها تقارير أممية عديدة.

انهيار الثقة بالعملية الانتخابية

مع نهاية عام ٢٠٢١، تعثرت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بسبب خلافات قانونية، ورفض ترشيح شخصيات جدلية مثل حفتر وسيف الإسلام القذافي. ولم يُحدّد أي موعد جديد لانتخابات واضحة، ما عزز شعور الشعب الليبي بالخذلان وغياب الأفق.

انتقال الثورة إلى دائرة الانطفاء

مع دخول عام ٢٠٢٣، فقدت ثورة ١٧ فبراير زخمها الأول، وتحوّلت إلى ذكرى مؤلمة لدى كثير من الليبيين الذين عانوا من سنوات من الفوضى، وغياب الأمن، وانعدام العدالة الانتقالية. وتراجعت قيمة الشعارات التي رفعتها الثورة، أمام الواقع اليومي المليء بالمآسي والخيبات.

النفط والدم

صراع المصالح الإقليمية والدولية

على الأرض الليبية.

بعد أن تقوضت أعمدة الدولة، وتهشمت البنية الوطنية، واحتدمت المعارك بين القوى المحلية، برزت ليبيا على الخريطة الدولية كمنصة مفتوحة لحروب الوكلاء ومشاريع الهيمنة. لم يكن هذا جديدًا على بلد يعوم فوق بحر من النفط، لكن الجديد هو حجم اللاعبين، وتشابك مصالحهم، وسرعة انكشاف النوايا.

١- ليبيا في مرمى القوى الكبرى

<u>تحولت ليبيا من دولة إلى ساحة:</u>

روسيا دفعت بمرتزقة «فاغنر» لتأمين موطئ قدم على المتوسط، متذرعة بدعم الجيش الوطني بقيادة حفتر. لكن أهدافها كانت أوسع: موانئ بحرية، ونفوذ استراتيجي مقابل الناتو، وعقود طاقة طويلة الأمد.

تركيا، من الجهة الأخرى، دعمت حكومة الوفاق بالسلاح والمستشارين و بعض المرتزقة السوريين، مستغلة اتفاقية ترسيم الحدود البحرية لتثبيت نفوذها في شرق المتوسط، وإعادة تصدير نموذج «الإخوان السياسي» بقالب جديد.

الولايات المتحدة وأوروبا بدوا عاجزين، وإن لم يكونوا غائبين. الشركات الغربية كانت تنسّق من خلف الكواليس لضمان تدفق النفط، بينما كانت فرنسا وإيطاليا على طرفي نقيض؛ الأولى تميل لحفتر، والثانية تتعاون مع الغرب الليبي.

٢- النفط: الشريان المشترك والمعركة المستترة

رغم كل الفوضى، ظل النفط العنصر الوحيد الذي يُجمع عليه الجميع – داخليًا وخارجيًا. فمن أجله:

وُقِّعت اتفاقيات هدنة لا تدوم.

رُفعت يدُ القبائل عن موانئ الهلال النفطي مرات ثم عادت لتغلقها.

أُعيد فتح خطوط الإنتاج تحت ضغوط أمريكية مباشرة.

لم تكن المسألة وطنية، بل حسابات عائدات مالية لميليشيات، وموازنات لقوى خارجية تعتمد على النفط الليبي الرخيص والوفير. في

عام ٢٠٢٠ وحده، تسبب إغلاق الموانئ في خسائر تجاوزت ١٠ مليارات دولار.

٣- تمدد الميليشيات وتحولها إلى أمراء حرب

<u>انقسمت ليبيا إلى مناطق نفوذ:</u>

- **غرب ليبيا: تسيطر عليه ميليشيات متصارعة في ظاهرها متحالفة، لكنها تُقسم طرابلس وتبتز الحكومة المعترف بها دوليًا.**
- **الجنوب: تحوّل إلى منطقة خارجة عن السيطرة، تتحكم فيه عصابات تهريب البشر والذهب والوقود.**
- **الشرق: محكوم بقبضة حفتر الحديدية، لكن لا يخلو من التوترات مع القبائل والزعامات المحلية.**
- **لم تعد الميليشيات مجرد أدوات، بل أصبحت سلطة فعلية تقرر وتُعيِّن وتفرض ضرائب. وهكذا تحولت الدولة الليبية إلى "اتحاد أمراء"، لكل واحد منهم علمه، ومنصبه، وحكومته الصغيرة.**

٤- الانقسام السياسي: حكومتان.. لا دولة

منذ اتفاق الصخيرات وحتى حكومة الدبيبة، مرّت ليبيا بسلسلة حكومات متعاقبة لم تكن أكثر من أدوات تفاهم دولي. الانقسام الحاد:

بين الشرق المدعوم من البرلمان في طبرق.

والغرب المدعوم من الأمم المتحدة في طرابلس.

استمر حتى بعد الدعوة لانتخابات عامة، التي تأجلت مرارًا. إذ لا أحد من المتصارعين يقبل التنازل عن «السلطة الموهومة»، ولا أحد يملك مشروعًا وطنيًا يعيد تأسيس الدولة على أسس غير الغلبة العسكرية.

٥- ليبيا كضحية للخرائط الجديدة

<u>تداخلت ليبيا مع ملفات إقليمية:</u>

- **الملف التونسي: الذي ارتبط بأمن الحدود الغربية.**
- **الملف التشادي والنيجري: حيث كان الجنوب الليبي مركزًا لتحركات المعارضة المسلحة هناك.**
- **الملف المصري: حيث تعتبر القاهرة شرق ليبيا عمقًا استراتيجيًا لا مجال للتفريط فيه.**

وهكذا، باتت ليبيا ضحية صراعات دول أخرى، تتحرك على أرضها بالنيابة، وتتصارع على النفط تحت عناوين متباينة: مرة باسم الشرعية، ومرة باسم مكافحة الإرهاب، وأحيانًا باسم الحد من الهجرة غير الشرعية.

٦- الإعلام والسرديات المتضادة

لم يكن الصراع الليبي عسكريًا فقط، بل إعلاميًا أيضًا. حيث:

تحوّلت القنوات الليبية إلى منصات تحريض ضد بعضها البعض.

أصبحت بعض العواصم الخليجية والعربية مراكز لبث هذه السرديات.

استخدمت الحملات الإعلامية لشيطنة الخصوم، وتقديم كل طرف باعتباره "المنقذ الوطني".

٧- ليبيا: وطن تائه بين خرائط الآخرين

<u>في ظل كل ما سبق، بدا المشهد الليبي كالتالي:</u>

- **دولة بلا مؤسسات.**
- **شعب بلا أمل.**

- **أرضٌ مقسمةٌ بين مصالح الخارج.**
- **وطنٌ يعيش على رصيد النفط، بينما يموت سكانه من نقص السيولة وانقطاع الكهرباء.**
- **الدم الليبي سال بين بنغازي وطرابلس، لكن اليد التي ضغطت على الزناد كانت في كثير من الأحيان تمتد من خارج الحدود.**

ليبيا بين التدخل الأجنبي والاستقطاب الإقليمي والدولي

بعد تصاعد الفوضى السياسية والانقسام بين الشرق والغرب، لم تعد ليبيا ساحة صراع داخلي فحسب، بل تحوّلت إلى ميدان صراع إقليمي ودولي متعدد الأبعاد. وقد لعبت العوامل الجيوسياسية، وموارد النفط والغاز، والموقع الاستراتيجي دورًا كبيرًا في استدعاء القوى الدولية الكبرى والإقليمية إلى المشهد الليبي.

التدخل المصري والإماراتي

مع صعود الجنرال المتقاعد خليفة حفتر كقائد لما يُعرف بـ"الجيش الوطني الليبي" في الشرق، حظي بدعم مباشر من مصر والإمارات.

مصر، التي تتشارك حدودًا طويلة مع ليبيا، اعتبرت استقرار شرق ليبيا مسألة أمن قومي، خصوصًا مع وجود الجماعات المسلحة في درنة وبنغازي.

الإمارات دعمت حفتر بالسلاح والمال، وشاركت بطائرات مسيرة، حيث كانت تعتبر مشروعه امتدادًا لمشروع "محور الثورة المضادة" الذي كانت ترعاه ضد ثورات الربيع العربي في مصر واليمن وتونس وسوريا.

وقد وفر هذا الدعم لحفتر قدرًا من القوة مكنه من السيطرة على بنغازي ثم مناطق النفط، لكنّه دفع البلاد إلى مزيد من الانقسام، إذ رأت فيه حكومة الغرب الليبي، ومكوناتها من كتائب مصراتة وطرابلس، تهديدًا للثورة وعودة للنظام العسكري القديم.

<u>تركيا وقطر: دعم الحكومة المعترف بها دوليًا</u>

على الجهة المقابلة، وُلدت حكومة الوفاق الوطني من رحم اتفاق الصخيرات (٢٠١٥) برعاية الأمم المتحدة، لكنها كانت ضعيفة في البداية وتفتقر لجيش موحد.

تركيا تدخلت بقوة لدعم هذه الحكومة بعد أن شنّ حفتر هجومه الشهير على طرابلس في أبريل ٢٠١٩، زاعمًا "تحرير العاصمة من الإرهابيين".

أرسلت تركيا طائرات مسيّرة (بيرقدار TB2)، ووقّعت اتفاقيات بحرية وأمنية، وساهمت في وقف زحف حفتر، لتقلب موازين القوى الميدانية.

قطر قدمت دعمًا سياسيًا وإعلاميًا لحكومة الوفاق، انطلاقًا من موقفها الداعم للثورات ومناهضتها للمحور الإماراتي-السعودي.

<u>روسيا: مقاول الحروب ومخالب فاغنر</u>

في الوقت نفسه، تدخلت روسيا عبر مجموعة "فاغنر" الأمنية، وهي قوات غير نظامية لكنها ذراع فعلية للكرملين.

انتشر مرتزقة فاغنر في سرت والجفرة، وكانوا رأس حربة في معارك حفتر ضد قوات الغرب.

روسيا لم تكن حريصة على وحدة ليبيا بقدر حرصها على ضمان موطئ قدم على شواطئ المتوسط، وإعادة هيبتها الدولية من بوابة ليبيا.

فرنسا وإيطاليا: صراع المصالح الأوروبية

فرنسا دعمت حفتر سياسيًا وعسكريًا رغم نفيها، لأسباب تتعلق بالحد من الإرهاب جنوب الصحراء، ولمنافستها التاريخية مع إيطاليا على النفوذ في ليبيا.

إيطاليا كانت أكثر ميلًا لحكومة الوفاق، نظرًا لعلاقاتها مع طرابلس، واعتمادها على الغاز الليبي، وقلقها من موجات الهجرة عبر المتوسط.

الولايات المتحدة: تدخل متذبذب

الولايات المتحدة كانت حاضرة لكنها على الهامش، واهتمت فقط بمحاربة داعش في سرت (٢٠١٦) من خلال ضربات جوية، دون أن تنخرط بعمق في المعادلة الليبية. لكنها لاحقًا بدأت تراقب بحذر ازدياد النفوذ الروسي في ليبيا، ورأت أن "فاغنر" تهديد محتمل لميزان القوى في شمال إفريقيا.

انعكاسات التدخلات الخارجية

أصبح القرار الليبي رهينًا للعواصم الخارجية: القاهرة، أبوظبي، أنقرة، موسكو، وباريس.

زادت عسكرة النزاع، وأصبح وقف إطلاق النار مشروطًا بتوازنات إقليمية لا بتفاهمات محلية.

تفاقمت الأزمات الإنسانية مع ازدياد أعداد النازحين، وتدهور الاقتصاد، وانهيار منظومات التعليم والصحة.

أدّى انتشار السلاح، وسيطرة الميليشيات المدعومة خارجيًا، إلى تفكك مؤسسات الدولة.

اتفاق وقف إطلاق النار وتجميد الجبهات

في أكتوبر ٢٠٢٠، وبعد ضغوط دولية، وقّعت الأطراف الليبية اتفاق وقف إطلاق النار في جنيف، لكنّه كان هشًا، إذ لم يعالج جوهر المشكلة:

- لا تفكيك للميليشيات.
- لا ضمانات لخروج القوات الأجنبية.
- لا اتفاق على توزيع الثروات أو شكل الدولة.

ليبيا لم تعد مجرد دولة تعاني من ثورة لم تكتمل، بل أصبحت ساحة لتجاذب قوى عالمية وإقليمية، كلٌّ يسعى لترسيخ نفوذه من خلال دعم أطراف محلية متنازعة. هذا التعقيد يجعل من أي حل سياسي مهمة شبه مستحيلة، ما لم يُعاد بناء مشروع وطني ليبي جامع يقف على مسافة واحدة من الجميع.

الآمال المعلقة ومآلات المستقبل في ليبيا

في خضم ما عاشته ليبيا من فصول دامية وتنازعات عبثية، بدأ الحديث في السنوات الأخيرة يتجه نحو سؤال مفصلي: إلى أين تمضي ليبيا؟ وهل بالإمكان تجاوز هذا الإرث المعقّد من الانقسامات والجراح المفتوحة؟ وهل يمكن لمجتمع أنهكته الحروب والاغتيالات وعبث الميليشيات أن ينهض من رماده؟ هذه الأسئلة، رغم عمقها وألمها، كانت تدفع في بعض الأوساط الليبية والعربية والدولية باتجاه تفاؤل حذر يتطلع إلى حلّ سياسي شامل ينهي حالة الانقسام ويعيد للدولة الليبية وجودها الحقيقي.

إرهاصات التسوية ومحاولات لملمة الكيان

منذ عام ٢٠٢٠، ومع الهدوء النسبي الذي أعقب جولات الاشتباك الكبرى بين قوات حفتر والقوات التابعة لحكومة الوفاق، بدأت الأمم المتحدة من جديد محاولاتها لجمع الفرقاء السياسيين حول طاولة حوار دائم. وجاءت اجتماعات جنيف، وبرلين، وأخيرًا سرت وبوزنيقة، كمحطات لاقتراح تشكيل حكومة وحدة وطنية، وترتيب انتخابات تشريعية ورئاسية، وتوحيد المؤسسات المالية والعسكرية.

لكن هذه المساعي اصطدمت دائمًا بجدار المصالح، فالطبقة السياسية والميليشيات المسيطرة لم تكن ترى في الانتخابات إلا تهديدًا لنفوذها. ولم يكد يمر عام ٢٠٢١ حتى بدأت الخلافات تعصف بالحكومة

المؤقتة، وظهر مجددًا الانقسام بين الغرب والشرق، بل حتى داخل طرابلس نفسها.

التدويل والرهانات الإقليمية

بات واضحًا أن الشأن الليبي تجاوز الحدود الداخلية، ليصبح ملفًا مفتوحًا في الأجندات الإقليمية والدولية. تركيا، وروسيا، وفرنسا، ومصر، والإمارات، بل وحتى إيطاليا والولايات المتحدة، كلها باتت تتعامل مع ليبيا كـ"رقعة نفوذ" و"كنز احتياطي للطاقة" و"ملف أمني حساس" لا يمكن تجاهله.

المرتزقة، لا سيما "فاغنر" الروسية، لا يزالون في مناطق النفط بالهلال الليبي، بينما تحتفظ تركيا بوجود عسكري تقني في غرب ليبيا. ومصر ما زالت تستثمر في علاقاتها مع البرلمان في طبرق. وهذه القوى لم تكن تتعامل مع ليبيا كوحدة سياسية، بل كمساحات للضغط وتبادل المصالح والرهانات.

الأزمة الاقتصادية: بين الثروة المهدورة والإفلاس المزمن

رغم أن ليبيا تمتلك واحدًا من أكبر احتياطات النفط في أفريقيا، إلا أن مواطنيها يعيشون شظف العيش، وينتظرون في طوابير أمام المصارف، ويتقاضون رواتبًا منهكة بقيمة دينار بلا قيمة. الفساد ينخر في جسد الدولة، حيث تغيب الرقابة، وتنعدم الشفافية، وتُنهب الإيرادات

النفطية عبر شبكات مالية تتوزع بين الميليشيات والمصرف المركزي ومجالس بلدية فاقدة للشرعية.

هذا التناقض الصارخ بين ثروة البلاد الظاهرة وفقر الشعب المدقع، دفع الكثير من الليبيين إلى الهجرة، لا سيما من الشباب. فيما باتت مدن مثل بنغازي وسبها وسرت مرتهنة للخارج سياسيًا وأمنيًا، في وقتٍ تعجز فيه العاصمة طرابلس عن فرض هيبة الدولة، حتى في محيطها.

التحديات المجتمعية: تفكك النسيج الاجتماعي وصعود الهويات المحلية

من أكثر ما أضر بليبيا هو تآكل الهوية الجامعة، وعودة الولاءات القبلية والجهوية وحتى "الميليشياوية" كمرجعيات بديلة عن الدولة. فالقبائل اليوم لها سطوتها، والميليشيات لها لغتها، والجهات العسكرية والإدارية تعمل وفق معادلات أمر واقع لا وفق نظم قانونية. وتحوّل المجتمع الليبي إلى فسيفساء متوترة لا يجمعها سوى الخوف والشك والمرارة.

في الجنوب الليبي، تعاني المكونات الأمازيغية والطوارق من التهميش المزدوج. وفي الشرق، تسود نغمة عسكرية سلطوية تلجم كل اختلاف. أما في الغرب، فالفوضى تتخذ طابع "ديمقراطية فوضوية" تحت قبة حكومة تفتقر للقدرة على فرض السيطرة.

ليبيا الغد: بين سيناريوهين

في ظل هذا الواقع، يبدو أن مستقبل ليبيا يتأرجح بين سيناريوهين:

***الأول*: سيناريو التفكك المستدام، حيث تبقى ليبيا ساحة صراع مستمر، لا دولة ولا حرب شاملة، بل حالة من اللاحسم المزمن. في هذا السيناريو، تتكرّس السيطرة المناطقية وتستمر عملية النهب الممنهج للثروات، مع انسداد سياسي دائم.**

***الثاني*: سيناريو التحول التدريجي، الذي يبدأ من توافق سياسي حقيقي تتخلى فيه الأطراف الفاعلة عن مشاريعها الذاتية لصالح بناء الدولة. هذا السيناريو يتطلب نزع سلاح الميليشيات، وإعادة توزيع الثروات بشكل عادل، وإجراء انتخابات شفافة، وبرامج مصالحة وطنية حقيقية تعيد الثقة بين المكونات الليبية.**

خاتمة: ليبيا... الدولة الغائبة والحلم المؤجل

ليبيا، كما كانت دومًا، لا تعاني من فقر الموارد، بل من فقر الضمائر والمشروع الوطني. فما من دولة يمكن أن تُبنى بالتحاصص والغنائم، ولا يمكن لمستقبل أن يُرسم برصاص البنادق وخطابات الكراهية. فإما أن تعود ليبيا دولة لكل أبنائها، أو تبقى أسيرة الماضي وأوهام الزعامات.

وهكذا يظل باب ليبيا مفتوحًا على احتمالات موجعة، لكن كذلك على أمل صعب... أملٍ لا يولد إلا من رحم المعاناة، حين يقرر الليبيون أخيرًا أن ينقذوا دولتهم لا ميليشياتهم.

الأبعاد الإنسانية والاجتماعية لفوضى ما بعد القذافي

بعد أكثر من عقد على إسقاط نظام معمر القذافي، لا يمكن فهم ليبيا من دون النظر إلى حجم الكارثة الإنسانية والاجتماعية التي اجتاحت البلاد، وهي كارثة تفوق في خطورتها ما خلفته الحروب التقليدية، إذ امتدت إلى كل ركن من أركان حياة الليبيين، وأغرت أطرافًا داخلية وخارجية باستثمار معاناة الشعب في مشاريع نفوذ ومصالح لا تعترف بالوطن.

النزوح واللجوء وتفكك الأسرة

تسببت سنوات الصراع المتواصلة في نزوح داخلي واسع النطاق، حيث قدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن أكثر من ٤٠٠ ألف ليبي اضطروا إلى مغادرة منازلهم، بعضهم بات لاجئًا في دول الجوار وأوروبا. أثر النزوح لم يقتصر على فقدان المأوى، بل أدى إلى تفكك أسر بأكملها، وتفكك شبكة الأمان الاجتماعي، خصوصًا في المناطق الريفية والجنوبية.

الأطفال والنساء كانوا الأكثر تضررًا، حيث فقد العديد من الأطفال تعليمهم، وتحولوا إلى عاطلين أو مجندين صغار في الميليشيات. كما

تعرضت النساء إلى عنف مضاعف، من فقدان الحماية الأسرية إلى تعرضهن للاستغلال في بيئة غير مستقرة.

انهيار الخدمات الأساسية والصحة

انعدام الأمن وغياب الدولة أثرا بشكل كارثي على قطاع الخدمات، حيث توقفت المستشفيات عن العمل في العديد من المناطق، وتراجعت خدمات المياه والكهرباء إلى أدنى مستوياتها. انقطع التمويل الحكومي بسبب الانقسامات السياسية، وتضررت شبكات البنية التحتية جراء القصف والنهب.

الأمراض المعدية انتشرت، ووصلت معدلات الوفيات إلى مستويات لم تشهدها ليبيا منذ عقود، فضلاً عن ارتفاع معدلات سوء التغذية. جهود المنظمات الدولية الإنسانية واجهت صعوبات كبيرة بسبب الظروف الأمنية وغياب التنسيق.

الاقتصاد في حالة إفلاس مزمن

تراجعت عائدات النفط بشكل حاد بسبب الهجمات على المنشآت النفطية وسيطرة الميليشيات على بعضها. أدت هذه الخسائر إلى تعطيل الرواتب الحكومية، وتدهور قيمة الدينار الليبي، وارتفاع معدلات البطالة إلى أكثر من ٣٠%، حسب تقارير البنك الدولي.

الأوضاع الاقتصادية المتردية زادت من الهوة بين الطبقات، وأوجدت بيئة خصبة للجريمة والفساد، حيث أصبحت بعض الميليشيات تتحكم بمنافذ التهريب والإتاوات.

التحديات الثقافية والاجتماعية: العودة إلى القبيلة والجهة

مع تفكك الدولة، تزايدت النزعات القبلية والجهوية، وتحولت الصراعات السياسية إلى مواجهات ذات طابع عرقي أو قبلي. بعض الجماعات المسلحة استخدمت هذه الانقسامات لتبرير عملياتها، مما أدى إلى تنامي ظاهرة "الثأر القبلي" التي لم تكن شائعة بهذا الحجم في ليبيا قبل ٢٠١١.

هذه الانقسامات الاجتماعية أضعفت كل محاولات بناء المصالحة الوطنية، وأخّرت جهود توحيد المؤسسات، مما جعل المجتمع الليبي يعيش حالة من الانقسام النفسي والعاطفي إلى جانب الانقسام السياسي.

أثر الفوضى على الطموحات الليبية

الشباب الليبي، الذين كانوا يشكلون نسبة كبيرة من سكان البلاد، وجدوا أنفسهم بين خيارين صعبين: الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، معرضين لمخاطر البحر والتهريب، أو الانخراط في ميليشيات مسلحة

بدوافع اقتصادية أو سياسية. وبهذا الشكل، ضاعت أجيال كاملة بين أحضان الفوضى، وأصبحت ليبيا تتخلى تدريجيًا عن مستقبلها.

الفوضى التي اجتاحت ليبيا لم تكن فقط نتيجة غياب النظام، بل كانت نتيجة لعبة معقدة من التخطيط والتدخلات الخارجية، وتآمر داخلي قاد إلى تفكيك نسيج دولة كانت تعتبر من أكثر دول شمال إفريقيا استقرارًا ورخاءً قبل ٢٠١١.

إن فهم هذه الأبعاد الإنسانية والاجتماعية هو شرط أساسي لأي مقاربة حقيقية لحل الأزمة الليبية. فالنجاح في إعادة بناء ليبيا لا يمر إلا عبر استعادة الإنسان الليبي من الضياع، وإعادة بناء الثقة والمجتمع، وبناء دولة تحمي حقوق مواطنيها وتعطي لكل ليبي فرصة في العيش بكرامة وأمان.

<u>في ذكرى معمر القذافي، وطنٌ مزقته المؤامرات وأحلامٌ ضاعت في رياح الفوضى</u>

حين نستعرض صفحات التاريخ الحديث لليبيا، لا يمكن أن نغفل الدور الذي لعبه القائد الراحل معمر القذافي، الرجل الذي رفع شعار القومية العربية والقومية الإفريقية، وقدم لبلاده نموذجًا فريدًا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، جعل من ليبيا دولة لا يشق لها غبار في رفاهية مواطنيها ومستوى معيشة شعبها.

في عهد القذافي، كانت ليبيا من أغنى دول القارة السمراء، بفضل سياسة اجتماعية واقتصادية شمولية اعتمدت على عائدات النفط لصالح المواطن. التعليم والصحة كانا حقًا للجميع، والمشاريع التنموية كانت على رأس الأولويات، من بناء السدود إلى تطوير البنية التحتية وتحسين شبكات الطرق والكهرباء والماء. كل ليبي كان يعيش في أمان نسبي، يغطيه ظل دولة قوية ذات سيادة.

هذا الواقع لم يكن ليتحقق لولا إرادة القذافي في حماية الوطن من تدخلات الخارج، ورفضه الهيمنة الاستعمارية الجديدة التي حاولت أن تفرض على ليبيا أنظمة تابعة ومقسمة. لقد كان صمام أمان للقومية العربية والإفريقية، إذ حاول عبر مبادراته ومؤتمراته أن يعيد تشكيل توازنات المنطقة بعيدًا عن الاستعمار القديم والجديد.

لكنّ الحقد الدولي، ممزوجًا بمؤامرات ماسونية عتيقة، استهدف هذا الصرح الوطني، حيث جرى تمويل ودعم فصائل داخلية بالوكالة عن قوى غربية وعربية بهدف إشاعة الفوضى، تدمير الدولة، وسرقة الثروات. لقد أُطاحت ليبيا بالجمل بما حمل، وتحولت من دولة مزدهرة إلى دولة فاشلة مقسمة، يعمها الفقر والخوف والتهجير.

قُتل القذافي في مشهد دموي لم يُخلُ من الوحشية، رمزية هذا الحدث كانت بداية عهدٍ مظلم لليبيا، اختفت فيه دولة القانون، وتحولت السيادة إلى سلعة تُباع وتُشترى بين الميليشيات والدول المتدخلة. المواطن الليبي، الذي كان يعيش برفاهية تحت ظل القذافي، وجد نفسه فجأةً يعاني من ضياع الهوية، وضياع الأمل، وفي حضيض الفوضى والقتل.

إنّ ما حصل في ليبيا لم يكن سوى فصل من فصول لعبة كونية معقدة، حيث الماسونية وشبكات النظام العالمي الجديد أظهرت وجهها القبيح، ساعية إلى إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط وإفريقيا على مقاس مصالحها، دون اعتبار للشعوب وتطلعاتها.

ختامًا، تبقى ليبيا وشعبها بأمس الحاجة إلى استعادة عزتها وكرامتها، وإعادة بناء دولة تحمي مواطنيها، وتوفر لهم الأمن والرخاء. ويمضي الوطن نحو المستقبل، حاملاً في ذاكرته تاريخًا من المجد، وصمودًا من القائد الذي حاول بصدق أن يبني وطنًا لكل الليبيين.

رحم الله معمر القذافي، وحفظ الله ليبيا وشعبها من كل مكيدة ومحنة.

الباب الرابع

سورية

هنـدسة الفوضـى وملامح المؤامـرة الأولى

هنـدسة الفوضـى

وملامح المؤامـرة الأولى

لم تكن بداية الأحداث في سوريا في العام ٢٠١١ عفوية، ولا هي نابعة من روح شعبية خالصة كما تم تسويقها في الإعلام الدولي والعربي. ما حدث في سوريا كان أحد أكثر الملفات تعقيدًا وغموضًا في مشروع الربيع العربي، وقد انكشف مع الوقت أنه جزء من مخطط طويل الأمد تقوده أيدٍ ماسونية دولية بالتنسيق مع قوى وهابية إقليمية ونظام دمشق نفسه. مؤامرة شاملة بدأت قبل أن يعلو صوت أول متظاهر، أو يُرفع أول لافتة.

ففي عام ٢٠٠٧، كان خبراء ومحللون اجتماعيون في مراكز أبحاث أوروبية مرموقة، مثل معهد ماكس بلانك ومعهد الدراسات السكانية الأوروبي، يطلقون تحذيرات جدية حول مستقبل القارة العجوز. تقاريرهم خلصت إلى أن أوروبا مقبلة على كارثة ديموغرافية في حدود عام ٢٠٥٠، إذ تشير المؤشرات إلى انخفاض كارثي في معدلات الإنجاب، وتناقص الكوادر البشرية القادرة على إبقاء اقتصادات القارة حية، مما يهدد باندثار بعض الشعوب أو تحولها إلى أقليات وسط مهاجرين.

وكانت الخلاصة صادمة: لا بقاء لأوروبا دون استيراد بشري من العالم الثالث، خصوصًا من الدول القريبة حضاريًا وجغرافيًا. مصر كانت الهدف الأول، وكانت الخطة إشعال حرب أهلية تؤدي إلى موجات نزوح ضخمة باتجاه أوروبا. لكن سرعان ما خاب ظن المهندسين حين استطاع الجيش المصري بقيادة عبد الفتاح السيسي أن يُحبط هذا المخطط، ويحمي مصر من الانزلاق إلى الهاوية.

وبفشل الخطة المصرية، انتقل التركيز إلى سوريا، البلد الأكثر تماسكًا من حيث مؤسسات الدولة، والأغنى بموقعه الجيوسياسي، والأكثر هشاشة من حيث التنوع الطائفي والعرقي. وكان بشار الأسد يعلم بكل هذا. نعم، لم يكن غافلًا عن المؤامرة، بل كان جزءًا منها، يفاوض بصمت ويعد بضمانات. بحسب تسريبات متعددة، نُقل عنه في أحد اللقاءات المغلقة قوله: "إن كنت سأخسر الحكم، فليكن على أن أخرج حيًّا مع عائلتي وأموالي، وسأسلّم البلد لمن تريدون."

لكنّ المؤامرة لا تنجح دون إشعال فتيل محلي يبدو واقعيًا... فبدأت بحادثة درعا، التي تم تضخيمها وتوظيفها.

قبيل اندلاع التظاهرات بأسابيع، أصدر النظام السوري مرسومًا بمنع المدرسات المنقبات من التدريس، في خطوة وُصفت حينها بأنها "تنظيف للبيئة التعليمية من الرموز الدينية". لم تكن الخطوة بريئة، بل كانت جزءًا من اللعبة. إحدى المدرسات في درعا تم طردها بناءً على القرار، فجمعت عددًا من طلابها القُصّر، ولقّنتهم عبارات كتبها مجهولون على الجدران، منها عبارة: "إجاك الدور يا دكتور". كان

الأطفال يرددون ما لا يفقهون، لكن اليد التي حركتهم كانت تعرف تمامًا إلى أين تسير الأمور.

ثم اختفت المعلمة فجأة، ولم يعد يُعرف لها أثر. لم يظهر اسمها في بيانات المعارضة، ولا في إعلام النظام. فهل كانت أداة صغيرة تم التخلص منها بعد انتهاء دورها؟

ومنذ تلك اللحظة، تسارعت الأحداث ككرات لهب تتدحرج. بدأت المظاهرات بالزحف من درعا إلى دوما فحمص، وكلها بعناوين إصلاحية وشعارات كرامة، لكن خلف الستار كان هناك مشروع لإعادة رسم خريطة سوريا: تفكيك البنية الاجتماعية، تصفية التيارات السنية الوسطية، وضخ الوهابية كقوة جديدة تغزو الساحة.

بدأ الإعلام المعارض حملة منظمة لتشويه مشايخ أهل السنة والجماعة، الأشاعرة والماتريدية، ممن كان لهم وجود تقليدي في نسيج المجتمع السوري، وربطهم بالنظام النصيري. من كان يرفض حمل السلاح ويدعو إلى حقن الدماء ورفض الفتنة، وُصم بالخيانة والجبن والعمالة.

أبرز من ناله هذا التشويه كان الشيخ الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي، أحد كبار علماء الشام. رغم أنه لم يكن من أعوان النظام، بل كان ينتقده في كثير من مواقفه، إلا أن مجرد رفضه للفتنة ولحمل السلاح، جعله هدفًا. وفي ٢٠١٣، اغتيل الشيخ البوطي في

مسجده بطريقة غامضة لم تُحسم حتى اليوم. قالت المعارضة إن النظام هو من قتله لأنه علم بعزمه على الانشقاق، وقال النظام إن انتحاريًا دخل وفجر نفسه في المسجد. الحقيقة طُمست، لكن دمه بقي شاهدًا على مرحلة سوداء تم فيها تصفية صوت العلماء المعتدلين.

ثم طالت الاتهامات شيخ التربية والتعليم محمود الحوت، المعروف بمدرسته الوسطية المعتدلة، لأنه رفض خطاب الكراهية، واعتبر أن البلاد تمر بفتنة عمياء، ودعا إلى التريث والتفكر لا إلى التجييش والتكفير.

المفارقة الكبرى أن التيار الوهابي، الذي لم يكن له أي جذور حقيقية في سوريا قبل الثورة، صار بين ليلة وضحاها العنوان الرئيسي للمعارضة المسلحة. فصار الانتماء العقدي يُقاس بمدى معارضتك، فإن كنت صوفيًا أو أشعريًا فأنت "شبيح"، وإن كنت وهابيًا فأنت "ثائر".

لكن من الذي ضخ هذا التيار؟ هنا تتقاطع المعلومات الاستخباراتية مع التحليلات: السعودية، عبر أذرعها الدعوية، وبتواطؤ ماسوني واضح، عملت على كنس هذا التيار من أراضيها، ودفعته إلى ساحة سوريا تحت غطاء "نصرة الثورة". الهدف لم يكن فقط إسقاط الأسد، بل خلق دولة وهابية على حدود العراق وتركيا، تكون نواة لدولة "المنقذ الموعود" كما يسوق بعضهم.

وهكذا بدأت سوريا تدخل النفق الطويل.

انفجار الميدان – درعا تشتعل.. والنار تُهيّأ لتلتهم الشام

لم يكن الميدان السوري وليد غضب لحظي، بل تفجيرًا محسوبًا لبنية اجتماعية معقدة، أُعدّت له المسرحية بعناية، وأُشعل فتيله من أضعف نقطة: درعا.

■ درعا.. المسرح الأول للنار:

في منتصف مارس ٢٠١١، دوّت الصرخة الأولى من مدينة درعا الجنوبية، القريبة من الحدود الأردنية، المحافظة التي عُرفت بكونها منبعًا للقبائل، وتربطها صلات وثيقة بالعشائر الأردنية والخليجية.

ما تم الترويج له في الإعلام آنذاك هو أن أطفالًا كتبوا عبارات مناوئة للنظام على جدران مدارسهم، منها: "إجاك الدور يا دكتور". لكن الحكاية كانت أعقد بكثير مما صُوّر.

الواقع – وفق روايات من داخل المدينة – أن المعلمة المنقبة التي تم طردها تنفيذًا للمرسوم الصادر من الأسد بمنع المنقبات من التدريس، كانت على صلة بخلية دعوية تنتمي للتيار الوهابي، تعمل منذ فترة على "تهيئة المناخ النفسي" للانفجار، واستغلت القرار

الرئاسي لإشعال النقمة الشعبية الكامنة. قامت بتلقين مجموعة من طلابها الصغار عبارات لم يدركوا معناها، ودفعتهم لكتابتها على الجدران، ثم اختفت.

بعد اعتقال الأطفال، انتشرت أنباء – بغض النظر عن دقتها – عن تعذيب الأطفال في المعتقلات، وعن تعليق أظافرهم، وهي رواية رُوجت بكثافة في الإعلام المعارض، دون تحقيق مستقل موثق.

ما هو مؤكد أن القضية لم تعالج بالحكمة. فقد واجه محافظ درعا ورئيس فرع الأمن فيها الاحتجاجات بعقلية أمنية خشنة، فأُطلقت النيران على المتظاهرين، وسقط أول الشهداء في درعا البلد، وسالت دماء حقيقية، كانت ما تنتظره الآلة الإعلامية لخلق "القداسة الثورية".

■ من حادثة فردية إلى "غضب شعبي":

ما إن سقط القتيل الأول حتى بدأ الحراك في درعا يتحول إلى تمرد عشائري، وانقسمت ولاءات القبائل، وبدأت شعارات "الحرية" تترافق مع حمل السلاح، ثم جاءت الخطب التي توقد نار الغضب من بعض المساجد، وبدأت تظهر وجوه جديدة على الساحة، منها وجوه كانت إلى عهد قريب على تماس مع أجهزة أمنية أو محسوبة على تيارات وهابية.

في الأثناء، كانت الجزيرة والبي بي سي والعربية تواكب الحدث، لا بتغطية موضوعية، بل بتضخيم مدروس: تصوير الشوارع من زوايا ضيقة لإظهارها ممتلئة، استضافة معارضين من الخارج يصفون ما يحدث بأنه "ثورة شعبية"، بث مشاهد غير مؤكدة عن مجازر في درعا دون تحقق ميداني.

وفي هذا الوقت كان النظام السوري يتحرك برعونة وغطرسة، إذ أرسل الفرقة الرابعة التابعة لماهر الأسد إلى درعا، مما فاقم النقمة، وفتح الباب أمام تحول درعا إلى رمز للثورة.

■ اتساع رقعة النيران:

مع تغطية إعلامية مشتعلة، انتقلت الاحتجاجات إلى دوما وحرستا في الغوطة، ثم حمص، فإدلب، وأرياف حلب، ثم دير الزور، ومناطق في اللاذقية. بدأت النيران تمتد بشكل يشبه المسطرة، لكن اللافت أن التظاهرات لم تتخللها رموز وطنية جامعة، بل ظهرت رايات سلفية مبكرة في بعض المظاهرات، وصيحات طائفية حادة.

وفي حين كان بعض الشباب يخرج من منطلقات مطلبية مشروعة – مثل إنهاء قانون الطوارئ وإطلاق الحريات – كانت تيارات وهابية بدأت بالظهور التدريجي في الريف، تحمل السلاح،

وتستقطب المتحمسين. بعض هذه الجماعات كان يتلقى تمويلًا من الخارج، وبعضها أُنشئ أصلاً في أقبية الاستخبارات بدول الخليج.

في مدينة حمص، كانت الشرارة أكثر اتساعًا، حيث التقت الجغرافيا الحساسة بالتنوع الطائفي، وبدأت لعبة "الاصطفاف المذهبي" تترسخ، فجُرّ أبناء المدينة إلى صراع لا يشبههم، وأخذت تفجيرات المساجد والأسواق تظهر دون فاعل معروف، ثم تتبعها حملة من الاتهامات المتبادلة.

■ شعار "السلمية" تحت المجهر:

في هذه المرحلة – أي منتصف ٢٠١١ – تم رفع شعار "سلمية سلمية"، لكن الحقيقة أن هذا الشعار كان ستارًا يغطي تحولًا تدريجيًا إلى عسكرةٍ ممنهجة ومدروسة، حيث بدأ دخول السلاح من الحدود اللبنانية، ثم الأردنية، ثم لاحقًا من تركيا.

بدأ يتشكل ما عُرف لاحقًا بـ"الجيش الحر"، لكن حتى هذا الكيان كان بلا قيادة مركزية، وبلا انضباط عقائدي أو سياسي. كان يتكون من ضباط منشقين، وثوار مستقلين، وجهاديين وهابيين متنكرين بلحى خفيفة ومصطلحات ثورية جذابة.

■ موقف النظام: الإنكار والتصعيد

الرئيس بشار الأسد تأخر في الظهور الإعلامي، وعندما خرج، بدا منفصلًا عن الواقع، يتحدث عن "مؤامرة كونية" لكنه لا يعترف بوجود مطالب داخلية حقيقية. ومع ذلك، لم تكن هذه المؤامرة كذبة، بل كانت نصف الحقيقة: نعم هناك مؤامرة، لكن النظام نفسه جزء منها، أو على الأقل شريك في رسم خطوطها.

كانت أروقة النظام تعلم أن تفكيك الدولة السورية سيفضي إلى تغيير وجه المنطقة، لكن القيادة فضّلت خيار "الكل أو لا شيء"، وكان الخيار الوحيد على الطاولة: سحق التمرد بالقوة، ولو احترقت البلاد.

■ بداية شيطنة الرموز:

في هذه اللحظة الحساسة، بدأ التصعيد الإعلامي ضد رموز أهل السنة التقليديين، وخصوصًا العلماء الصوفيين والأشاعرة. فصار الشيخ البوطي "شبيحًا"، والشيخ الحوت "جبانًا"، وكل من دعا لحقن الدماء "خائنًا". في المقابل، بدأ تضخيم "مشايخ السلفية الجهادية" وتصويرهم كمخلصين، بينما كانوا أدوات في مؤامرة أكبر.

انفجار الميدان

انفجار الميدان لم يكن ناتجًا عن صدفة تاريخية، ولا عن رغبة شعبية خالصة بالتغيير، بل كان حصيلة تداخلات:

- **رغبة دولية بإعادة رسم الشرق الأوسط.**
- **دفع خليجي لتصدير التيارات الوهابية بعيدًا عن الداخل السعودي.**
- **استغلال النظام السوري لحركة الشارع في مواجهة خصومه داخل الجيش والأجهزة.**
- **إعلام ممول ضخّم الغضب وحوّله إلى إعصار دموي.**
- **ونقمة شعبية نابعة من قمع طويل، اختُطفت منذ اللحظة الأولى.**
- **وهكذا... بدأت "الثورة" تتحول إلى حرب كونية على أرض واحدة.**
- **صعود الوهابيين والميليشيات – من "الجيش الحر" إلى أمراء الحرب**

لم تمر سوى شهور قليلة على بداية الحراك السوري حتى بدأت تتكشف النوايا، وتتغير اللغة، وتتحول الميادين من شعارات "حرية" و"كرامة" إلى رايات سوداء ولحى كثّة وهتافات تحمل رائحة الدماء والفتاوى. كانت الوجوه تتغير والنداءات تتبدل، وكأن "الثورة" خرجت من أيدي أبنائها لتقع في قبضة من لا يعرفون معنى الوطن.

■ بداية التفكك.. أين ذهب الجيش الحر؟

الكيان الذي سُمّي "الجيش السوري الحر" نشأ في أواخر عام ٢٠١١ من بقايا ضباط منشقين، وعدد من المدنيين المسلحين، وكان في بداياته يحمل طابعًا عامًا غير أيديولوجي. لكن هذا الكيان لم يكن جيشًا بالمعنى المؤسسي، بل مجرد مظلة فضفاضة ضمت تشكيلات متنافرة التوجهات، متضاربة الولاءات، لا يجمعها عقيدة قتالية موحدة، ولا هدف سياسي واضح.

فبعض الكتائب كانت تنسق مباشرة مع استخبارات تركية وقطرية، وبعضها الآخر يتلقى تمويلًا من سلفيين كويتيين وسعوديين، وآخرون لا هدف لهم إلا إسقاط النظام بأي ثمن، ولو تمزقت سوريا كلها.

مع الوقت، بدأ "الجيش الحر" يتفكك، ليس فقط بفعل الضربات التي تلقاها من قوات النظام، ولكن بسبب الاختراق المنهجي من قبل التيارات الجهادية الوهابية، التي بدأت تتسلل بخبث إلى بنيته، وتُعيد

تشكيله من الداخل، وتُغري عناصره بالمال والسلاح والسيارات والرايات والشعارات.

■ السلفية الجهادية تخرج من الكهوف

في بداية ٢٠١٢، بدأت تظهر ملامح واضحة لتشكل تيارات وهابية قتالية في سوريا، تحمل أسماء براقة لكنها تحمل فكرًا مأزومًا مدمرًا. ظهرت كتائب أحرار الشام، وصقور الشام، ثم لاحقًا جبهة النصرة، وجيش الإسلام، وغيرها من الفصائل التي أخذت طابعًا سلفيًا جهاديًا، وتلقت تمويلًا ضخمًا من دول الخليج، ودعمًا لوجستيًا عبر الحدود التركية.

بعض هذه الجماعات كان من صلب القاعدة، وبعضها جاء لاحقًا من العراق بعد الانسحاب الأميركي، وبعضها صُنع صناعات استخباراتية خليجية لتُقاتل بدلًا من الجيوش، وتجعل من سوريا ساحة تصفية حسابات عقائدية ومذهبية.

رايات "لا إله إلا الله" بدأت تطغى على الأعلام الوطنية، والخطب في المساجد المحررة لم تكن تتحدث عن "سوريا"، بل عن "دار الكفر" و"الجهاد في سبيل الله" و"إقامة الشريعة" و"إسقاط الطواغيت". لم تكن هناك دولة يُراد بناؤها، بل "إمارة" يُراد إعلانها، وسكاكين تُعدّ لنحر كل من يعارض مشروع "التمكين".

■ تمويل خارجي.. وجهاد عالمي على الأرض السورية

تمتعت هذه الجماعات بتمويل غير مسبوق. فحملات التبرع العلنية من الكويت وقطر والسعودية كانت تُبث على الهواء مباشرة: "أرسل الآن ١٠٠ دولار لتجهز مجاهدًا"، "تبرع بـ٥٠٠ لتشتري لهم بندقية"، بل كانت بعض الجمعيات الدينية الكبرى، ذات الصلة الرسمية، تجمع الأموال على المنابر وتعلنها صراحة: "سوريا أرض الرباط".

تركيا كانت الممر الآمن، وكانت الاستخبارات التركية (الميت) هي من يدير التنقلات، وينسق دخول القادة والسلاح، ويمنح التسهيلات اللوجستية لمعسكرات التدريب، ويُشرف على قنوات الدعم الميداني.

وإذ ذاك، تحولت الحدود الشمالية لسوريا إلى "بازار دولي للجهاد"، تُستقبل فيه عناصر من الشيشان، وأفغانستان، وتونس، واليمن، ومصر، ودول أوروبا الغربية! جاؤوا لا حبًا في الشعب السوري، بل طمعًا في راية، أو مشروع خلافة، أو تذكرة إلى "الجنة" على أنقاض وطن محترق.

■ الدولة تُفكك.. بأيدٍ تدعي الإسلام

كانت القرى والمدن تُحرر من النظام، لكن بدلًا من أن تُبنى فيها سلطة مدنية، كانت تقع تحت رحمة أحد "الأمراء". في كل مدينة "قاض شرعي"، وفي كل حي "أمير"، وفي كل سوق "هيئة حسبة"،

يُجلد الناس فيها بتهم "الاختلاط" و"ترك الصلاة"، بينما تُنهب المحال، وتُحرق المدارس، وتُغتال الشخصيات الوطنية.

وفي ظل هذه الفوضى، باتت المؤسسات البديلة ليست مدارس أو محاكم أو مراكز شرطة، بل "معسكرات تدريب"، و"هيئات شرعية"، و"كتائب استتابة"، تتبع كلها إما لجبهة النصرة، أو جيش الإسلام، أو فصائل أخرى لا تقل تطرفًا، كان قادتها يفتون بقتل المخالف، وتكفير "العلوي"، واتهام الصوفي بأنه "مشرك"، بل وقتل من يدعو إلى وحدة سوريا بوصفه "عميلاً للنظام".

■ سقوط المدن واحدة تلو الأخرى

حلب، المدينة التي كانت يومًا العاصمة الاقتصادية لسوريا، بدأت تسقط تدريجيًا في يد الجماعات المسلحة. لكن بدلًا من أن تُحكم بعقل الدولة، وقعت تحت صراعات "لواء التوحيد"، و"جبهة النصرة"، ثم لاحقًا "داعش". المصانع نُهبت، والكنائس دُمّرت، والأسواق القديمة أُحرقت، وتهجّر الآلاف من أبنائها.

الرقة، التي لم تكن يومًا مدينة ذات ثقل سياسي، تحولت في ٢٠١٣ إلى عاصمة لـ"الخلافة الإسلامية"، ترفع فيها رايات سوداء، ويُجلد فيها الناس علنًا، وتُباع النساء في "أسواق النخاسة". من الرقة انطلقت داعش في مشروعها لتقسيم سوريا والعراق، مستغلة الأرض المحروقة التي صنعها الربيع.

إدلب وريف دمشق ودير الزور، كل منطقة باتت تحت سلطة ميليشيا منفصلة، وكل ميليشيا تتلقى تعليماتها من دولة مختلفة، وبدل أن يكون العدو هو الاحتلال أو التقسيم، أصبح العدو "الفرقة الأخرى".

■ من الثورة إلى الفتنة

ما بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٥، تحولت الثورة من حركة احتجاج إلى ساحة صراع مذهبي. لم تعد سوريا وطنًا، بل "أرض رباط"، وتحول العدو من "نظام مستبد" إلى كل من يعارض الفكر الوهابي. زُرعت الفتنة بين الطوائف، وشُحن الناس بالكراهية، حتى صارت المدن تُقسم طائفيًا، والدم السوري يُستباح بلا رادع.

وكل هذا، تم تحت أنظار العالم، وبتمويل واضح من الدول التي ادّعت دعم "الربيع"، بينما كانت في الواقع تستخدم سوريا كمسرح لتصفية حسابات عقائدية وتاريخية.

"ظهور النصرة وداعش: كيف انقلب الحلم إلى كابوس"

في ربيع الدم: عندما تصدّعت الثورة من الداخل

مع اشتداد قبضة النظام السوري وازدياد قمعه للثوار والمدنيين، كانت البلاد تغلي كالمرجل، والناس تبحث عن أي قوة تحميها أو ترد عنها بطش الأسد وأجهزته. لم تكن المشاعر الإسلامية غريبة عن هذا

المشهد، بل كانت حاضرة منذ البداية في نفوس كثير من الثائرين الذين وجدوا في الإسلام ملاذًا وهويةً في وجه طغيان علماني مستبدّ. لكن ما حدث لاحقًا لم يكن ببساطة "أسلمة للثورة"، بل كان تحوّلًا عميقًا ومعقدًا في طبيعة القوى الفاعلة على الأرض، مسارًا تدريجيًا نحو تطرفٍ غير مسبوق.

أول الطلائع: جبهة النصرة تدخل المسرح

في أواخر ٢٠١١، بدأ اسم "جبهة النصرة لأهل الشام" يظهر بخجل في البيانات المتداولة، دون أن يعرف كثير من السوريين من يقف خلفه. كانت الجبهة أشبه بطيف غامض، يُعلن مسؤوليته عن تفجيرات نوعية ضد مراكز الأمن، ثم يختفي في الظلّ. بمرور الوقت، بدأ صوتها يعلو، وقدّمت نفسها كتنظيم جهادي هدفه "نصرة أهل الشام ضد طغيان النظام النصيري".

لم يمض وقت طويل حتى تكشّف أن الجبهة ليست سوى فرع من تنظيم القاعدة، ويديرها رجل غامض يُدعى "أبو محمد الجولاني"، الذي قدِم من العراق حيث حارب مع "دولة العراق الإسلامية". مع ذلك، وجدت الجبهة قبولًا نسبيًا في بعض المناطق بسبب فعاليتها القتالية وانضباط عناصرها مقارنة بفوضى بعض فصائل "الجيش الحر". وقد استغلت هذا القبول لبناء قاعدة شعبية وتوسيع نفوذها تدريجيًا، لا سيما في إدلب وحلب وبعض أرياف حماة ودرعا.

دولة البغدادي تتدخّل: إعلان الخلافة يبدأ من سوريا

في ٢٠١٣، وقعت المفاجأة: زعيم "دولة العراق الإسلامية"، أبو بكر البغدادي، أعلن في تسجيل صوتي دمج "جبهة النصرة" مع تنظيمه، وتأسيس "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش). لكن الجولاني رفض هذا الإعلان، وأعلن ولاءه لزعيم تنظيم القاعدة، أيمن الظواهري. اندلع الصراع مباشرة بين الطرفين، وبدأت معارك دامية بين مقاتلي داعش من جهة، وجبهة النصرة والفصائل الأخرى من جهة ثانية، خصوصًا في شمال سوريا.

ومع دخول عام ٢٠١٤، كان تنظيم داعش قد فرض سيطرته على مدينة الرقة بعد معارك دموية، وجعل منها عاصمة دولته. وسرعان ما اجتاح دير الزور والبوكمال، ثم تسلل إلى ريف حلب الشرقي. ومع استغلال الفراغ الأمني في المناطق المحررة، ارتكب فظائع صادمة: قطع رؤوس، صلب، جلد، فرض قوانين متشددة، وصادر الممتلكات، ما أثار رعب السكان، ودفع كثيرين إلى الهرب من "دولة الخلافة" الجديدة.

سؤال الهويّة: من ثوّار إلى "مرتدين"؟

ما أحدثته النصرة وداعش لم يكن مجرد تغيير في ميزان القوى، بل انقلاب في الهوية. الثوار الذين خرجوا مطالبين بالحرية والكرامة أصبحوا في نظر داعش "مرتدين"، والفصائل التي حملت السلاح

للدفاع عن المدنيين أصبحت هدفًا مشروعًا. فكانت معارك داعش ضد فصائل الثورة أشرس من معاركها ضد النظام، وكأن مشروعها لم يكن أبدًا إسقاط الأسد بل ابتلاع الثورة وتحويلها إلى بوابة لحكم شمولي تكفيري لا يقل وحشية عن النظام ذاته.

وفي خضم هذا الصراع، كانت جبهة النصرة تتقلب بين ولائها لتنظيم القاعدة ومحاولتها التماهي مع المحيط الثوري. ففي مناطق معينة، قدمت خدمات مدنية، وشاركت في المعارك ضد النظام، وتجنبت الاصطدام مع الناس، لكنها في باطنها كانت تحفر عميقًا لبناء سلطة موازية، مدعومة بعقيدة جهادية لا تؤمن بالديمقراطية ولا بالتعددية، بل ترى في الثورة مجرد سلم للوصول إلى إمارة إسلامية.

إغتيال الحلم

الثورة تقع بين سندان الأسد ومطرقة الجهاديين

مع تصاعد قوة داعش وازدياد تطرف النصرة، أصبح الثوار بين فكين قاتلين. من جهة، كانت طائرات النظام تدمّر المدن بلا رحمة، ومن جهة أخرى، كانت الجماعات الجهادية تصادر القرار وتغتال كل من لا يتفق معها فكريًا أو عسكريًا. استُهدِف النشطاء المدنيون، واغتيل الصحفيون والمثقفون، وأغلقت مكاتب المجالس المحلية، وتحولت مناطق الثورة إلى بؤر للفوضى والخوف والدم.

وهكذا، تحوّل الحلم السوري إلى كابوس مزدوج. لم يعد أحد يثق بأي جهة. ضاعت البوصلة، وتفرّقت الصفوف، وانشغل الجميع بحروب داخلية أنهكت الثورة واستنزفتها حتى كادت تلفظ أنفاسها.

إرث ثقيل: ما بعد داعش والنصرة

ما زال السوريون حتى اليوم يدفعون ثمن صعود هذه الجماعات، التي أتاحت للنظام ذريعة لتشويه الثورة في الإعلام الدولي، ودفعت كثيرًا من الدول إلى تغيير موقفها، وشرعنة تدخلات لم تكن لتُقبل لولا

فزاعة "الإرهاب". وفي الوقت الذي يتقلّص فيه حضور داعش ميدانيًا، تتواصل معاناة السوريين من آثاره: المآسي الاجتماعية، الشقاق الثوري، والدمار السياسي والمعنوي.

وهكذا، من قلب الثورة خرجت وحوش لم تُولد في الميدان السوري، بل زُرعت فيه وزرعت فيه السُمّ، وحصدت معه أحلام أمة بأسرها.

تصفية قادة الثورة المعتدلين

حينما اشتعلت جذوة الثورة السورية، كان من الطبيعي أن يتقدم الصفوف رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه، قادة من عمق الأرض السورية، لم يأتوا من فنادق السياسة، ولا من غرف البث الإعلامي، بل خرجوا من بين البيوت المهدّمة والمآذن المنكوبة والمخيمات التي أكلت الجوع والبرد. هؤلاء القادة كانوا أبناء الثورة بحق، لا يدينون بالولاء إلا للثورة، ولا يسيرون إلا على بوصلة كرامة الشعب السوري.

لكن لم يكن في مخططات أمراء الحرب الجدد، ولا في أجندات القوى الدولية والإقليمية، مكان لهؤلاء القادة. فالثورة حين تكون وطنية خالصة، تصبح خطراً على الجميع: على الأنظمة المستبدة، وعلى الاحتلالات المقنّعة، وعلى مشاريع التقسيم، وعلى تجار الدماء والمزايدين.

ومن هنا بدأ فصل التصفية، الصامت حيناً، والدموي أحيانًا كثيرة. ليس برصاص النظام وحده، بل أحيانًا بأيدٍ خرجت من رحم الثورة نفسها، وقد لوثت أصابعها بالمكر أو المال أو الأجندات الغريبة.

عبد القادر الصالح.. أيقونة الجيش الحر

كان "عبد القادر الصالح" (حجي مارع) ابن حلب الشهباء، اسماً يثير في قلوب السوريين الطمأنينة، وفي نفوس الطغاة والفاسدين الخوف. رجل بسيط، تاجر زراعي من ريف حلب، انضم إلى الثورة بوعي فطري، وقيادة ملهمة. لم يكن عسكريًا محترفًا، لكنه استطاع توحيد عشرات الكتائب تحت لواء "لواء التوحيد"، الذي شكّل أبرز ملامح الجيش الحر في الشمال.

في نوفمبر ٢٠١٣، وأثناء وجوده في مدرسة المشاة قرب حلب، تعرّض المكان لغارة جوية مركّزة. كانت الإصابة مدمّرة، وتوفي متأثرًا بجراحه بعد ساعات.

لكن تساؤلات كثيرة بقيت عالقة:

- **لماذا لم يُؤمَّن له حماية رغم حساسية موقعه؟**
- **لماذا كانت إحداثيات مكانه معلومة بدقة لطيران النظام؟**
- **وهل حقًا لم يكن هناك اختراق من أطراف أخرى أرادت تغييب هذا القائد المعتدل؟**

الجواب لم يأتِ صريحًا، لكن الكثيرين قرأوا مقتله كأول علامة على نهاية زمن القادة الثوريين المستقلين، وبداية زمن الولاءات المتشظية.

العقيد يوسف الجادر "أبو فرات".. العسكري الثائر

العقيد يوسف الجادر، المعروف بلقبه "أبو فرات"، كان من أبرز الضباط المنشقين عن جيش النظام. رجل صاحب خلفية عسكرية، لكنه لم يفقد إنسانيته. وقد اشتهر بمقاطع الفيديو التي كانت تظهره مفعمًا بالحماس والنبل في آن واحد.

عُرف بخطابه الشهير بعد تحرير مدرسة المشاة عام ٢٠١٢، حين قال والدمعة في عينيه:

"حررنا المدرسة، لكنني حزين على الطرفين، على كل قطرة دم سالت، هذه بلادنا جميعًا!"

قتل أبو فرات في معارك تحرير المدرسة نفسها، بعد ساعات من تحريرها. والطريقة التي قُتل بها، والقذيفة التي استهدفته تحديدًا، أثارت شكوكا كثيرة. بعض من كانوا حوله ظلوا على قيد الحياة، رغم تمركزهم في ذات الموقع المكشوف.

كان أبو فرات رمزًا لقائد يملك الشرعية الثورية والعسكرية في آن واحد، وقادر على جمع الناس لا تفريقهم، وهي صفات لم تكن محبّبة لمن أرادوا تحويل الثورة إلى دويلات وساحات تصفية حسابات.

التصفية... سياسة أم نتيجة؟

لم يكن الأمر مجرد استهداف عشوائي. بل بدا أن هناك سياسة لتفريغ الساحة من القادة المستقلين، الذين لا يتبعون لا لتركيا، ولا لقطر، ولا لأمريكا، ولا لأي جماعة متطرفة. رجال لا يوالون الخارج ولا يقبلون التطرف، ولا يهادنون النظام، ولا يثقون في الروس أو الإيرانيين.

بالتوازي مع تصفية هؤلاء، كانت شخصيات أخرى تتقدم الواجهة، ممن يمتلكون المال أو العلاقات أو الدعم اللوجستي، أو الولاء الأعمى لجهات خارجية. فُتح الباب واسعًا لأمراء الحرب، وللواجهات الدينية المسيسة، وللقادة المدجّنين.

قادة آخرون على الطريق

لم يكن عبد القادر وأبو فرات وحدهم. بل تبعهم عشرات من القادة الذين اختفوا فجأة، أو تم اغتيالهم بعبوات ناسفة مجهولة، أو ماتوا في "ظروف غامضة":

جمال معروف، قائد جبهة ثوار سوريا، تم تهميشه ثم قُضي على فصيله بعد صدامات مع جبهة النصرة.

زهران علوش، رغم اختلاف كثيرين معه، فقد كان من آخر القادة الأقوياء الذين يمتلكون قاعدة شعبية واسعة، وقد اغتيل بغارة جوية دقيقة استهدفته وهو في موقع مدني غير مكشوف، وسط اتهامات بتورط أكثر من طرف في كشف موقعه.

حسان عبود (أبو عبد الله الحموي)، قائد حركة أحرار الشام، قضى في تفجير استهدف اجتماعًا كاملًا لقيادة الحركة، في ما وُصف بأنه "اجتماع تصفية استراتيجية".

من بعدهم؟

من بعد هؤلاء، لم يبق إلا القادة المصطنعين، أو أولئك الذين لا يملكون وزنًا شعبيًا ولا مشروعًا وطنيًا. وتحولت الثورة إلى ساحات نزاع بين من يحملون أجندات متناقضة، وفُرض على الميدان وجوه لا تمثل الشعب، ولا تحمل همومه.

صارت القاعدة: كلما كان القائد صادقًا، مستقلاً، غير تابع، كان عمره أقصر.

وبذلك، تم القضاء على رمزية الثورة، وتحولت من ثورة شعب إلى حرب نفوذ.

التحوّل إلى حرب تفويض بالوكالة

ما إن بدأ غبار المعارك الأولى بالانقشاع قليلًا، حتى انكشف مشهد جديد تمامًا: لم تعد الثورة السورية معركة بين نظام استبدادي وشعب انتفض عليه، بل تحولت شيئًا فشيئًا إلى ساحة صراع دولي وإقليمي، و"حرب تفويض بالوكالة" تديرها أطراف خارجية، وتدفع ثمنها دماء السوريين وأرواحهم ومستقبل وطنهم.

بداية التدويل: حين تكلمت المدافع بلهجات متعددة

مع العام ٢٠١٣، بدأت الثورة السورية تتخلّى عن وحدتها الأولى. كان سقوط مدينة الرقة أول مؤشر على أن الفراغ الذي سيخلّفه تراجع النظام لن يُملأ بالضرورة بقوى الثورة، بل بقوى أخرى أكثر استعدادًا وتسليحًا وتمويلًا، لكن لا تحمل بالضرورة أجندة وطنية.

دخلت إيران على الخط منذ اللحظة الأولى، من خلال خبرائها العسكريين ومستشاري الحرس الثوري، لكن تدخلها لم يكن كافيًا

وحده. ما لبث أن ظهرت الميليشيات الطائفية العابرة للحدود ـــ من "حزب الله" اللبناني إلى "عصائب أهل الحق" و"النجباء" و"فاطميون" و"زينبيون"، حتى أصبحت سوريا ساحة حرب طائفية لا تشبه ثورتها الأولى التي انطلقت بشعار "واحد واحد، الشعب السوري واحد".

وفي المقابل، لم تتأخر دول الخليج وتركيا عن الدخول في اللعبة، لكن كلٌ وفق حساباته الخاصة. باتت فصائل الثورة تتلقى دعمًا مشروطًا، وأحيانًا متضاربًا، بحسب الهوى الإقليمي. ما بين من يريد مشروعًا إسلاميًا على النمط الإخواني، ومن يريد توظيف الفصائل كورقة ضغط على إيران، ومن يريد فقط إطالة أمد النزاع لاستنزاف المحور المعادي ـــ ضاعت البوصلة.

الصراع الدولي: أمريكا تتردد، وروسيا تتقدّم

تأرجحت الولايات المتحدة طويلًا، تارةً تهدد، وتارةً تتحدث عن خطوط حمراء، ثم ما تلبث أن تتراجع. لم تكن واشنطن تسعى لحسم الصراع بل لإدارته. لم ترد إسقاط النظام، بل أرادت "إعادة ضبطه" كي لا ينفلت عقد البلاد وتسقط في يد قوى لا تسيطر عليها. فأبقت على النظام أحيانًا، واستثمرت في بعض فصائل المعارضة أحيانًا، وراوغت الجميع دائمًا.

أما روسيا، فدخلت بشكل حاسم في أواخر ٢٠١٥، وجعلت من سوريا ساحة اختبار لأسلحتها الجديدة، ورسالةً لواشنطن بأنها لا تزال لاعبًا دوليًا لا يمكن تجاوزه. استأجرت قواعد، ووقعت اتفاقيات، وقصفت بالحديد والنار، ثم فتحت باب المفاوضات حين أحكمت الأرض من الجو.

أمراء الحرب والفصائل الوكيلة: سلاح الخارج مقابل القرار

خضعت أغلب الفصائل لما يُعرف بـ"غرفة الموك" في الجنوب، و"غرفة الدعم التركي – القطري – السعودي" في الشمال. كل فصيل بات يرفع شعار الجهة الممولة، ويحارب باسمها، ويعادي من يعاديها. وغاب المشروع الوطني الجامع، وانقسمت الجغرافيا بين أمراء حرب، كلٌّ يملك سلاحًا وتمويلًا وخطًا ساخنًا مع داعمه.

ظهرت صراعات داخلية بين الفصائل نفسها، ليس بسبب خلاف في الهدف، بل بسبب التنافس على التمويل أو مناطق النفوذ. وتحولت الثورة، أو ما تبقّى منها، إلى نموذج لحرب بالوكالة، يُسفك فيها الدم السوري لإيصال رسائل إقليمية ودولية.

من تحرير المدن إلى صفقات الاستسلام

تحولت استراتيجية النظام وداعميه إلى "المصالحات" التي لم تكن سوى استسلامات قسرية تحت ضغط القصف الروسي والتجويع والحصار. وبدأت المناطق تتساقط واحدة تلو الأخرى: داريا، ثم حلب،

ثم الغوطة الشرقية، فدرعا، وكلها باتت ضحيةً لاتفاقات تدار في عواصم، لا في غرف قيادة الثورة.

وفي كل مرة، كانت الفصائل تُجبر على القبول، بعد أن يُسحب دعمها أو يُقطع عنها السلاح أو تُشترى قياداتها. هكذا تحولت الثورة من كيان شعبي مقاوم، إلى رقعة شطرنج بيد اللاعبين الإقليميين والدوليين.

هل انتهت الثورة؟ أم بدأت الحرب؟

بهذا التحوّل الجذري، فقدت الثورة هويتها الأولى، وذابت تحت عناوين طائفية، وتنظيمات عابرة للحدود، ومشاريع سياسية لا تمُتّ إلى طموحات الشعب السوري بصلة. لم تكن هذه النهاية، لكنها كانت بداية شكلٍ جديد من الصراع: صراع لا يملك فيه السوريون من أمرهم شيئًا، ولا يُدار من تراب بلادهم، بل من عواصم بعيدة، تحدد من يحكم ومن يُنفى، من يُسلّح ومن يُجرد.

"تحرير سوريا"... انقلاب الحسابات وضربة تحت الحزام

■ اللحظة التي انقلب فيها كل شيء

في أواخر عام ٢٠٢٤، لم يكن أحد يتوقع أن تندفع الأحداث بهذا الشكل الجنوني. كانت الثورة في طريقها إلى التصفية النهائية. القوى الدولية سلّمت بالأمر الواقع، وتركيا – راعية المعارضة – كانت تستعد

لغلق الملف، ليس بانتصار الثورة، بل بإعادة تعويم الأسد. الكل كان يتهيأ لمشهد النهاية: استسلام مدروس، وتطبيع شكلي، وتقاسم نفوذ بين روسيا وإيران وتركيا.

لكن ما لم يحسب له أحد حساب، هو أن أحد اللاعبين في الميدان، الذي لطالما اتُهم بأنه مجرد أداة ضمن المشروع التركي، سيتمرّد على اللعبة ذاتها.

فجأة، صرخ الجولاني: "لا، لن نُسلَّم، ولن نستسلم!"

■ الصفقة التركية – الأسدية: خنجر فى الظهر

بدأت تركيا تتحرك بسرية تامة منذ ربيع ٢٠٢٤. كان أردوغان، المُنهك سياسيًا واقتصاديًا، بحاجة إلى تهدئة ملف سوريا نهائيًا، لا سيما بعد تصاعد المعارضة الداخلية التي جعلت ملف اللاجئين السوريين ورقة ضغط عليه. فكانت الخطة: تطبيع شامل مع الأسد مهما كان الثمن.

لكن ما عُرض على نظام الأسد لم يكن مجرد إعادة علاقات:

تسليم إدلب وريف حلب وريف اللاذقية كاملًا.

تصفية قادة الجيش الوطني وهيئة تحرير الشام وتسليمهم للنظام.

تسليم عشرات الآلاف من المطلوبين، من مدنيين ومقاتلين، إلى أفرع المخابرات السورية.

إعادة اللاجئين قسرًا، مع قوائم جاهزة للتصفية والاعتقال.

وكانت التغطية الإعلامية المُرتبة جاهزة: "مصالحة وطنية شاملة"، "تسوية تاريخية تنهي الحرب"، و"عودة الدولة لممارسة السيادة".

في المقابل، سيضمن الأسد الحد من دعم حزب العمال الكردستاني، واستئناف العلاقات مع أنقرة، ومنح الشركات التركية امتيازات اقتصادية ضخمة في إعادة الإعمار.

ظاهريًا، صفقة رابحة. لكن في جوهرها: خيانة مكتملة الأركان.

■ غضب الجولاني.. وتمرد على الأوامر

ما إن وصلت تفاصيل الصفقة إلى أحمد الشرع (الجولاني)، حتى أعلن حالة الطوارئ في إدلب. الرجل كان يعلم أن رأسه هو الثمن الأول للصفقة، ومعه آلاف من رجاله، وملايين من اللاجئين الذين لا ملجأ لهم سوى إدلب.

أرسل الوفود إلى أنقرة. ترجاهم، هدّدهم، حذّرهم من أن أي مصافحة مع الأسد هي مصافحة على جثث السوريين.

لكن الجواب التركي كان صادمًا: "القرار اتُخذ. لن نستطيع الاستمرار بحمايتكم. اللعبة انتهت."

ساعتها، اتخذ الجولاني قرارًا مصيريًا: التحرك دون إذن أنقرة، بل ضد إرادتها.

■ الاستعدادات السرية: ساعة الصفر

في الخفاء، بدأت هيئة تحرير الشام بإعادة هيكلة صفوفها، ونسج تحالفات جديدة، أبرزها:

التحالف مع فصائل منشقة من الجيش الوطني شعرت بالخيانة.

دعم خفي من بعض شبكات الإسلاميين الغاضبين من التصفية الدولية.

توحيد الإعلام الثوري تحت خطاب "المواجهة المصيرية".

فتح باب التعبئة الشعبية في المخيمات والمناطق المحررة.

في الوقت نفسه، تسارعت تحركات غريبة على مستوى النظام:

إفراغ بعض القطعات من العاصمة.

إرسال أسر كبار المسؤولين إلى الساحل.

اختفاء مفاجئ لعدد من ضباط "الفرقة الرابعة".

شيء ما كان يُطبخ... لكنه لم يُفهم إلا لاحقًا.

■ الهروب الكبير: الأسد يُخلي من دمشق

في ٧ ديسمبر ٢٠٢٤، أقلعت طائرة روسية خاصة من مطار المزة العسكري. على متنها:

بشار الأسد وأسرته.

اللواء ماهر الأسد.

عدد محدود من الضباط الروس والإيرانيين.

تم تأمينهم إلى قاعدة عسكرية في شبه جزيرة القرم، بغطاء روسي، لكن بأوامر أعلى من موسكو نفسها.

من أين جاءت الأوامر؟ من تحالف غريب:

الماسونية العالمية: التي رأت أن الأسد أدى مهمته وانتهى.\n- أذرع استخباراتية خليجية: أرادت تصفية المشروع الجهادي داخل سوريا بتسليم دمشق لجهة قابلة للضبط.\n- إسرائيل: التي طلبت إحداثيات الأسلحة الكيميائية والصواريخ الدقيقة، وتم تزويدها بها مباشرة.

كل شيء كان مرتّبًا: انسحاب الأسد، فراغ مقصود، وضربات جوية تُمهد لمرحلة جديدة.

■ الضربات الإسرائيلية تُفجّر العاصمة

في ٩ ديسمبر، بدأت أكبر حملة قصف جوي إسرائيلي على دمشق منذ عام ٢٠١١:

تم استهداف ٤٣ موقعًا حساسًا، بينها مقرات البحوث العلمية، ومخازن الكيماوي، ومراكز الاتصالات السيادية.\n- تم تعطيل الدفاعات الجوية، وقطع الكهرباء، وإفراغ العاصمة من قوات النخبة.

في غضون ساعات، انسحبت القوات النظامية من جنوب دمشق وشمالها.

في ١٠ ديسمبر، دخلت قوات هيئة تحرير الشام إلى قلب دمشق، مدعومة من الأهالي الغاضبين، ومن فصائل عسكرية سابقة.

لم يُطلق رصاص يُذكر.

■ صدمة تركيا... وانهيار الحسابات

أنقرة فوجئت بالمشهد:

الجولاني أصبح الحاكم الفعلي للعاصمة.

صفقة التسليم انهارت.

نفوذها في إدلب بات مهددًا.

روسيا انسحبت تكتيكيًا، وإيران فقدت مواقعها بفعل القصف.

تركيا أمام خيارين:

١_ دعم الجولاني (عدوها التقليدي) تجنبًا للانفجار.

٢_ التدخل عسكريًا وخسارة ما تبقى من الشمال السوري.

فاختارت المراقبة... والصمت.

■ "تحرير" أم "ترتيب جديد"؟ ما جرى خلف الستار

هل ما جرى كان انتصارًا للثورة؟ أم إعادة ضبط للملف السوري بأدوات جديدة؟

من زاوية ما، بدا أن الجولاني تحرّك بعفوية ثورية، مدفوعًا بشعور بالخذلان. لكن من زاوية أخرى، لم تكن المساحة مفتوحة بهذا الشكل إلا بإرادة دولية:

انسحاب الأسد لم يكن هروبًا، بل إخراجًا وظيفيًا محسوبًا.

الضربات الإسرائيلية كانت جزءًا من الترتيب الجديد.

السماح للجولاني بالدخول إلى دمشق كان مشروطًا... ومؤقتًا.

وهكذا، دخلت سوريا إلى مرحلة جديدة، بلا بشار، لكن ليس بالضرورة بسلطة ثورية حقيقية.

سُمّي ما حدث "تحريرًا"، لكنه كان، في نظر البعض، مجرد تغيير في أقنعة المحتلين.

وصول الوهابيين إلى السلطة في سوريا

من الثورة إلى الإقصاء

حين بدأت الثورة السورية، كانت المساجد منابر للحق، تعجّ بأصوات الدعاء والرجاء والتكبيرات، وكان العلماء والمشايخ منارات يهتدي بها الناس في ظلمات القهر والخذلان. لم يكن الميدان آنذاك يعرف الفرق بين سلفي وصوفي، ولا بين أشعري أو أثري، ولا بين عالم تقليدي وآخر إصلاحي. وحدها الدماء التي نزفت كانت تُجمع بينها كلمة "حرية" وصرخة "الله أكبر" التي لا تخضع إلا لله.

لكن ما إن بدأت الثورة تسير على أقدام من خارج جسدها، حتى سُرقت، مرة باسم السياسة، ومرة باسم الدين.

جاءت اللحظة التي ظنّ فيها أهل حلب وريفها أن زمام الأمور عاد إليهم، بعد أن تقهقرت السلطة الأسدية عن مساحات واسعة من الشمال. لكن الذي حدث لم يكن تحريرًا كاملًا بقدر ما كان تبادلًا للقبضات الحديدية. فبدل أن يكون للميدان قراره المستقل، اقتحمه خطاب مستورد، يتكئ على فتاوى الصحراء، ويقدّس النقل المجتزأ، ويعادي كل ما يخالفه، ولو كان عمقًا علميًا عمره قرون.

وصل الوهابيون ـ تحت رايات مختلفة، تارة باسم "المنهج السلفي الصحيح"، وتارة تحت مظلة "أنصار التوحيد"، وتارة بثوب الفصائل المسلحة التي انشقت عن غيرها ـ وبثوا فكرهم في مفاصل حساسة من الحياة الدينية في الشمال المحرر، خصوصًا في حلب وما حولها. ومع الوقت، بدأت معالم ما يشبه السلطة الدينية الجديدة بالتشكل، سلطة لم تعترف بالتراث الفقهي الذي بناه علماء بلاد الشام على مر العصور، ولم تحترم المؤسسات التقليدية التي خرّجت الأجيال، بل أعلنت عليها الحرب.

إقصاء العلماء بحجج سياسية ودينية

أطلق الوهابيون معركتهم الأولى ضد الرموز الدينية الأصيلة، وخصوصًا مشايخ حلب الكبار. لم يكن الخطاب موجهًا ضد النظام فقط، بل وُجّه بشكل أعمق نحو المشايخ الذين لم يكونوا على النهج "المنضبط" ـ في نظرهم ـ أي: غير سلفيين. اتُّهِم كل شيخ لا يطيل لحيته أو يلبس لباسهم، أو لا يستخدم مصطلحاتهم، بأنه "شبيح"، أو "عميل"، أو "أشعري جهمي"، أو "صوفي ضال"، أو "مداهن للطغاة".

أُقصي العديد من العلماء عن منابرهم في المساجد التي شهدت لهم بالتقوى والورع لعقود، وأُغلقت حلقاتهم، ومنع الطلاب من دروسهم، بل واعتُدي على بعضهم جسديًا، وسُجن آخرون في سجون الفصائل الوهابية، لا لشيء إلا لأنهم لم يكونوا على النهج الصحراوي.

وفي أحسن الحالات، عُرض عليهم أن يتراجعوا عن "بدعهم"، ويعلنوا "توبتهم" على الملأ.

الاستيلاء على المساجد والمؤسسات

شهدت مدينة حلب، وغيرها من مناطق الشمال، حالة غير مسبوقة من السيطرة على المساجد. استولت الفصائل السلفية على عشرات المساجد الكبيرة، خصوصًا المساجد ذات الموقع الاستراتيجي أو التأثير الجماهيري. وفي مشهد يوجع القلب، تم طرد خطباء تقليديين وورعين من منابرهم، وكان بعضهم من طلاب الشيخ عبد الله سراج الدين أو ممن درس على يد كبار علماء الشام.

تم تسليم تلك المنابر إلى دعاة وهابيين، بعضهم لم يتلق تعليمًا شرعيًا من مؤسسة معتبرة، وإنما تعلم من "دروس اليوتيوب"، أو من معسكرات تلقين مكثفة أقامتها جهات أجنبية بتمويل مشبوه. تغير خطاب الجمعة، فلم يعد فيه حديث عن معاناة الشعب، ولا عن الفقه، ولا عن الأخلاق النبوية، بل صارت الخطبة "تأصيلية" عقائدية، عن الشرك، والقبور، والتبرك، والتوسل، وعن تكفير الأشاعرة، وتسفيه الصوفية، وذمّ كل مخالف.

تم تفريغ المساجد من بعدها الروحي، وصار المسجد مساحة لتكريس فكر معين، لا لتلاقي القلوب. ومع الوقت، شعر الناس بالغربة

داخل بيوت الله، حتى صار البعض يقول بأسى: "هجرنا مساجدنا مرتين: مرة خوفًا من النظام، ومرة نفورًا من منابر التكفير".

صراع المرجعيات: من الفقه المالكي والشافعي إلى فتاوى النجديين

لم يعد يُسمع في تلك المساجد اسم النووي، أو الشافعي، أو أبي حامد الغزالي، أو ابن عابدين، أو ابن حجر، بل حلت محلها أسماء مثل ابن باز، والعثيمين، والألباني، وابن عثيمين، ومحمد بن عبد الوهاب. وانتقل فقه الواقع من أحكام المذاهب الأربعة إلى "فتاوى اللجنة الدائمة" في السعودية.

لم يعد الحديث عن تسامح الشام وعراقتها مرغوبًا، بل استُبدل بخطاب يقوم على التحذير والتبديع والوعيد. وأصبح الانشغال بصفات الله، ومسائل الأسماء والصفات، وصفات الجلوس على العرش، وذم الأشاعرة، أهم من الانشغال بألم الأمهات، وجراح الثكالى، وهموم المساكين.

تضييق على التعليم الديني والطرق التقليدية

لم تسلم الكتاتيب التقليدية، ولا الزوايا الصوفية الصغيرة التي ظلت تعلم القرآن والذكر حتى في زمن القصف، من هذا التضييق. أُغلقت زوايا، وتم تهديد شيوخ، ومنع طلاب من التتلمذ على مشايخهم، وتحولت بعض الحلقات من مقامات الروح إلى مواقع للمراقبة.

بعض الطرق الصوفية المعتدلة التي كانت تعتمد الذكر والتعليم البسيط، وتهذيب النفوس، أصبحت عرضة للتشويه والتخوين، واتُّهم أصحابها بأنهم "دجالون"، و"عبّاد قبور"، رغم أنهم كانوا أبعد الناس عن الغلو أو الابتداع.

سوريا التى عرفناها... لم تعد هنا

يا شام، يا غيم الروح، ويا عطر الرسالات، ما الذي جرى لك؟

هل كتب الله عليك أن تُجلدي بسياط الطغاة، ثم يُكمل الغرباء جلدك باسم الدين؟

يا سوريا، التي كانت مأوى للفقهاء والقراء والمتصوفة والأدباء والعقلاء، ماذا فعلت بك السيوف التي تدعي أنها جاءت لتطهرك؟

ما عدنا نسمع التلاوات في الفجر كما كنا،

ولا نسمع "حيا على الصلاة" إلا وفيها نبرة تكفير أو غلظة.

مساجدكِ... التي كانت تحتضن الحيارى،

أصبحت سجونًا للقلوب،

ومناسك الغلظة.

مشايخك... الذين كانوا أهل علمٍ ورحمة،

أصبحوا غرباء في بيوتهم،

منفيين من منابرهم،

مطعونين في نياتهم،

كأنهم لم يعلموا أجيالًا،

ولم يشفعوا في مآتم،

ولم يربوا على المآذن.

سوريا... ليست فقط وطنًا،

بل كانت مذهبًا،

مدرسةً،

حضارة،

مزيجًا من الحرف والدمع والدعاء.

ولكنهم أرادوا لها أن تُمحى،

فبدأوا بمحو علمائها،

وأكملوا بمحو مساجدها،

ثم سقطت القلوب...

واستراحت المقابر.

الباب الخامس

ليبيا المقسّمة

النفط والحدود والمرتزقة

الثورة التي خُنقت في مهدها

في سردية ما بعد ٢٠١١، كانت ليبيا حالة استثنائية في وضوح مأساتها وغموض مستقبلها. دولة شاسعة المساحة، قليلة السكان، غنية بالثروات، لكنها فقيرة بالمؤسسات، ممزقة بالنزعات القبلية، ومنكشفة تمامًا على التدخل الخارجي منذ اللحظة الأولى لانهيار النظام.

فالثورة الليبية لم تأخذ وقتًا كافيًا حتى تنضج، ولم تُترك لتتفسخ كما في سوريا، ولم تُعسكر بنفس سرعة اليمن، بل خُنقت في مهدها عن طريق "الحضانة الدولية". قُطعت رأس الدولة من السماء، وتِركت الجثة لتتحلّل على الأرض.

القذافي: الشيطنة السياسية وتفكيك البنية الرمزية

كان معمر القذافي شخصية جدلية بكل ما تعنيه الكلمة من صراعات بين الواقع والخيال، بين الفكرة والدولة، بين الشعب والسلطة. فهو لم يحكم ليبيا فقط، بل امتلكها رمزيًا وخطابيًا وذهنيًا. جعل من نفسه صورة الدولة ومصدر المعنى، وحين سقط، سقطت معه الذاكرة السياسية لليبيين.

وكما قال جان بودريار، "حين تنهار الرموز، تُستبدل بالفراغ، لا بالواقع". وهذا ما حدث. سقط الرمز، فجاء الفراغ. لا مؤسسات تحمي، لا جيش موحَّد، لا سلطة دستورية، لا عقد اجتماعي، بل فقط شعب مسلّح وهويات ماضوية تبحث عن تمثيل.

النفط: لعنة الثروة كأداة لتفتيت الوطن

في ليبيا، لم يكن النفط نعمة، بل كان لعنةً منذ اللحظة الأولى للثورة. تحول من مصدر للثروة الوطنية إلى محرّك للتنافسات الميليشياوية، ومن وسيلة لنهضة الدولة إلى وقود لصراعات الحدود والشرعية والسلاح.

فكل مدينة كبرى أرادت حصتها من "الكعكة السوداء"، وكل جماعة مسلحة حاولت فرض وجودها بموقعها الجغرافي على خريطة النفط. ولم يعد السؤال: كيف ننهض بليبيا؟ بل أصبح: من يسيطر على الموانئ؟ من يحتل الحقول؟ من يقطع طريق الإمداد؟ ومن يبرم الصفقة مع شركات النفط الغربية؟

وهو ما يتوافق تمامًا مع نظرية "الدولة الضعيفة والمورد الطبيعي" في علم الاقتصاد السياسي، حيث تتحول الموارد الطبيعية في غياب المؤسسات إلى محرّك للفوضى لا للتنمية.

الحدود المفتوحة: ليبيا كفجوة أمنية في شمال أفريقيا

انهيار الدولة الليبية فتح ثغرة استراتيجية ضخمة في الجغرافيا السياسية للمنطقة. فمن الجنوب، باتت الحدود مع تشاد والنيجر والجزائر ومالي مفتوحة لتجارة السلاح، وعبور المرتزقة، وتسلل الجماعات المتطرفة.

ومن الشمال، تحوّل الساحل الليبي إلى منصة ضخمة للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا، وصار اللاجئ والمهرب والقرصان والمُتاجر بالبشر يتقاسمون نفس المساحة، ويستعملون نفس الأدوات.

إن الدولة التي لا تسيطر على حدودها ليست دولة، بل أرضًا سائبة، متاحة لكل من يريد أن يلعب بها لصالح أجندته. وهو ما عبّر عنه الجنرال الإيطالي ماركو بيرتوليني بقوله: "ليبيا لم تعد دولة، بل منطقة عبور خطيرة تتحكم بها جماعات لا نعرف لها اسمًا ولا هدفًا."

الفوضى المسلحة: من الثوار إلى تجار الدم

لم تدم لحظة الثورة سوى أشهر، حتى تحوّل "الثوار" إلى تجار سلاح، ومن ثم إلى زعماء ميليشيات، يتقاسمون النفوذ تحت عناوين

مقدسة: "حُماة الثورة"، "مجلس الشورى"، "الكرامة"، "فجر ليبيا"، "بركان الغضب"، وغيرها.

أصبح الليبى العادي فى صراع دائم بين سلطتين:

حكومة معترف بها في طرابلس، لكنها محاصرة.

وبرلمان في الشرق مدعوم بقوة عسكرية، لكنه بلا شرعية حقيقية.

وبينهما، تتحكم الميليشيات في الكهرباء، والماء، والخبز، والوقود، وحتى في جثث الموتى.

وهو ما يذكرنا بنظرية توماس هوبز في "الليفياثان": عندما تغيب السلطة السيادية، يعود المجتمع إلى حالة الطبيعة، حيث "الإنسان ذئب لأخيه الإنسان". وهنا كانت ليبيا هي النموذج الأوضح للدولة التي انهارت إلى ما قبل المجتمع.

الوهابية وحُكم الميليشيات: كيف غُرست السلفية فى جسد الدولة؟

في فراغ ما بعد الثورة، تسللت السلفية الوهابية إلى ليبيا عبر "التيار المدخلي" المدعوم من جهات خليجية، والذي حمل معه خطابًا

هجوميًا ضد الثورة، لكنه تعاون مع الفصائل المسلحة لضمان بقاء تأثيره.

بدا المشهد سرياليًا: تيار ديني يعتبر الخروج على الحاكم كفرًا، يتحالف مع ميليشيات خرجت على الدولة. وهنا تتجلى الذرائعية السياسية في أوضح صورها، حيث لا مبادئ، بل فقط أدوات: الدين أداة، الثورة أداة، وحتى السلفية نفسها أداة.

وهكذا تمت هندسة مشهد يخلط بين فوضى السلاح، وتشدّد الفكر، وتحالفات القبائل، والمصالح النفطية. كل شيء يوحي بانهيار المعنى، تمامًا كما وصف نيتشه مرحلة ما بعد الإله بقوله: "كل شيء مسموح، لأن لا شيء مقدّس."

ما حدث في ليبيا لم يكن ثورة فحسب، بل كان اقتلاعًا عنيفًا من جذور التاريخ إلى فوهة المستقبل. لم تُقتل الدولة فحسب، بل قُتل مفهوم الدولة، وذُبِحت الفكرة الوطنية على مذبح النفط، والقبيلة، والخارج المتآمر، والداخل المتناحر.

وهكذا تحولت ليبيا إلى مختبر دموي لتجربة ما بعد الثورة، وما بعد الهوية، وما بعد المعنى.

ليبيا المقسّمة: النفط والحدود والمرتزقة

الجزء الثاني: المقسمون لا يُوَرّثون – كيف أُفرغت الدولة من مفهومها؟

في اللحظة التي سقط فيها القذافي، لم تسقط فقط ديكتاتورية استمرت لأربعة عقود، بل انهارت الدولة كتصوّر، وتفككت كفكرة جامعة، وتفلتت كجغرافيا. ما بعد القذافي لم يكن انتقالًا نحو الديمقراطية، بل كان تفككًا نحو العدم. ليبيا لم تخلُ من السلطة، بل امتلأت بعدة سلطات تتصارع فيما بينها دون سقف مشترك، ولا مرجعية عليا، ولا عقد وطني.

كانت تلك لحظة استثنائية بامتياز: لحظة وُلد فيها "الفراغ السيادي" من رحم "الشهوة الثورية"، فتقدّم الجميع لملئه – بالسلاح، بالعقيدة، بالطموح الشخصي، أو بالأجندة الخارجية.

الدولة بلا ذاكرة ولا خيال

الدولة لا تقوم فقط على المؤسسات والإدارات، بل على خيال مشترك. كما يوضح بنديكت أندرسون، الأمة هي "جماعة متخيلة"، أي إنها تعيش في أذهان مواطنيها ككيان رمزي جامع. أما في ليبيا، فقد أُبيد هذا الخيال بشكل كامل. لم تعد هناك سردية وطنية موحّدة، بل

مجموعة سرديات صغيرة، تنتمي للقبيلة، أو المدينة، أو الدين، أو الطائفة، أو حتى لميليشيا بعينها.

وهكذا، لم تعد ليبيا "دولة بلا مؤسسات" فحسب، بل صارت "أرضًا بلا خيال سياسي"، تمامًا كما يُقال في علم الاجتماع السياسي: حين تفقد الأمة خيالها، تفقد مبرر وجودها.

الفاعل الأجنبي: الفوضى كاستثمار دولي

من الخطأ الاعتقاد أن الفوضى الليبية نتجت فقط من تناحر داخلي. فخلف الستار، كانت هناك قوى دولية تلعب لعبتها بدقة جراحية. فرنسا تدعم طرفًا، وتركيا تدعم آخر. روسيا ترسل مرتزقة، والولايات المتحدة تراقب. الإمارات تضخ المال والسلاح، وقطر تموّل مشاريع "التغيير" الثقافي والفكري، وإيطاليا تتوسل أمن الساحل، وبريطانيا تحاول موازنة الخرائط.

كل قوة خارجية كانت تريد "ليبيا الخاصّة بها". لا أحد أراد دولة موحدة، بل مراكز نفوذ على الخريطة الليبية. وهو ما يمكن وصفه بـ"الاستثمار في الانقسام"، وهي استراتيجية لطالما استُخدمت من قِبل الإمبراطوريات القديمة لإبقاء المناطق تحت السيطرة: فرّق تسُد، ولكن لا تدع أحدًا ينتصر بالكامل.

من حرب الجميع ضد الجميع... إلى سلام الجميع مع مصالحهم

لم تشهد ليبيا حربًا أهلية تقليدية. لم يكن هناك جيش ضد جيش، أو نظام ضد ثوار، بل كانت أشبه بحرب الجميع ضد الجميع، حيث تتبدل التحالفات كما تتبدل فصول السنة، ويتغير خطاب الجماعة بين عشية وضحاها حسب الممول والداعم والمصلحة الآنية.

فالميليشيا التي تُقاتل من أجل "الشريعة" اليوم، قد تتحالف غدًا مع من تصفه بـ"الطاغوت"، إن ضمنت عبره حصة في السلطة أو صفقة سلاح أو اعترافًا دوليًا. وهذا بالضبط ما يجعل المشهد الليبي أقرب إلى ما وصفه زيغمونت باومان بـ"الحداثة السائلة"، حيث لا ثوابت، ولا يقين، ولا حدود بين الخير والشر.

تفتيت الرمزية الدينية: السلفية بين الرياض وأبو ظبي

في هذا المناخ السائل، تسللت السلفية – خصوصًا "المدخلية" – كأداة للضبط الاجتماعي لا لبناء مشروع ديني. كانت بمثابة مخفر أيديولوجي يضبط نبض الشارع باسم "طاعة أولي الأمر"، لكنه في العمق أداة لإسكات أي طموح ثوري قد يعيد توحيد المجتمع ضد الميليشيات.

ما جرى في ليبيا هو إعادة تدوير الإسلام السياسي بطريقة معكوسة:

إذا كانت جماعة الإخوان قد استُخدمت ذات يوم لبناء "مشروع أممي" فوق الدولة،

فإن السلفية المدخلية استُخدمت اليوم لتفتيت مفهوم الدولة ذاته، تحت شعار "الشرعية من الحاكم، لا من الشعب".

وهكذا، ضُربت الروح الثورية بالدين، وضُرب الدين بالسلاح، وضُرب السلاح بالمال، فضاعت الدولة بين ثلاثية الافتراس: السلاح – العقيدة – المال.

<u>الإعلام كأداة قتل ناعم</u>

في وسط هذه الحرب، لم تكن البنادق فقط هي أدوات القتل، بل أيضًا الكاميرات. كل فصيل كان لديه قناته الفضائية، وصفحته المموّلة، ومقاطع الفيديو التي تُنتج يوميًا لتبرير القتل، وتسويغ العنف، والتلاعب بالرموز.

وهنا نعود إلى مفهوم "صناعة الحقيقة" في ما بعد الحداثة: الحقيقة ليست ما جرى، بل ما تقوله المنصة الأقوى. ليبيا تحوّلت إلى

"حرب سرديات"، لا "حرب واقع"، حيث تحوّل كل حدث إلى رواية، وكل رواية إلى أداة تعبئة، وكل أداة إلى تبرير لاستمرار النزاع.

التمدد الجغرافي للخراب

حين تسقط الدولة المركزية في ليبيا، لا تسقط وحدها. بل تمتد موجات الاضطراب عبر الحدود:

إلى مصر عبر تهريب السلاح.

إلى تونس عبر التسلل الإرهابي.

إلى الجزائر عبر تغذية الجماعات المتطرفة.

إلى أوروبا عبر موجات الهجرة غير الشرعية.

وإلى الساحل الإفريقي ككل، حيث أصبحت ليبيا الممرّ الرئيسي لكل تجارة سوداء.

وبهذا المعنى، فإن ما حدث في ليبيا ليس "حدثًا محليًا"، بل "زلزالًا جيواستراتيجيًا" امتدت ارتداداته لتُغيّر المشهد في حوض المتوسط كله.

في ليبيا، لم تُسرق الثورة فقط، بل سُرقت الدولة، وسُرقت حتى اللغة التي كان يمكن أن تُبنى بها الدولة. كل ما تبقى هو شظايا وطن،

وفتات سرديات، وأشلاء هويات. ومن يصرّ على أن ما حدث كان "ثورة" خالصة، إنما يواصل خداع نفسه، أو يشارك في الخداع العام.

فالواقع أكثر قسوة:

لقد كانت ليبيا، ببساطة، مشروع دولة لم يُكتب له أن يولد.

حين ننظر إلى ليبيا ما بعد ٢٠١١، فإن السؤال لم يعد: "من يحكم؟" بل: "هل ما زال هناك شيء يُحكم أصلاً؟". ما تبقى من ليبيا لم يكن دولة مقسّمة فحسب، بل كان أشبه بفسيفساء من أشباه الدول، كل منها يحمل اسمًا رسميًا، وعلمًا، وختمًا، لكن بلا سيادة، ولا عمق اجتماعي، ولا تصوّر جامع للمستقبل.

الفراغ لا يُحكم، بل يُدار. وبهذا المعنى، فإن ليبيا لم تُحكم منذ إسقاط القذافي، بل أُديرت من الخارج، وفُوّضت من الداخل، وتُركت لأشباه سلطات تتقاتل على أشباه مؤسسات.

السلطة كمِلَف عقاري: من يملك الأرض، يملك الشرعية

في غياب أي مرجعية قانونية شاملة، تحوّلت السيطرة على الأرض إلى المصدر الوحيد للشرعية. لا حاجة إلى صناديق اقتراع، ولا إلى اعتراف شعبي، ولا حتى إلى كفاءة إدارية. كل ما يتطلبه الأمر هو

بندقية، وتمويل خارجي، وحضور في منطقة ذات موقع استراتيجي أو قرب مصدر ثروة.

وهكذا، أصبح النفوذ السياسي يُقاس بالكيلومترات المربعة، لا بالأصوات. وبعدد الحقول النفطية التي تقع تحت اليد، لا بحجم التأييد الجماهيري. ومنذ لحظة الحسم العسكري في سرت وبنغازي وطرابلس، صار الحكم مسألة جغرافيا، لا شرعية. وهذه هي النقطة التي تتحوّل فيها الدولة من "نظام قانوني" إلى "نزاع طوبوغرافي".

التفكك الدلالي: عندما تتحدث اللغة السياسية بلسانين

ليبيا ما بعد الثورة ليست فقط ممزقة سياسيًا، بل مشوّهة لغويًا. في طرابلس، كلمة "وطن" تعني شيئًا مختلفًا تمامًا عمّا تعنيه في بنغازي. و"الثورة" هناك تعني نقيض ما تعنيه هنا. أما "الكرامة" و"الحرية" و"الشرعية"، فكلها مصطلحات فقدت معناها، وتحوّلت إلى أدوات تعبئة ظرفية تخدم سياق الصراع القائم.

تتجلى هنا واحدة من أخطر آليات الفوضى: تفكيك المفاهيم. لأنك حين تُفرغ اللغة من معناها، تقتل قدرتها على التوحيد، وتحرم الجماعة من أي سردية يمكن أن تلتفّ حولها. وهكذا يتحوّل الجميع إلى خصوم حتى لو تحدثوا بنفس المفردات. المعجم واحد، لكن القاموس مختلف.

المرتزقة كقوة فوق الدولة: عندما تتحول الحدود إلى صفقات

لا يمكن فهم المشهد الليبي دون التوقف عند ظاهرة المرتزقة: من "فاغنر" الروسية إلى "الجيش السوري الوطني" المدعوم من تركيا، إلى عشرات المجموعات الإفريقية المجهولة الهوية التي تتحرك مقابل المال.

هؤلاء لا يحكمون، لكنهم يتحكمون. لا يفاوضون، لكنهم يفرضون الوقائع. لا يعترفون بالقانون الدولي، لكنهم يرسمون حدود السيطرة الميدانية.

تحوّلت ليبيا إلى سوق للدم المأجور، حيث تُباع المعارك على شكل عقود، ويُؤجّر القتل كما يُؤجّر الحماية. ومن يستقدمهم لا يخسر فقط سيادته، بل يتنازل فعليًا عن أي أفق لبناء جيش وطني، لأن الجغرافيا التي يحررها المرتزق، لا تبني دولة، بل فقط نقطة نفوذ مؤقتة في صراع أكبر.

الحقيقة المصطنعة: كيف يُعاد بناء الإدراك في غرف العمليات الرقمية؟

في ليبيا، كما في بقية دول ما بعد الربيع العربي، لم يكن الإعلام ناقلًا للواقع، بل صانعًا له. ومع تصاعد دور وسائل التواصل

الاجتماعي، انقلبت أدوار المؤسسات: الميليشيا تملك إعلامها، والسياسي يشتري متابعينه، والمواطن يُشكّل وعيه من "تويتر" و"فيسبوك"، لا من مدارس ولا من نقاش عام.

دخلنا هنا إلى مرحلة "الواقع المفبرك"، أو ما يسميه جان بودريار: "Simulacrum" – أي نسخة بلا أصل، واقع لا مرجعية له، بل فقط صور وصور مضادة، تُعيد إنتاج نفسها بلا توقف.

ما تراه عن ليبيا ليس ليبيا، بل نسخة مشوّهة تُبثّ لك من الطرف الأقوى في لحظة معينة. وإن تغيرت موازين القوى، يتغير السرد.

<u>التعايش مع الفوضى: عندما تصبح الأزمة شكلًا من أشكال الاستقرار</u>

المفارقة الكبرى في ليبيا، أن استمرار الانقسام بات يخلق نوعًا من "التوازن السلبي"، أشبه ما يكون بنظام بيئي مختل لكنه مستقر نسبيًا.

كل طرف يعرف حدوده، ويعرف أن تجاوزه قد يفتح أبواب الجحيم. وكل ميليشيا تمارس سلطة، لكنها لا تبالغ في فرضها. وكل قوة خارجية تلعب داخل الملعب، لكنها تتجنب الحسم الكامل كي لا تُستبعد من اللعبة.

بهذا المعنى، لم تعد الفوضى حالة استثنائية، بل أصبحت النظام القائم. وهذا تمامًا ما تسعى إليه قوى الهندسة الجيوسياسية في العالم: خلق نقاط نزاع دائمة، تعطيهم الذريعة للبقاء، والتدخل، وإعادة التفاوض كلما دعت الحاجة.

ليبيا بوصفها استعارة للقرن الحادي والعشرين

ما حدث في ليبيا ليس فقط قصة وطن ممزق، بل استعارة كبرى للعصر الجديد: حيث تُقتل الدول باسم الحرية، وتُستبدل الهويات بالإثنيات، وتُحوّل الثورات إلى صفقات، ويُصنّع الرأي العام كما تُصنّع الأسلحة.

ليبيا لم تسقط بسبب أخطائها فقط، بل لأنها كانت موقعًا مثاليًا لاختبار كل ما أرادت القوى الدولية تجريبه: من التدخل العسكري "الإنساني"، إلى تفكيك الجيوش، إلى بناء كيانات ما دون الدولة، إلى تحويل الدين إلى أداة تأطير جديدة في غياب الإيديولوجيا القديمة.

وهكذا، تحوّلت ليبيا من وطن إلى تجربة. ومن تجربة إلى درس قاسٍ في معنى الدولة، إذا لم يكن لها جذور، ولا ذاكرة، ولا سياج وطنيٍ يحميها من الطامعين في الخارج، والمتربصين في الداخل.

ليبيا، عندما تتحوّل الخرائط إلى جبهات

إن الخرائط التي كانت يومًا خطوطًا هادئة على الورق، تحوّلت في ليبيا إلى جبهات متحركة، تتنفس البارود وتتبدّل مع كل طلقة وكل اتفاق غامض. لم تعد الحدود الإدارية تشير إلى سلطة واحدة أو إلى حضور للدولة، بل أصبحت تدل على خطوط تماس بين أمراء الحرب، ومناطق نفوذ الممولين، وساحات المساومة بين الخارج والداخل.

هكذا تحوّلت ليبيا إلى معسكر جغرافي هجين: شرق تُمسكه منظومة عسكرية ذات عقيدة قومية استئصالية، وغرب تسيّره ميليشيات إسلامية برعاية إقليمية، وجنوب غارق في العطالة والنهب العابر للحدود. إنها دولة بثلاث رؤوس، وجسد بلا قلب.

الهوية المفقودة

من الانتماء إلى الإيجار

ليبيا اليوم لا تسأل ابنها: من أنت؟ بل: مع من تقاتل؟ لم يعد الانتماء للوطن هو ما يُعرف به الإنسان، بل لأي فصيل ينتمي، وتحت أي راية يرفع سلاحه. وحتى هذه الانتماءات، لم تعد قائمة على قناعات أيديولوجية أو هويات راسخة، بل على التمكين المالي والتسليحي، أي على الإيجار، لا الانتماء.

وهو ما يجعل الدولة بلا قاعدة اجتماعية، إذ لا توجد طبقة وسطى تُراكم وعيها، ولا نخبة تُنتج خطابًا وطنيًا عابرًا للفصائل. كل شيء مموضع في اللحظة، مؤقت في الزمن، هش في العمق. ومن هنا، فإن سؤال الهوية في ليبيا لم يُجب عليه، بل أُفرغ من معناه.

عسكرة السياسة: حين يصبح الجنرال هو المشروع

أخطر ما في المشهد الليبي ليس فقط تعدد اللاعبين، بل أن السياسة نفسها تمّت عسكرتها بالكامل. ليس في البلاد مشروع سياسي يحمل ملامح دولة، بل مشاريع عسكرية تلبس أثوابًا سياسية. الجنرال يُفاوض بوصفه مخلّصًا لا بوصفه ممثلًا لمؤسسة، والحاكم الفعلي ليس من في الحكومة بل من في الثكنة.

ومع كل خطوة في هذا الاتجاه، ينزاح المشروع الوطني أكثر نحو الفناء، لأن السياسة التي لا تُمارس بأدوات مدنية، لا تلد سوى كوارث.

وهذا هو جوهر ما كانت تسعى إليه بعض قوى "هندسة الفوضى": تحويل الجيوش إلى كيانات سياسية، وإلغاء الفارق بين من يحكم بالسلاح، ومن يُنتخب بالصندوق. فإذا ما استوت البندقية والصوت، انقلبت الديمقراطية إلى فوضى ناعمة، تسير على فوهات البنادق.

الدولة كسلعة أمنية: من الحماية إلى الخصخصة

في ظل الغياب الكامل لمؤسسات الدولة، تحوّلت "الخدمات السيادية" إلى سلع قابلة للشراء: الأمن يُشترى من الميليشيا الأقرب، الحماية تُطلب من الزعيم المحلي، والعدالة تُستخرج من مفاوضات الولاء.

هذه ليست دولة منهارة فقط، بل دولة "مخصخصة"، حيث السلطة موزّعة كعقود من الباطن. لا مركز، ولا شمول، ولا نظام. وهكذا تحوّلت ليبيا من دولة "تحكم" إلى سوق "تؤجّر"، ومن كيان سيادي إلى نظام من الامتيازات المسلحة.

حلم الدولة المؤجل: وطن يتقن الانقسام، ويفشل في الاجتماع

ورغم كل هذا الانقسام، لا تزال ليبيا تعيش على هامش حلم مؤجل. ما زال بعض شبابها يؤمن بإمكانية الخروج من النفق، وما زالت بعض أصوات العقل تُحاول ترميم السردية الوطنية. لكن هذه المحاولات، في ظل واقع دولي لا يرغب في استقرار ليبيا، تبدو كهمس في عاصفة.

الفكرة البسيطة التي قد تنقذ ليبيا – الدولة الواحدة بجيش واحد، وحكومة واحدة، وحدود واحدة – صارت اليوم فكرة طوباوية، في عالم لا يمنحك الاستقرار إلا بثمن جغرافي أو أخلاقي باهظ.

وهكذا، تصبح ليبيا المثال الأكثر وضوحًا على أن الثورة وحدها لا تكفي، وأن إسقاط رأس النظام لا يعني بناء دولة. بل إن الخطر الحقيقي يكمن في ما بعد الثورة، حين تتحول البلاد إلى حلبة تجريب مفتوحة أمام الجشع الدولي، والطموح المحلي، والانهيار الرمزي الذي يجعل من كل مشروع وطني محض وهم.

ليبيا، باختصار، لم تُترك لتُبنى، بل وُضعت عمدًا في غرفة انتظار ممتلئة بالألغام.

ليبيا كصدمة وجودية: عندما تُلغى الذات الجماعية

في التحليل النفسي الجمعي، حين تفقد الجماعة القدرة على تمييز ذاتها، يتلاشى معها الإحساس بالاتجاه، ويضيع السؤال الجوهري: «من نحن؟». هذا بالضبط ما حدث في ليبيا بعد ٢٠١١: لم يعد السؤال حول ماذا نريد؟، بل حول من نحن أصلًا؟.

تعيش ليبيا اليوم حالة من التفكك الهووي، يُمكن قراءتها من خلال مفهوم "اللا-مألوف" (Unheimlich) كما صاغه فرويد: حالة من الرعب الناتج عن رؤية ما كان مألوفًا وقد انقلب غريبًا. ليبيا التي كانت تُعرف باسمها، بعلمها، بحدودها، تحوّلت إلى طيف باهت عن نفسها. المدن التي كانت رموزًا وطنية، باتت رموزًا ميليشياوية. والشخصيات التي كانت تُلهم الأمل، باتت تُلهم الخوف.

هذا النوع من الصدمة ليس مؤقتًا، بل يتسرب عميقًا في الوعي، ويُحدث نوعًا من الشلل الوجودي، كما تحدّث سارتر، حيث يتوقف الفعل لا لعجز عضوي، بل لفقدان المعنى. الدولة ليست مجرد نظام إداري، بل هي شبكة رمزية تعطي المواطنين تصورًا عن أنفسهم ومكانهم في العالم. وعندما تنهار هذه الشبكة، يتحول الفرد من مواطن إلى ناجٍ، ومن شريك في بناء المستقبل إلى كائن يتعايش مع يومه عبر الغريزةً وحدها.

الثورة بوصفها فخًا سيميائيًا، عبثية المعنى في غياب المرجعية

أراد كثير من الليبيين الثورة على الاستبداد، لكن ما حصل لاحقًا لم يكن فقط خيانة للحلم، بل تشويهًا للغة الحلم نفسه. هنا تظهر أهمية ما أشار إليه رولان بارت: عندما تفقد الرموز (كالوطن، والثورة، والشهيد، والعدالة) مرجعها الواقعي، فإنها لا تختفي، بل تتضخم بشكل فارغ، وتُستخدم أداة للهيمنة.

هذا ما يُطلق عليه الفلاسفة السيمولاكر السياسي، كما عند بودريار: صورة بلا أصل، ولغة بلا واقع. الثورة لم تَعُد فكرةً لتحرير المواطن، بل وسيلة لتكريس سلطات جديدة بأدوات قديمة. وكلما حاولت أطراف الصراع الحديث باسم الثورة، زاد تآكل معناها، لأنها تُستعمل كقناع، لا كقيمة.

وهكذا، كما في أسطورة سيزيف عند كامو، يعيد الليبيون دفع صخرة الدولة إلى أعلى الجبل، ليكتشفوا في كل مرة أنها تسقط من جديد، لأن الجبل ذاته هشّ، والصخرة جوفاء.

من الدولة إلى "اللانظام": سوسيولوجيا الانتقال من الفوضى إلى الاستقرار السلبي

يشير عالم الاجتماع زيغمونت باومان إلى أن المجتمعات ما بعد الحداثية لا تسقط في الفوضى فحسب، بل تعيد تعريفها كـ"نظام جديد". في ليبيا، نشهد هذا التحول الخطر: الفوضى لم تعد مؤقتة، بل صارت بنية دائمة، لها نمطها، وعلاقاتها، ومصالحها.

لم يعد الهدف إعادة بناء الدولة، بل إدارة الخراب. وكل فصيل يجد في هذه "اللادولة" مساحة للمناورة، وكل قوة خارجية ترى في هذا الانقسام أداة تأثير.

وهنا يكمن الخطر الحقيقي: أن تعتاد الشعوب على الفوضى، كما يعتاد المريض المزمن على الألم. لا يعود يبحث عن الشفاء، بل فقط عن طريقة أقل قسوة للتأقلم. وهذا ما يُسميه علم النفس بـ"التكيف المُكتسب مع البؤس" (Learned Helplessness)، وهي الحالة التي يصبح فيها الفرد – أو الجماعة – غير قادر على الفعل، حتى لو سنحت له الفرصة.

نهاية الوهم القومي، عندما تنهار الدولة كفكرة لا فقط كجغرافيا

ما حدث في ليبيا يُمكن قراءته أيضًا من منظور فوكو، الذي يرى أن السلطة لا تُمارس من أعلى فقط، بل تتوزع عبر شبكات معقدة من الخطاب والممارسة. وهكذا، فإن انهيار الدولة لم يكن انهيارًا لبُناها الظاهرة فقط، بل لانضباطها الرمزي، وسلطتها على تشكيل الفرد.

كان القذافي قد ألغى الدولة رسميًا، لكنه احتكر صورتها. وبعد رحيله، لم تعد هناك صورة تُلهم أو تخيف. الدولة غابت كسلطة، لكن لم تحضر كحلم. إنها الفراغ، لا البديل.

هكذا تنهار الفكرة القومية نفسها، حين تتراجع اللغة الجامعة، ويتفكك الشعور بالمصير المشترك، وتُستبدل "نحن" بـ"هم"، ويصير الوطن مجرد مرآة مكسورة، كل شظية فيها تعكس واقعًا صغيرًا ومنغلقًا.

ليبيا بوصفها سؤالًا معلقًا

ربما لم تكن ليبيا مشكلة سياسية فقط، بل سؤالًا فلسفيًا مؤجلًا: كيف يمكن بناء وطن بعد أن فقد الإيمان بنفسه؟ كيف تُستعاد الدولة بعدما تذوّقت الأجساد سلطة السلاح، والعقول أُغرقت في الوهم، والقلوب تخدّرت من كثرة الخيبات؟

الجواب ليس سهلًا، وربما ليس قريبًا. لكنه يبدأ بالاعتراف: أن ما جرى لم يكن "ربيعًا"، بل اختبارًا. وأن الدولة لا تُبنى بشعارات كبرى، بل بنفَس طويل، وصبر مدني، ووعي جمعي لا يُفرّط مرة أخرى في المعنى.

فإن كانت ليبيا قد سُرقت كثورة، فلا أقل من أن تُستعاد كفكرة

الباب السادس

تركيا وإيران

صراع المحاور على أنقاض العرب

الجغرافيا كأداة للهيمنة

حين تعود الإمبراطوريات من بوابة "الفوضى الخلّاقة"

منذ أن سقطت بغداد في ٢٠٠٣، بدا الشرق الأوسط وكأنه قد دُفع إلى مختبر جيواستراتيجي مفتوح، حيث لا تعود الدول كيانات مستقلة بل أوراقًا على رقعة الشطرنج الكبرى. وقد اتضح بعد أقل من عقد، مع اندلاع ما سُمّي بـ"الربيع العربي"، أن المنطقة قد دُفعت عمدًا نحو نوع جديد من التفكيك الممنهج: تفكيك الدولة، والهوية، والتاريخ، والمصير المشترك.

لكن ما بدا فوضى عارمة من الخارج، كان من الداخل أكثر انتظامًا مما يُظن. لقد تحرّكت دول مثل تركيا وإيران ضمن هذا المناخ المضطرب لا كقوى دفاعية، بل كقوى هجومية، تعتقد أن اللحظة قد حانت لاستعادة ما فقدته في قرن مضى. فالدولة العثمانية التي قُطّعت أوصالها بعد الحرب العالمية الأولى، والإمبراطورية الفارسية التي توارت خلف جغرافيا مغلقة ومذهبية، رأتا في انهيار العالم العربي فرصة نادرة لتثبيت نفوذهما، لا في جغرافيتهما، بل في "الفراغ" الذي خلّفه سقوط المركز العربي: بغداد، دمشق، القاهرة، طرابلس، وصنعاء.

بهذا المعنى، لم تكن تركيا وإيران تتصارعان فقط على النفوذ، بل على أحقية الحلول مكان العرب، وعلى من يُعيد تشكيل المنطقة باسم "الاستقرار" في الظاهر، و"التوسّع الرمزي والعقائدي" في الجوهر.

الماسونية والنظام العالمي الجديد: حين تصبح الفوضى إستراتيجية للتحكم

لفهم هذا المشهد، لا بد من مغادرة السرديات السطحية، والدخول في الطبقات العميقة لما يُعرف بـ"هندسة الفوضى". هنا يظهر تأثير ما يُسمى بـ"الماسونية العالمية" و"النظام العالمي الجديد" (New World Order)؛ لا باعتبارها كيانات غامضة تعيش في الظل، بل كمنظومة فكرية وإستراتيجية ترى أن التقدم الحقيقي لا يمكن أن يتحقق إلا عبر إسقاط القديم، حتى لو تطلّب ذلك "حروبًا ناعمة"، و"فوضى خلاقة".

كانت كونداليزا رايس، وزيرة الخارجية الأمريكية في ٢٠٠٥، واضحة تمامًا حين صاغت هذا المصطلح: "الفوضى الخلّاقة". لم يكن تعبيرًا عشوائيًا، بل إعلانًا مبدأيًا عن استخدام "اللااستقرار" كوسيلة لتشكيل واقع جديد يخدم مصالح القوى الكبرى.

وفي هذا السياق، كان لا بد من تفكيك الكيانات التي تحتفظ بـ"هويات صلبة": مثل سوريا والعراق ومصر واليمن وليبيا، وهي الدول التي شكّلت، رغم هشاشتها، بقايا المشروع القومي العربي، أو حلم التوازن مع إسرائيل، أو مجرد فكرة الدولة المستقلة.

الماسونية – بوصفها رمزًا لا تنظيمًا – تمثّل هنا العقلية التي تُعيد تعريف المفاهيم: تُحوّل "الثورة" إلى وسيلة تفجير ذاتي، و"الديمقراطية" إلى أداة تفكيك، و"حقوق الإنسان" إلى أداة تدخل. وهذا ما يُشير إليه كثير من الباحثين في النظرية النقدية حين يتحدثون عن "الاستعمار الرمزي"، حيث تُزرع الأفكار لا الجنود، وتُفرض الخرائط لا بالجيوش، بل بالنصوص والخطاب والإعلام.

<u>تركيا الجديدة، من أتاتورك إلى أردوغان... عودة السلطنة المقنّعة</u>

لقد دخلت تركيا اللعبة الكبرى بعد الربيع العربي بروح مختلفة. فلم تعد جمهورية مصطفى كمال التي تدير ظهرها للشرق، بل "تركيا الأردوغانية" التي تسعى لأن تكون الراعي الشرعي للسنّة في المنطقة، وأن تملأ الفراغ الذي تركته الأنظمة القومية العربية.

تحرّك أردوغان على ثلاثة مستويات:

١_ الخطاب الديني: عبر تصدير نسخة عثمانية-إسلامية جديدة من الإسلام السياسي، أكثر براغماتية من النموذج الإخواني، وأكثر شعبوية من النموذج الوهابي. لقد تمّ بعناية إحياء رموز السلطنة، من العمائم، إلى القصور، إلى المسلسلات التاريخية، كأدوات لاستعادة "الحلم المفقود".

٢_ القوة الناعمة: من الدراما التركية، إلى الجامعات، إلى المنظمات الخيرية، ووكالات التعاون الدولي، تسلّلت تركيا إلى الوجدان العربي كـ"نموذج"، بديلاً عن الخليج، وعن الدولة الفاشلة.

٣_ القوة الخشنة: في سوريا، دخل الجيش التركي بقوة بذريعة حماية الحدود، لكنه في الواقع كان يُعيد رسم جغرافيا جديدة تحاكي "المتصرّفية العثمانية". وفي ليبيا، دعمت أنقرة حكومة الوفاق بالمرتزقة، والسلاح، والطائرات المسيّرة، في مواجهة الجنرال حفتر، ليس دفاعًا عن الشرعية، بل لتعزيز موطئ قدم بحري في المتوسط.

هكذا، تحوّلت تركيا من دولة طرف في الناتو إلى دولة تصوغ أجندتها المستقلة، من دمشق إلى الدوحة، ومن الصومال إلى أذربيجان. وكل ذلك تحت غطاء "استعادة الدور الإسلامي"، فيما الجوهر هو إحياء النفوذ العثماني بثوب حديث.

إيران الخمينية، تصدير الثورة كذريعة لامتلاك العواصم

في الجهة الأخرى، لم تكن إيران الخمينية في موقف دفاعي، بل هجومي من اللحظة الأولى. وقد استغلت انهيار العراق بعد ٢٠٠٣ لتبني أعقد شبكة نفوذ مذهبي وميليشياوي في المنطقة، تمتد من حزب الله في لبنان، إلى الحشد الشعبي في العراق، إلى الحوثيين في اليمن، إلى ميليشيات أفغانية وباكستانية تقاتل في سوريا.

"تصدير الثورة" لم يكن شعارًا فارغًا، بل عقيدة إستراتيجية تقوم على ما أسماه البعض بـ"الاحتلال الرمزي": أي أن تكون العاصمة موجودة رسميًا تحت سيادة وطنية، لكنها فعليًا تابعة لمرشد الثورة، عبر وكلاء محليين.

هذا التمدد الإيراني لم يكن فقط عسكريًا، بل أيضًا ثقافيًا واقتصاديًا. فالمنح الدراسية، وتشييع الأحياء الفقيرة، والدعم المالي للزعامات الدينية، شكّلت شبكة ضغط هائلة تُعيد صياغة الولاءات والهويات.

لكنّ الأخطر من هذا كله، أن إيران نجحت في تحويل "الطائفية" من مشكلة إلى أداة إدارة للصراع، تمامًا كما تفعل تركيا مع الإسلام السياسي. فأصبح السنّي والشيعي ليسا تصنيفين دينيين، بل مواقع في صراع الجغرافيا، تستخدم فيه إيران الدين كسلاح جيوسياسي.

صدام المحاور، حين تلتقي المصالح وتتصارع الرموز

في ظاهره، يبدو الصراع التركي-الإيراني تنافسًا مذهبيًا بين "سنّة أردوغان" و"شيعة خامنئي"، لكنه في جوهره أعمق بكثير: إنه صراع على من يرث العرب. من يكتب مستقبل المنطقة؟ من يُعيد ترتيبها؟

والأنكى أن كليهما يتحرك داخل الفوضى بدعم غير مباشر من المنظومة الدولية ذاتها التي أنتجت تلك الفوضى. فواشنطن سمحت لإيران باختراق بغداد، ثم غضّت الطرف عن تمددها في سوريا واليمن، لتستخدمها كفزاعة أمام الخليج. وكذلك فتحت المجال لأنقرة لتتوسع في ليبيا وسوريا، كي تضغط بها على أوروبا وتساوم على ملفات اللاجئين.

بهذا المعنى، تتحرك تركيا وإيران كلاعبين مستقلين في الشكل، لكن ضمن شبكة "هندسة الفوضى" التي ترسم مساراتهم وتكبح اندفاعهم حين يلزم.

وهكذا يتبين أن الشرق الأوسط لم يعد مجرد ساحة صراع على الأرض، بل ميدان لاختبار النظريات الكبرى للهيمنة الرمزية والتفكيك الجيوسياسي. إن تركيا وإيران ليستا خارج "نظرية المؤامرة"، بل أدوات داخلها، أو على الأقل مستفيدتين منها ضمن حدود المرسوم لهما.

وهذا هو جوهر الماسونية كنموذج تفكير لا كتنظيم: ألا تُحدث التغيير بنفسك، بل تجعل الآخرين يظنون أنهم هم من أحدثوه، بينما أنت تدير السياق، وتعيد هندسة المعنى، وترسم خريطة ما بعد الخريطة.

المذهب والإيديولوجيا، سلاحا الهيمنة في معركة استرداد المنطقة

في عالم تتداخل فيه الجغرافيا مع الميثولوجيا السياسية، لا تعود الحدود مجرد خطوط على الخريطة، بل تتحوّل إلى رموز وجودية، تحدّد "من نحن" و"من عدونا". وهنا، يتحول المذهب والإيديولوجيا إلى أدوات للحرب والسيطرة، لا من خلال القنابل، بل من خلال تشكيل الوعي نفسه. هذا ما أتقنته كلٌّ من إيران الخمينية وتركيا الأردوغانية بامتياز: تسليح الذاكرة، واحتلال الخيال.

إيران، المذهب بوصفه لغة الإمبراطورية

منذ سقوط الشاه وصعود الخميني، كانت "الولاية" تعني أكثر من قيادة سياسية: كانت تعني إعادة ترتيب الوجود الشيعي عالميًا تحت مظلة واحدة. هذه ليست مجرد زعامة روحية، بل مشروع سياسي ذو أذرع عابرة للقارات.

في عمق المشروع الإيراني نجد "نظرية ولاية الفقيه"، التي حولت الغيب الديني إلى جهاز إداري-عسكري. فلم يعد الفقيه حاكمًا بالنيابة عن الغائب فقط، بل أصبح صاحب قرار في الجغرافيا، والشأن الدولي، والسيادة الوطنية في عواصم خارج حدوده: بغداد، دمشق، بيروت، صنعاء.

ولكي يُكتمل هذا الامتداد، كان لا بد من تسليح المذهب... لا بالكتب، بل بالميليشيات. أصبحت الحسينيات خلايا تجنيد، وأيام عاشوراء محطات لشحن نفسي جمعي، تُحوّل الصراع السياسي إلى معركة بين الحق والباطل، بين "أحفاد الحسين" و"أنصار يزيد". بهذه الثنائية الرمزية يُعاد إنتاج الصراع بلا نهاية.

لكن الأخطر أن هذا المشروع المذهبي يرتدي قناع المظلومية: إذ يصوَّر الشيعي بوصفه ضحية تاريخية للاضطهاد، حتى لو كان هو الطرف الحاكم فعليًا في العراق أو اليمن. وهذا ما يسميه علماء النفس الاجتماعي بـ*"مركزية الضحية"* (Victimhood Centrality): حين يُستثمر الألم لا للشفاء، بل للهيمنة على الآخر أخلاقيًا، ومن ثم سياسيًا.

تركيا، الإيديولوجيا كسلاح ناعم للهيمنة الصلبة

في المقابل، لم تبنِ تركيا مشروعها على الانقسام المذهبي، بل على إحياء سردية الهوية السنية الجامعة، لا بوصفها عقيدة دينية

فقط، بل كـ"هوية سياسية بديلة" عن الهوية الوطنية المفككة. وهنا تتجلى عبقرية المشروع الأردوغاني: استثمار "الإسلام السياسي" كأداة عابرة للحدود، تلبّي عطش الجماهير الحائرة بعد فشل القوميات، وسقوط الدولة المركزية، وبحث الناس عن ملاذ رمزي.

لقد فهم أردوغان أن القوة لا تأتي من الخطابة فقط، بل من بناء جهاز إيديولوجي شامل، كما وصفه أنطونيو غرامشي: آلة تجمع الإعلام، والتعليم، والفن، والدين، وتعيد تشكيل وعي الناس تدريجيًا. لا تقول لهم فقط "من أنتم"، بل تمنحهم شعورًا بالتفوق التاريخي، والانتماء لامتداد إمبراطوري.

ولهذا السبب، لم تكتفِ تركيا بالتدخل العسكري، بل أحاطته بغلاف إيديولوجي محكم: ديمقراطية بمذاق إسلامي، زعامة روحية بديلة عن الأزهر، نموذج حداثي لا يفرّط في الدين. حتى المسلسلات التاريخية (قيامة أرطغرل، المؤسس عثمان...) لم تكن مجرد دراما، بل أدوات إسقاط رمزي على الواقع: نحن الورثة، ونحن القادمون.

والنتيجة: ملايين من العرب – لا سيما في المناطق التي انهارت دولهم – صاروا يرون في أردوغان "خليفة رمزيًا"، بينما بلادهم تتفتت، ودولهم تتحول إلى خرائط مشروطة بالرضا التركي أو الإيراني.

أوهام الخلاص، عندما تتحوّل أنقرة وقم إلى "مكّة بديلة"

إن من أكبر أخطاء العرب – خاصة بعد ٢٠١١ – أنهم لم يعودوا يبحثون عن حلول داخلية، بل صاروا يبحثون عن مخلّص خارجي. وهذا ما جعل طهران وأنقرة تتحولان إلى "قِبلتين سياسيتين بديلتين"، كلٌّ منهما تدّعي حماية جزء من العرب، بينما هي تلتهمه بالتدريج.

الشيعة العرب نظروا إلى إيران بوصفها "الضامن" لهويتهم في وجه السنّة، لا سيما بعد حروب الطائفية في العراق وسوريا.

والسنّة الحائرون، الذين خُذلوا من نخبتهم، تطلعوا إلى أردوغان بوصفه "الخليفة العادل" الذي سيعيد التوازن ضد المشروع الإيراني والهيمنة الغربية.

وهكذا، وقع العرب في فخ التبعية الرمزية: صار خلاصهم معلقًا بإرادة لاعبين خارجيين، كلٌّ منهم يدير مشروعه الخاص، الذي لا يشبه الواقع العربي إلا من حيث الضحية.

فخ الانبهار، سيكولوجيا التابع الذي يعشق جلّاده

في علم النفس الاجتماعي، يُعرف مصطلح "التماهي مع المعتدي" (Identification with the Aggressor)، حين يعاني الفرد أو الجماعة من العجز أمام قوة ما، فيلجأ نفسيًا للتماهي معها بوصفها

خلاصًا. وهذا بالضبط ما جرى للعرب بعد الربيع العربي: بعد أن دمّرت الثورات دولهم، وشوّهت رموزهم، وانهارت جيوشهم، لم يعودوا يثقون بأنفسهم، فراحوا يبحثون عمّن يثق بهم... حتى لو كان هو نفسه من يُذكي نيران الخراب.

<u>في هذا السياق:</u>

إيران لا تدخل بلدًا إلا وقد سبقها إلى قلوب أتباعها خطاب المظلومية والتشيّع والعِداء لأمريكا وإسرائيل.

وتركيا لا تتدخل إلا بعد أن يفتح لها الباب عبر "الإخوان الجدد"، والمثقفين المتأثرين بالخطاب العثماني الرومانسي.

وكأنّ العرب صاروا كـ"عبيد المعنى"، لا يصنعون رموزهم، بل يستهلكون رموز الآخرين. لا يبنون عقائدهم، بل يُستوردونها معبّأة في حقائب المسافرين والدعاة والتقارير.

<u>سؤال الجوهر: هل لا تزال لدينا منطقة عربية أصلًا؟</u>

إن أخطر ما تفعله تركيا وإيران ليس السيطرة على الجغرافيا، بل مصادرة الوعي. حين يُعاد تشكيل الذاكرة، وتُشوّه المرجعيات، وتُخترق اللغة ذاتها، فإن الهزيمة لم تعد سياسية، بل وجودية.

اللغة العربية صارت مشوّهة بخطابات الطائفية، والسخرية من الذات، واستيراد المفردات من مشاريع الغير.

التاريخ العربي لم يعد مصدر فخر، بل مادة للتشكيك، والتفكيك، والنسف.

والهوية الجامعة تحوّلت إلى عبء، في مقابل هويات مذهبية، عثمانية، أو صفوية، تمنح شعورًا زائفًا بالانتماء.

والنتيجة؟ العرب لا يتحكمون في مصيرهم، ولا حتى في تعريف أنفسهم. لقد أصبحت هوياتهم ساحة مفتوحة لمشاريع الآخرين، وصراعاتهم وقودًا لتوسّع إمبراطوريات عادت من المقبرة باسم الدين، أو باسم العدل، أو باسم مقاومة الغرب.

الشرق الأوسط كجائزة في مزاد إيديولوجي

إن ما يجري ليس مجرد صراع تركي-إيراني. بل هو صراع على روح المنطقة. على من يكتب الحكاية، ومن يملي الفصول، ومن يضع النقطة الأخيرة.

وفي ظل غياب مشروع عربي أصيل، تتحوّل تركيا وإيران من جيران تاريخيين إلى قوّتين مستعمرتين بالوكالة، لا ترفضان نظرية المؤامرة، بل تعيدان إنتاجها وفق مصالحهما. وكأنّ الشرق الأوسط لم يعد موطن العرب، بل مسرحًا مفتوحًا للمشاريع المؤجلة، والأوهام المتوارثة.

الجغرافيا الرمزية للتمدد... من الموانئ إلى المناهج

في العالم القديم، كانت السيطرة تبدأ من احتلال الأرض. في العالم الجديد، تبدأ من احتلال المعنى. اليوم، لا تحتاج دولة توسعية إلى إرسال الجيوش لفرض نفوذها، بل يكفي أن تُنشئ قاعدة عسكرية قرب ميناء، أو تفتح جامعة بتمويل مشروط، أو تبني مستشفى يعمل كغطاء لاستخبارات ناعمة. هكذا تُصنع الإمبراطوريات في القرن الحادي والعشرين: بالمشاريع الناعمة، لا بالمجنزرات.

تركيا وإيران فهمتا مبكرًا هذا التحوّل في منطق السيطرة، فوسّعتا من أدوات التمدد: من ميليشيا تُقاتل في الأزقة، إلى برنامج دراسي يُغيّر نظرة الطالب للعالم.

الموانئ... حيث ترسو السفن وتُزرع الولاءات

في عالم السيادة البحرية، يُقال: من يملك الموانئ، يملك القرار. ولهذا لم يكن غريبًا أن تتحوّل الموانئ العربية – من طرابلس في ليبيا، إلى مصراتة، إلى سواحل اليمن، إلى ميناء بيروت – إلى ساحات صراع صامت بين تركيا وإيران، وأحيانًا بينهما وبين قوى دولية أُخرى.

تركيا ركّزت على بناء نفوذها في الموانئ الليبية والسودانية، لما توفره من عمق إستراتيجي على البحر الأحمر والمتوسط. مشروعها في ميناء سواكن السوداني كان محاولة لاستعادة "العمق العثماني البحري"، لولا سقوط نظام البشير وتغيّر المزاج الإقليمي.

إيران من جهتها، أدركت أن الوصول إلى البحر الأحمر وخليج عدن لا يحتاج إلى أسطول، بل إلى "الحوثيين". وهكذا، تحوّلت الحديدة وميناء المخا إلى أدوات تفاوض إستراتيجي، تُمكّنها من تهديد خطوط الملاحة العالمية عند اللزوم، أو فرض شروط في أي صفقة نووية محتملة.

لكن ما يجمع الطرفين هو استخدام الميناء بوصفه أداة سياسية: ليس فقط لضمان وجود عسكري، بل لاختراق البنى الاقتصادية، وفرض نماذج تجارية بديلة، وحتى لتخزين السلاح والتمويل للجماعات المحلية.

الجامعات والمساجد والمنح، غزو تحت عنوان التعليم والدين

لم تكن السيطرة على العقول أقل أهمية من السيطرة على البحار. ففي السنوات الأخيرة، تضاعف عدد الجامعات التركية والإيرانية التي تستقبل طلابًا عربًا، ليس من باب المساعدة، بل من باب "التكوين السياسي الناعم".

الجامعات التركية، مثل جامعة إسطنبول شهير أو صباح الدين زعيم، تقدم برامج ممولة للطلاب العرب، خاصة من مناطق النزاع، حيث يُعاد تشكيل وعيهم في بيئة تُقدّم الإسلام السياسي بنكهة عثمانية، مغلفًا بمفاهيم "الحداثة الإسلامية".

إيران، عبر جامعة المصطفى العالمية في قم، تصدّر آلاف الطلبة من العراق، الخليج، إفريقيا، وحتى شرق آسيا، ليتخرّجوا كوكلاء مذهبيين، يحملون "الرؤية الإيرانية للشيعة"، لا مجرد علوم الفقه أو اللغة.

أما المساجد والمراكز الدينية، فتحوّلت إلى بؤر صراع حقيقي. في إفريقيا، تنافس تركيا إيران على بناء المساجد الكبرى، كل واحدة بلونها ومذهبها ورموزها. وحتى في أوروبا، خاصة ألمانيا وفرنسا، باتت الجالية المسلمة ميدانًا للتأثير المتبادل بين ديانة الدولة في أنقرة، والطائفة العابرة للحدود في طهران.

النتيجة: الجيل الجديد من العرب والمسلمين في المهجر وفي الداخل، لا يتشكّل وعيه في سياق وطني، بل في سياق ولائي تابع لمرجعية غير عربية، غالبًا ما تكون إما مرشدًا أعلى، أو زعيمًا عثمانيّ الروح.

<u>الاقتصاد الرمزي، من المعونات إلى شبكات الولاء</u>

بينما تهتم القوى الكبرى بإعادة الإعمار كاستثمار مالي، تهتم تركيا وإيران به كاستثمار ولاء. فالمساعدات الإنسانية، في قاموس النفوذ، ليست عملاً خيريًا، بل وسيلة لاختراق المجتمعات وإعادة تنظيم الولاءات.

تركيا تنشط بقوة عبر وكالة التعاون والتنسيق التركية (تيكا)، التي تدير مشاريع تعليمية وصحية في مناطق الأزمات، من سوريا إلى السودان، وتستثمر حتى في إعادة ترميم مواقع عثمانية تاريخية، بهدف ترسيخ ذاكرة تركية موازية للهوية المحلية.

إيران توظّف مؤسسات مثل مؤسسة الشهيد ولجنة الإمام الخميني للإغاثة، لدعم عائلات قتلى الميليشيات، وبناء شبكات رعاية تُحوّل المجتمعات الفقيرة إلى خزّانات بشرية للولاء الطائفي.

ولأن الولاء لا يُشترى فقط بالمال، بل أيضًا بالمعنى، فقد حرص الطرفان على دمج الدعم الاقتصادي بخطاب رمزي: نحن لا نُعطي، بل "نُعيد الكرامة". نحن لا نُساعد، بل "نحمي الأمة". هذا التمويه النفسي هو ما يجعل المشروعين ناجحين في بيئات تنهار فيها الدولة وتغيب فيها السيادة.

الهوية كسلعة، حين تتحوّل الذات إلى ماركة تجارية

من أخطر ما يحدث اليوم أن "الهوية العربية" أصبحت تُنافس كمنتَج. فالشاب العربي لم يعد يتعرّف على نفسه من خلال تاريخه أو ثقافته أو لغته، بل من خلال العرض المتوفر:

إن كنت تبحث عن "قوة ومظلومية وانتماء ثوري"، فإيران تُقدّم لك النموذج الشيعي المقاتل.

إن كنت تبحث عن "عزة ومجد وتمثيل للإسلام"، فتركيا تُقدّم لك النموذج العثماني الرومانسي.

الخطورة هنا ليست فقط في الاستلاب، بل في تحوّل الهوية من منظومة عيش إلى سلعة رمزية قابلة للتسويق. حتى الحجاب، والعبارات الدينية، والرموز الثقافية، لم تعد علامات دينية، بل صارت "ماركات هوية" تُشير إلى المعسكر الذي تنتمي إليه.

من صراع الحدود إلى صراع المعاني

ما يجري في الشرق الأوسط اليوم ليس مجرد تنازع جغرافي، بل حرب تأويلات. من يُعرّفك؟ من يُحدّد من أنت؟ من يُخبرك بتاريخك، ومستقبلك، ومكانك في العالم؟

تركيا وإيران – بوسائلهما المختلفة – تعملان على إعادة ترميز الهوية العربية وفق قواميسهما الخاصة. فالميناء ليس مجرد مرفأ، بل نقطة سيطرة. والجامعة ليست مجرد تعليم، بل إعادة تشكيل. والمساعدات ليست دعما إنسانيًا، بل عقود ولاء طويلة الأمد.

في ظل هذا التمدد الرمزي، تُطرح أسئلة وجودية أمام العرب: هل لا تزال لنا خرائط تخصّنا؟ هل لا يزال لنا خطاب مستقل؟ أم أننا صرنا مجرد محميات رمزية داخل مزادات النفوذ التركي-الإيراني؟

احتلال الشاشة والروح – الإعلام والدين كقوات رمزية للنفوذ:

حين تنكسر الجيوش، وتفشل النخب، وتنهار المؤسسات، تبقى الشاشات والكلمات. الإعلام والدين لم يعودا مجرد أدوات للتواصل أو العبادة، بل تحوّلا في مشروع التفكيك الكبير إلى قوات احتلال رمزي، تغزو الوعي من دون طلقة، وتغيّر الهوية من دون معركة.

في المشهد العربي ما بعد الثورات، لم تكن القنوات الفضائية، ولا الدعاة النجوم، ولا المنصات الرقمية، مجرد وسائل ترفيه أو دعوة، بل صارت جبهات صراع خفي بين المشاريع المتنافسة: التركي العثماني، والإيراني الشيعي، والغربي النيوليبرالي. في هذه الحرب الناعمة، لا تُحتل العواصم، بل تُستعمر العقول.

قنوات الهوية، من نقل الحدث إلى هندسة المعنى

في علم الاتصال الجماهيري، يشير مفهوم "تصنيع الواقع" (Manufacturing Reality) إلى قدرة الإعلام على تشكيل إدراك الناس للواقع، لا من خلال الكذب، بل من خلال انتقاء ما يُعرض، وكيف يُعرض، وما يُهمّش. وهنا بالضبط تكمن خطورة القنوات الممولة تركيًا أو إيرانيًا: لا تقول لك ما تظن أنه "الحقيقة"، بل تعيد برمجة نظرتك للعالم.

تركيا دعمت عبر مؤسساتها قنوات فضائية مثل تي آر تي عربي، ومراكز دراسات تصدّر سردية ناعمة عن "العدالة والتنمية"،

وتروّج لفكرة أن "الهوية السنية المعتدلة" وجدت ملاذها الأخير في إسطنبول، وأن النموذج التركي هو الحلم العربي المؤجل.

إيران من جهتها، استثمرت منذ سنوات في شبكة من القنوات مثل العالم، الميادين، الكوثر، التي تُعيد إنتاج المنطقة من خلال عدسة "محور المقاومة"، حيث تتحوّل كل حركة احتجاجية إلى مؤامرة غربية، وكل وكلائها إلى أنبياء سياسيين.

وهكذا يتحوّل المشاهد العربي إلى كائن ممزّق، يعيش في صورة لم يصنعها، ويتفاعل مع قصة لا تخصّه.

الدعاة الجدد

وكلاء الهوية في معركة الولاء

في الظاهر، هم رجال دين، لكن في العمق، هم وكلاء رمزيون لمشاريع كبرى. ما بعد ٢٠١١، لم يكن الدعاة الدينيون مجرد مفسّرين للنصوص، بل صاروا مفسّرين للواقع السياسي، وللوطن، وللثورة، وللحرب.

الدعاة المتأثرون بالمدرسة الأردوغانية، قدّموا الإسلام بوصفه مشروعًا سياسيًا بغطاء أخلاقي. يتحدثون عن "الخلافة القادمة"، وعن "زعيم عادل" في مواجهة الطغاة، ويلبسون شعارات الحداثة لكن بلغة عثمانية مستترة. وهذا ما جعل كثيرًا من هؤلاء يتحولون إلى أبواق دعائية ناعمة للمشروع التركي.

الدعاة الشيعة المرتبطون بإيران، كانوا أكثر صراحة في توظيف المنبر الديني لصالح أجندة سياسية. أصبح "المجلس الحسيني" منصة للتجنيد، و"محاضرة عاشوراء" مرآة للصراع الجيوسياسي في العراق وسوريا واليمن. الدين هنا لا يُستعمل لتربية الروح، بل لتعبئة الجسد للحرب.

في الحالتين، الفتوى صارت سياسة، والموعظة صارت إعلانًا سياسيًا بلغة السماء.

الرموز الثقافية والفنية، استعمار الرمزية بتمويل ذكي

لا تكتمل معركة الهيمنة الناعمة دون السيطرة على الوجدان الشعبي. هنا تبرز الدراما، الأغنية، الرواية، الفيلم الوثائقي، كأدوات تفكيك أو إعادة تركيب للهوية، لا تقل تأثيرًا عن أي دبابة.

تركيا استخدمت الإنتاج الدرامي باحتراف: مسلسلات مثل قيامة أرطغرل، السلطان عبد الحميد، النهضة العثمانية، جميعها تُعيد تقديم الذات العثمانية كهوية بطولية، في مقابل خيانة العرب، أو تخاذلهم، أو غبائهم. الرسالة الضمنية: من دون العثماني، أنتم لا تملكون مجدًا.

إيران وظّفت السينما الدينية والمسلسلات التي تتناول التاريخ الإسلامي بمنظور شيعي سياسي. أعمال مثل مختار الثقفي أو يوسف الصدّيق، تروّج للخطاب الإيراني على أنه امتداد "لأهل البيت" ضد الطغاة الأمويين، في إسقاط رمزي دائم على السعودية أو الأنظمة السنية.

أما العرب، فجلّ إنتاجهم – حين ينتجون – إما استهلاكي أو ساخر من الذات، فاقد للرؤية، بلا مشروع رمزي، كمن يُسلي نفسه في أروقة المقبرة.

الدين كغطاء للتمدد، احتلال القيم وتحوير العقائد

المشكلة لا تكمن فقط في استغلال الدين سياسيًا، بل في إعادة تفسير الدين بما يخدم مشروع الهيمنة. بمعنى أدق، لا يُستخدم الدين لتوحيد الأمة، بل لإعادة توزيع الولاءات.

النسخة الإيرانية من التشيّع السياسي، لا تكتفي بإحياء الطقوس، بل تُدخل "الولي الفقيه" في عمق العقيدة، بحيث يصبح الولاء لطهران جزءًا من الإيمان نفسه.

النسخة التركية من الإسلام السياسي، لا تتوقف عند قيم العدل أو الشورى، بل تُعيد صياغتها ضمن سياق أردوغاني: الخليفة العادل، النهضة الإسلامية، محورية إسطنبول في مشروع الأمة.

بهذا، يتحوّل الدين من رابط مشترك، إلى أداة تمايز حاد، تفرّق أكثر مما توحّد.

الهزيمة الرمزية، حين تصبح الذات رواية الآخر

ربما الأخطر من كل ما سبق هو الانهيار الرمزي الكامل للذات العربية. في كتابه "الاستشراق"، يتحدث إدوارد سعيد عن كيف سيطر الغرب على الشرق ليس فقط عسكريًا، بل عبر "إعادة تعريفه ثقافيًا وفكريًا". اليوم، تقوم تركيا وإيران بالمهمة نفسها: إعادة تعريف العرب، ولكن بأدوات عربية، وبرموز عربية، وبأسماء عربية.

النتيجة؟

العربي لم يعد يرى نفسه كصاحب رسالة أو مشروع، بل كـ"تابع رمزي" لأحد المحورين. كل قصة يرويها هي قصة الآخرين. كل انتماء يتبنّاه هو صدى لصوت خارجي. حتى في الثورة، والهزيمة، والانكسار... لا يملك لغته الخاصة.

من الاحتلال العسكري إلى الاحتلال الرمزي

الاستعمار الجديد لا يأتي بالدبابة، بل بالدراما. لا يُنصّب حاكمًا، بل يُنتج داعية. لا يُغير دستورك، بل يُغيّر ذاكرتك.

وفي ظل هذا الاحتلال الرمزي المركب، تصبح الحرية وهمًا، والاستقلال خدعة، والسيادة مجرد واجهة. أما الهوية، فهي البضاعة الأكثر تداولا في سوق المشاريع الرمزية الكبرى.

استعادة المعنى... تفكيك الهيمنة الرمزية وبناء السيادة النفسية

في عالم لم تعد فيه الهيمنة تُمارس بالقوة الصلبة بل بتقنيات "إعادة التمثيل" الرمزي، تصبح الحرب الأهم هي حرب المعنى. ليست المعارك اليوم على الأرض فحسب، بل على من يُحدّد الواقع، من يُعرّف الهوية، من يُعطي الكلمات معناها، ومن يمتلك الحق في سرد القصة.

ولأن الاستعمار الحديث لم يعد يقتحم العواصم، بل الوعي، فإن معركة التحرر لم تعد تبدأ بالبندقية، بل بـ"اللغة". ولهذا فإن الجزء الأخير من هذا الباب لا يناقش مشاريع التمدد الرمزي فقط، بل يطرح سؤالًا وجوديًا: كيف يستعيد العرب ذواتهم في عصر الاحتلال الرمزي؟

الذات المسروقة، لماذا نخسر المعنى قبل أن نخسر السيادة؟

وفقًا لعالم النفس إريك فروم، فإن الإنسان حين يُفقد علاقته العضوية بمعنى وجوده، يدخل في حالة من "الاغتراب الوجودي"، يصبح فيها الفرد منفصلًا عن ذاته، عن تاريخه، عن قِيَمه. وهو ما

حدث – بشكل جمعي – في المجتمعات العربية بعد انهيار مشاريعها الوطنية والقومية، وتحولها إلى هويات معلّقة تنتظر من يعيد تعريفها.

في هذا الفراغ، دخلت قوى إقليمية – مثل تركيا وإيران – لتقدم مشاريع رمزية بديلة، تقدم معنى، سردية، غاية. ليس لأنها تملك الحقيقة، بل لأنها تملأ الفراغ.

هذا التفسير يتقاطع مع أطروحات جان بودريار، الذي يرى أن المجتمعات ما بعد الحداثية تعيش في ما يسميه بـ"واقع المحاكاة" (Simulacra)، حيث لا تعيش الحقيقة، بل تمثيلها. وهكذا، يعيش العربي اليوم في واقع سياسي وثقافي لا علاقة له بحقيقته، بل بمحاكاة قد صاغها الآخرون باسمه.

<u>حرب السرديات، من يروي القصة، يملك السلطة</u>

في الفلسفة السياسية، يذهب ميشيل فوكو إلى أن السلطة لا تُمارَس فقط بالقمع، بل عبر "إنتاج الخطاب" (Production of Discourse). من يُنتج الخطاب، يُعيد تعريف المفاهيم: من هو العدو؟ من هو الشهيد؟ من هو الثائر؟ من هو العميل؟ وهكذا يتحكم بالسردية، وبالتالي بالواقع.

وهنا تكمن خطورة الغزو الرمزي التركي والإيراني: أنهما لا يفرضان الهيمنة بالقوة، بل بإنتاج سردية مريحة نفسيًا، مقبولة دينيًا، مغرية عاطفيًا.

تركيا تُقدّم "إسلام الحداثة مع المجد العثماني"، كأنها تعيد للعربي شعورًا بالقوة والهوية.

إيران تُقدّم "إسلام المظلومية والثورة الدائمة"، كأنها تمنح العربي المستضعف رمزية البطولة والمعاناة.

لكن الخطر هنا أن العربي لم يكتب السردية، بل يتقمّص دورًا كُتب له. يصبح مجرد "ممثل فرعي" في مسرح رمزي لا يملكه.

<u>الهوية الدفاعية، من الذات المتخيلة إلى الذات المتحققة</u>

في علم النفس السياسي، هناك فرق جوهري بين "الهوية الدفاعية" و"الهوية المتحققة":

الهوية الدفاعية تنشأ من الخوف، وتبني نفسها كرد فعل على تهديد، وغالبًا ما تتقوقع في الماضي، أو تتماهى مع الخارج القوي.

الهوية المتحققة تنشأ من الوعي، وتُبنى على مراجعة الذات، وتُوجّه نحو المستقبل بإرادة وعي نقدي.

ما يحدث في العالم العربي هو تفاقم الهويات الدفاعية:

بعضهم يتماهى مع النموذج التركي هربًا من الانكسار السني.

بعضهم ينخرط في المشروع الإيراني بحثًا عن "قوة الشيعة" في عالم معادٍ.

وآخرون يستسلمون للخطاب الغربي النيوليبرالي، بحثًا عن "خلاص حداثي".

كل هذه الهويات ليست متحققة، بل هجينة، طارئة، عابرة، وتابعة. والنتيجة؟ مجتمعات ممزقة بين رموز متضادة لا تمثلها بالكامل، ولا تملك أدوات نقدها.

تفكيك السحر الرمزي، كيف نُفشل الهيمنة؟

في كتابه "صناعة الوعي"، يؤكد هربرت ماركوز – أحد رموز مدرسة فرانكفورت – أن تحرير الإنسان يبدأ من تحريره من "الوعي الزائف"، الذي تصنعه المؤسسات الإعلامية والدينية المتحالفة مع السلطة.

فما الحل؟

١_ استعادة السردية التاريخية العربية: لا من خلال تمجيد ماضٍ روماني أو أموي، بل بقراءة نقدية لتاريخنا، نكتشف فيها كيف تشكّلت هويتنا، وكيف فُقدت، وكيف يُمكن إحياؤها من دون استيراد رمزي.

٢_ بناء سردية عربية مستقلة: تتجاوز ثنائيات "العلماني/الديني"، "الشيعي/السني"، "الخليفة/الزعيم"، لتعيد تقديم الإنسان العربي كمواطن فاعل في دولة ذات سيادة ومعنى، لا كمجرد تابع لرمزية مفروضة من الخارج.

٣_ تفكيك آليات الهيمنة الرمزية: عبر كشف البنية النفسية للمحتوى الذي نتلقاه: لماذا يجذبنا هذا الداعية؟ لماذا نتعلق بهذا المسلسل؟ لماذا نميل إلى سردية دون أخرى؟ هنا يبدأ "التحرر النقدي" كما دعا له باولو فريري.

٤_ إعادة مركزية اللغة والوعي الفلسفي: لأن كل احتلال رمزي يبدأ من اللغة، فلا بد أن نستعيد لغتنا، ليس كوسيلة تواصل فقط، بل كأداة تفكير وصياغة هوية. اللغة ليست محايدة، ومن يكتب القاموس، يكتب المصير.

نحو سيادة نفسية رمزية، ثورة المعنى أولًا

السيادة اليوم لا تبدأ من الجغرافيا، بل من السيكولوجيا. حين يستعيد الإنسان العربي ثقته في ذاته، ووعيه بذاته، وقدرته على إعادة تعريف ذاته، يبدأ التحرر.

هذه ليست دعوة للانغلاق، ولا للتعصب، بل لليقظة. أن نعي كيف نُستخدم رمزيًا، كيف تُختطف حكايتنا، كيف يُعاد تشكيل ولائنا باسم الدين أو التاريخ أو المظلومية أو المجد.

التحرر الرمزي لا يأتي من الأعلى، بل من كل عقل بدأ يشكّ، من كل فكر بدأ يسأل، من كل جيل بدأ يكتب قصته بنفسه.

من الانبهار إلى النقد، من الاستلاب إلى الحضور

النفوذ التركي والإيراني في المنطقة ليس مجرد مشروع سياسي، بل هو مشروع لاحتلال الذاكرة، وتحريف المعنى، وتوجيه الولاء.

وفي مواجهة هذا، لا نملك إلا مشروعًا مضادًا: لا يقوم على تقليدهم، بل على تفكيك خطابهم، وإعادة صياغة ذاتنا.

قد لا نستطيع الآن إعادة رسم الخرائط السياسية، لكننا نملك القدرة على رسم خرائطنا الرمزية. أن نعرف من نحن، ماذا نريد، ومن يحق له أن يتحدث باسمنا.

تلك هي بدايـــة التحـــرر

الباب السابع

إسرائيل

والفراغ العربي

الأمن أولًا ثم التوسع

إسرائيل بوصفها مشروعًا فوق-دولتي في فراغ ما بعد الدولة:

منذ إعلان قيامها، لم تكن إسرائيل مجرد دولة تبحث عن "أمن"، كما تروّج لنفسها في الخطاب الدبلوماسي، بل كانت مشروعًا استراتيجيًا ممتدًا، ينتمي لما يمكن أن نسميه بالبُنى العميقة للنظام العالمي الجديد. ليست إسرائيل وحدها، بل من يقف خلفها، ومن يكتب خطابها، ومن يدير خرائط حضورها في بنية الشرق الأوسط.

في لحظة سقوط النظام العربي التقليدي بعد ٢٠١١، بدا المشهد وكأنّه أُعيد هندسته بالكامل ليُبرز إسرائيل لا ككائن طارئ، بل كفاعل أصلي، مستفيد من "فراغ السيادة"، و"انهيار البنى الوطنية"، و"تحلل السرديات الكبرى"، لتُقدَّم كـ"البديل المعقول" وسط فوضى العرب وتوحّش محيطهم.

من الدولة إلى العقد الرمزي: إسرائيل في بنية النظام العالمي الجديد

وفق أطروحات زيغمونت باومان حول "الحداثة السائلة"، تتغير مفاهيم الدولة والهوية والسيادة لمصلحة كيانات أكثر مرونة وتأثيرًا: شبكات، شركات، تحالفات رمزية، أو مشاريع فوق-دولتية. إسرائيل

ليست دولة تقليدية، بل تجسيد لكيان شبكي فوق-دولتي، يتقاطع مع مصالح:

الماسونية السياسية بصيغتها الرمزية: تلك التي لا تُرى في برلمانات العالم، بل تُدار من الغرف الخلفية لصنّاع القرار، حيث الرموز والدلالات أكثر أهمية من التصريحات.

الشبكات المالية العالمية: التي ترى في إسرائيل رأس جسر مهم في قلب الشرق الأوسط، قادر على الربط بين المعلومة والسلاح ورأس المال.

مشروع "إدارة الفوضى" بدلًا من "حلّها": حيث تتحول إسرائيل إلى عنصر توازن سلبي يُبقي المنطقة في حالة عدم استقرار، من دون أن تنزلق إلى حرب شاملة.

هنا، تغدو إسرائيل بمثابة مركز إدارة للاضطراب الخلاق، لا كجزء من الإقليم، بل كمنظّم لتفاعلاته، وأحيانًا محرّك غير مباشر لمآسيه.

نظرية المؤامرة، بين السخف الساذج والحقيقة المُشفَّرة

كثيرًا ما يُوصم أي حديث عن "المؤامرة" بأنه انفعالي، عاطفي، أو غير عقلاني. لكن في سياقات التحليل السياسي البنيوي، ووفق مناهج التحليل النقدي للخطاب (Critical Discourse Analysis)، لا تعني "المؤامرة" سلسلة أحداث سرية، بل:

"توافق مصالح غير مُعلن، يتموضع خارج النطاق الديمقراطي للمحاسبة، ويشتغل من وراء الستار الرمزي لبنية العالم."

بهذا المعنى، المشروع الإسرائيلي لا يُفهم إلا في ضوء هذه البنية: حيث تتقاطع مصالحه مع شبكات النفوذ غير المنظورة، من شركات تسليح، إلى تكتلات إعلامية، إلى لوبيات عابرة للأطلسي. لا عجب أن نجد، في اللحظة التي تفككت فيها بنى الدولة العربية، مؤتمرات "إعادة تصور المنطقة" تُعقد في تل أبيب وواشنطن ولندن، لا في دمشق أو القاهرة أو بغداد.

إسرائيل ليست فقط جزءًا من المؤامرة – إذا استخدمنا المصطلح مجازًا – بل هي المنصة التنفيذية الأولى لمشروع فوق-دولتي غربي-رأسمالي يرى في تفكك العرب فرصة استراتيجية لا تُعوض.

الماسونية: الخرافة التي تخفي حقيقتها الرمزية

من الخطأ الوقوع في التصوّرات السطحية للماسونية على أنها طقوس سرية ومؤامرات غامضة، كما من الخطأ أيضًا إنكار وجودها بوصفها بنية رمزية تهدف إلى خلق نوع من "الحكومة الماورائية" التي تدير الحكاية العالمية من خارج اللغة السياسية السائدة.

في هذا السياق، يمكن فهم إسرائيل بوصفها:

جسرًا رمزيًا بين الأسطورة التوراتية والرأسمال العالمي.

كيانًا وظيفيًا ضمن خريطة إعادة تشكيل العالم على أسس ما بعد قومية.

رمزًا مركزيًا في البنية الخطابية لما يُسمى بـ"النظام العالمي الجديد"، حيث تختفي السيادة خلف الشركات، وتُدار الحروب بالوكالة، وتُستبدل الهوية الوطنية بالانتماء إلى شبكة مصالح.

ما يُسمى بـ"أورشليم الجديدة"، في المخيال الماسوني، ليس خرافة، بل مشروع رمزي يستثمر في فكرة "المخلّص"، و"إعادة الهيكل"، و"تحقيق النبوءة"، ليوظفها سياسيًا في هندسة الشرق الأوسط المعاصر.

الفراغ العربي: حين يصبح العدم مجالًا جيوسياسيًا

لقد ساهمت الثورات العربية، بقصد أو من دونه، في خلق فراغ سيادي خطير. لم تسقط فقط أنظمة، بل:

سقطت شرعية الدولة.

انكشفت هشاشة الانتماء الوطني.

تآكلت رمزية الحدود.

وهذا بالضبط ما كانت تنتظره إسرائيل: ليس كي تملأ الفراغ فقط، بل لتمنع أي مشروع من ملئه. فالفوضى ليست كارثة بالنسبة لها، بل بيئة مثالية لتحقيق أمنها التوسعي، دون حرب، ودون تكلفة أخلاقية.

في ظل ذلك، وبدلًا من أن تُعتبر إسرائيل تهديدًا يجب مواجهته، صارت – في عيون بعض العرب – حليفًا ذكيًا في مواجهة "العدو الأقرب"، سواء كان إيران، أو الإسلام السياسي، أو الفوضى الداخلية.

وهكذا، تنجح إسرائيل في التغلغل من خلال خطابين متناقضين:

خطاب "الخطر الداهم": تبرر من خلاله وجودها العسكري.

وخطاب "الشريك العقلاني": تبرر من خلاله اندماجها الاقتصادي والسياسي في بنية الإقليم.

من المشروع السياسي إلى الأسطورة الجيوسياسية

إسرائيل لم تعد مجرد دولة. لقد تحوّلت إلى بنية ما بعد قومية، تُدار عبر خطاب رمزي متعدّد الأوجه: تارة بوصفها "الملاذ"، وتارة بوصفها "المنقذ"، وأحيانًا بوصفها "الضرورة الواقعية".

في ظل انهيار النموذج العربي، ومع تضاؤل سرديات التحرر، وتآكل الفضاء الرمزي للهوية، تبدو إسرائيل وكأنها المشروع الوحيد الذي ما زال يملك قصة، وخريطة، وغاية.

لكن تلك الغاية ليست قدرًا. إنها مخطط يمكن تفكيكه... فقط حين نعيد بناء ذواتنا كعرب، لا على أساس رد الفعل، بل على أساس مشروع مضاد، يرى، ويفكّر، ويخطط.

الاستخبارات كأداة هندسة سياسية – إسرائيل وإدارة الفوضى من وراء الستار:

إذا كانت الحروب التقليدية تُخاض بالجيوش، فإن إسرائيل، منذ نشأتها، أدركت أن معاركها الحقيقية تُخاض في الظل: عبر المعلومات، الشبكات، الاختراق، التفكيك الناعم، وصناعة الوكلاء. في هذا السياق،

جهاز الموساد لم يكن مجرد ذراع أمنية، بل أصبح أداة استراتيجية لهندسة الفوضى وإعادة تشكيل المجال السياسي في الشرق الأوسط.

الأسئلة لم تعد: "ما حجم الجيوش؟" أو "كم عدد الطائرات؟" بل:

من يملك المعلومة؟

من يُجنِّد النخب؟

من يصنع القرار في الظل؟

الاستخبارات كإيديولوجيا: من الأمن إلى التسلل المعنوي

ليس ثمة نظام استخباراتي في العالم يملك هذا التكامل بين الوظيفة الأمنية والوظيفة الرمزية كما في إسرائيل. فالموساد لا يلاحق "الأعداء" فقط، بل يشتغل على تغيير بنية الخصم من الداخل:

- **استهداف النخب الثقافية والسياسية والدينية.**
- **اختراق الإعلام العربي لبث سرديات بديلة.**
- **دعم شخصيات صاعدة في مراحل التحول السياسي ثم إحراقها لاحقًا.**

إدارة التناقضات داخل الحركات الاحتجاجية لإفشالها أو توجيهها.

ولعل أبرز ما يكشف عنه التفكير ما بعد استعماري (Postcolonial Theory) هو أن الاستعمار الجديد لا يحتاج إلى الوجود العسكري، بل إلى "جاسوس معرفي"، إلى من يُفكر وفقًا لمصلحة الآخر من دون أن يشعر.

من بيروت إلى الخرطوم: عقلية الاختراق بدل المواجهة

التاريخ السري للمنطقة يكشف بصمتٍ عن مسار طويل من الاختراق الممنهج. لا تُحارب إسرائيل الجيوش العربية، بل تحفر في داخلها، في مفاصل دولها، في مجتمعاتها:

في لبنان، لم تكن حرب ١٩٨٢ فقط لإخراج منظمة التحرير، بل لإنشاء "حزام أمني طائفي" يستنزف بيروت إلى اليوم.

في السودان، دعمت إسرائيل انفصال الجنوب، لا حبًا في المسيحية، بل لتفتيت وحدة نهر النيل جغرافيًا.

في العراق، لم تحتج إسرائيل إلى اجتياحه، بل اكتفت بمراقبة تفكيكه الطائفي عبر تحالفات غربية ناعمة.

في ليبيا وسوريا، دعمت التشرذم بصمت، لتمنع تشكّل أي قوة مركزية في محيطها المباشر.

هذا النمط من التدخل يتقاطع مع ما يسميه نعوم تشومسكي بـ"صناعة القبول" (Manufacturing Consent)، حيث تصبح الفوضى مقبولة في العقل العربي إذا قُدمت له كـ"خلاص"، أو كـ"تحرر من الطغيان".

من إدارة الصراعات إلى إعادة برمجة الأعداء

وفقًا لمذهب الأمن القومي الإسرائيلي، فإن بقاء الدولة لا يعتمد على الحروب الكبرى، بل على إدامة حالة الصراع المنخفض الحدة، بحيث لا تُحسم، ولا تُهدأ، بل تستمر كجرح نازف.

في هذا السياق، تعمل إسرائيل وفق ثلاثة محاور:

١_ ضمان انقسام الجبهة المعادية: عبر تمويل قنوات إعلامية متخاصمة، دعم فصائل متنازعة، وتغذية الخطاب الطائفي والجهوي.

٢_ إعادة تشكيل النخبة: دعم شخصيات فكرية وسياسية وفنية تتحدث بلغة "السلام" و"الواقعية"، لتكون أدوات لاختراق الخطاب الجمعي.

٣_ خلق تهديد بديل: رفع مستوى التهديد الإيراني – أو غيره – ليبدو المشروع الإسرائيلي أقل خطرًا، بل أكثر عقلانية.

حين تتحوّل الأجهزة إلى صانع خرائط

إن الاستخبارات الإسرائيلية لا تتعامل مع المعطيات فقط، بل تُنتجها. ومن خلال علاقتها بشبكات استخباراتية غربية – مثل CIA وMI6 وDGSE – تتحول إلى ما يشبه "مركز عمليات فوق-وطني" يدير ويحلل ويُعيد توزيع الأحداث:

ترتيب الانقلابات الناعمة.

تحريك الحشود من خلف الستار عبر الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات السلوكية.

توظيف شركات أمنية خاصة لاختراق المجتمعات العربية تحت ستار "مكافحة الإرهاب".

في هذا السياق، تلتقي الرؤية الإسرائيلية مع مدرسة شيكاغو الاقتصادية و"عقيدة الصدمة" التي تحدثت عنها نعومي كلاين: خلق صدمة كبرى، ثم تقديم حل جاهز يضمن هيمنة السوق، وتفكيك الدولة، وفتح المجال أمام شركات النخبة العالمية.

صناعة "العدو البديل" لتصفير النزاع مع إسرائيل

هل من المصادفة أن أكثر الشعارات انتشارًا بعد ٢٠١١ لم تعد "تحرير فلسطين"، بل "سقوط الطاغية"، أو "محاربة المشروع الصفوي"، أو "التحرر من الاستبداد السنّي"؟ هذه ليست تحولات طبيعية فقط، بل تحولات مصنوعة وموجهة:

فلسطين لم تعد القضية المركزية.

إسرائيل لم تعد العدو الأخطر.

العدو بات داخليًا، طائفيًا، أو مذهبيًا.

هنا، يتحقق جوهر "إعادة هندسة العدو" كما تحدث عنها كارل شميت: "السياسة تبدأ حين نعرف من هو العدو"، وإذا أعادت إسرائيل – عبر وكلائها – تعريف العدو في العقل العربي، فقد كسبت المعركة دون إطلاق رصاصة.

استخبارات بلا حدود، وخرائط تُرسم من الظل

ما يجعل إسرائيل خطرة ليس تفوقها العسكري، بل قدرتها على العمل كشبكة شبحيّة فوق-دولتية، تمارس وظائف الدول دون أن تُسائل

كدولة. توظف الذكاء، والرمز، والمعلومة، والتحالف، والنخب، والفوضى، لتعيد رسم المنطقة بما يخدم أمنها وبقاءها.

وحين نُدرك أن معارك اليوم لا تُخاض في الصحاري، بل في العقول، وأن الخطر الحقيقي ليس في احتلال الأرض بل في احتلال الإدراك... ندرك أن المواجهة مع إسرائيل لم تعد تتعلق بالحدود، بل بإعادة تعريف من نحن، ومن عدوّنا، ومن يكتب التاريخ باسمنا.

<u>التطبيع الوظيفي، من القبول الرمزي إلى الشراكة البنيوية:</u>

لم يعد التطبيع مع إسرائيل مجرد حدث دبلوماسي يُعلن في مؤتمر صحفي أو يُترجم إلى تبادل سفارات. لقد تجاوز الأمر ذلك منذ زمن، ليتحول إلى ما يمكن تسميته بـ*"التطبيع الوظيفي"*، أي أن تصبح إسرائيل ضرورة تشغيلية في البنية الإدارية والأمنية والاقتصادية للأنظمة العربية، دون الحاجة إلى ضجيج سياسي. هذا هو التطبيع الأخطر: التطبيع الذي لا يُسمى كذلك، والذي لا يمر عبر "الشارع"، بل عبر "المؤسسات".

وهنا، تتحول إسرائيل من "كيان خارج الإقليم" إلى فاعل مدمج في النسيج المؤسساتي العربي، عبر أدوات ناعمة تشمل الأمن السيبراني، الاقتصاد، المساعدات التقنية، والمعلومات الاستخباراتية.

ما بعد الأوسلو، إسرائيل بوصفها شريك أمن ناعم

بعد اتفاقيات أوسلو ووادي عربة، بدا أن إسرائيل لا تسعى إلى مجرد تطبيع شكلي، بل إلى إعادة تعريف دورها في الإقليم. تحوّلت تدريجيًا من "عدو سياسي" إلى "شريك أمني" لبعض الأنظمة العربية، خصوصًا تلك التي تواجه تهديدات داخلية من الحركات الإسلامية أو القلاقل الاجتماعية.

لماذا؟ لأن إسرائيل تملك ما لا تملكه كثير من الدول العربية:

تكنولوجيا سيطرة عالية (مثل أنظمة التجسس NSO وبرمجيات Pegasus).

شبكات تحليل بيانات على مستوى سلوك الأفراد والجماعات.

خبرات متقدمة في إدارة المجتمعات تحت التهديد المستمر.

وهنا، يصبح التطبيع وظيفة دفاعية، النظام العربي لا "يتحالف" مع إسرائيل حبًا بها، بل احتماءً بها من شعوبه، أو من خصومه الداخليين.

من بوابة الاقتصاد، حين يكون المال مدخلاً للقبول

مع تسارع اتفاقيات "أبراهام"، لم يكن ملف فلسطين هو جوهر النقاش، بل مزايا السوق، والتبادل التكنولوجي، والتكامل الاقتصادي. في هذه اللحظة، لم تعد إسرائيل مجرد طرف سياسي، بل مزود خدمات وممر استثمار.

في الخليج، تم تقديم التعاون مع إسرائيل كـ"ضرورة اقتصادية" لمواجهة ما بعد النفط.

في المغرب والسودان، رُوّج للعلاقات على أنها "فرصة تنموية" ودخول إلى نادي الشركات العالمية.

في بعض العواصم العربية الأخرى، أصبحت الشركات الإسرائيلية جزءًا من منظومة الخدمات الرقمية، أو حتى من شبكات الأمن الذكي.

هنا، يتحقق أخطر أنواع التطبيع: حين تصبح إسرائيل غير مرئية، لأنها ببساطة موجودة في كل مكان.

التطبيع الرمزي

إعادة تعريف العدو في المخيال الجمعي

وفق ما طرحه بيير بورديو في مفهومه عن "العنف الرمزي"، فإن أخطر أنواع السيطرة ليست تلك التي تُمارس بالقوة، بل التي تُمارس عبر إعادة تشكيل الإدراك. وهذا ما فعلته إسرائيل – أو فُعل لصالحها – عبر موجة جديدة من "التطبيع الثقافي":

ظهور رموز فنية وإعلامية تروّج للسلام مع إسرائيل كخيار "عقلاني".

إنتاج أفلام ومسلسلات تعيد صياغة صورة "الإسرائيلي" وتزيل عن وجهه ملامح العدو.

تغييب الحديث عن فلسطين كقضية تحرر وطني، وتحويلها إلى "ملف خلافي".

ليس بالضرورة أن يُطلب منك أن تحب إسرائيل، يكفي فقط أن تتوقف عن كرهها، أو عن الشعور بأنها "استثناء أخلاقي" في

الجغرافيا العربية. وهنا بالضبط تتفوق إسرائيل في معركتها الكبرى: معركة القبول الهادئ.

إسرائيل كمنصة أمنية إقليمية، من المشاركة إلى القيادة

في ظل تنامي التهديدات العابرة للحدود (الإرهاب، الهجرة، القرصنة، الجريمة المنظمة)، بدأت بعض الأنظمة العربية تتعامل مع إسرائيل باعتبارها مرجعية أمنية يمكن التعويل عليها، خصوصًا في المجالات التالية:

الأمن السيبراني: عبر أنظمة إسرائيلية تحمي البنية التحتية للدول العربية نفسها.

التنسيق الاستخباراتي: عبر تبادل معلومات حول الإسلاميين أو "التهديد الإيراني".

التدريب والتخطيط الأمني: من خلال شركات أمن خاصة تدير مطارات أو منشآت حيوية في بعض الدول.

هكذا، تتحول إسرائيل من "غريب مشبوه" إلى عضو في نادي حماية السلطة، مما يجعل التطبيع وظيفة لحماية الذات لا "خيانة"، وفق منطق السلطة.

من قبول العدو إلى التحالف معه

لم يعد من الممكن الحديث عن رفض التطبيع العربي مع إسرائيل دون فهم التحوّلات العميقة في منطق السلطة العربي نفسه. فحين تُختزل السلطة إلى إدارة المخاطر، وتُفكك الدولة إلى منظومات إدارة أمن، يصبح التعاون مع إسرائيل قرارًا وظيفيًا لا موقفًا أيديولوجيًا.

لكن السؤال الأخطر هو التالي:

ماذا يعني أن تتحول إسرائيل من "عدو وجودي" إلى "شريك سيادي" لبعض الأنظمة؟

يعني ببساطة أن المعركة لم تعد بين شعوب ودولة محتلة، بل بين شعوب ونظام عالمي جديد يرى في تفكيك الروح السياسية العربية – بدايةً من فلسطين – شرطًا مسبقًا لولادته.

التكنولوجيا كاستعمار ناعم، إسرائيل والشركات الأمنية في قلب الأنظمة العربية:

إذا كان الاستعمار القديم قد دخل على ظهور الدبابات، فإن الاستعمار الجديد يدخل من مداخل رقمية: عبر الكاميرات، والبيانات، والذكاء الاصطناعي، وشبكات المراقبة. واللاعب الأكثر براعة في هذا المشهد لم يكن الولايات المتحدة أو الصين، بل إسرائيل.

في العقد الأخير، تحوّلت الشركات الإسرائيلية من مجرد مزوّد خدمات إلى صانع سياسات تقنية وأمنية داخل العديد من العواصم العربية، عبر ما يمكن تسميته بـ*"الاستعمار السيبراني"*: حضور خفي، فعّال، لا يُرى... لكنه يوجّه، ويراقب، ويفكك، ويُعيد تركيب الواقع.

Pegasus وNSO: البرمجيات كمنصة سيطرة

لعل من أبرز تجليات هذا الاستعمار الرقمي هو ما كشفت عنه فضائح برامج التجسس مثل Pegasus، المطوّر من قبل شركة NSO الإسرائيلية. هذه البرمجية لم تُستخدم فقط لملاحقة المعارضين السياسيين أو النشطاء، بل لخلق هندسة نفسية جماعية تقوم على:

- **التجسس الاستباقي على الرأي العام قبل تشكله.**
- **إدارة سلوك المجتمعات من خلال تحليل الميول والاتجاهات.**
- **بناء خرائط سياسية داخلية تفصيلية لصالح أجهزة السلطة.**

- تصفية الخصوم بطريقة غير مرئية، عبر فضح أو تشويه أو تصفية إلكترونية.

ليست هذه مجرد أدوات مراقبة، بل منظومات تحكم سلوكي، تتحول فيها الشعوب إلى بيانات، والمواطن إلى رقم يُرصد ويُدار.

من الأمن إلى الذكاء الاصطناعي: إعادة هندسة الدولة

ما يُفزع في هذا النموذج أن إسرائيل لا تبيع خدمات تقنية فقط، بل تُصدّر نموذجًا في إدارة الدول نفسها. فالتكنولوجيا لم تعد وسيلة مساعدة، بل أصبحت فلسفة حكم تقوم على:

تقليص السياسة إلى أمن.

تحويل المواطن إلى ملف سلوكي.

تذويب الخصومة السياسية عبر أدوات المراقبة الخفية.

بناء الدولة بوصفها "نظام تحكم" لا "مشروع مجتمعي".

هذا ينسجم تمامًا مع ما سمّاه ميشيل فوكو بـ"مجتمعات الرقابة"، حيث تُمارَس السلطة لا عبر القانون، بل عبر التتبع الخفي والتطبيع القسري لسلوك الأفراد.

شركات إسرائيلية، أنظمة عربية: زواج المصالح على حساب السيادة

لم تعد العلاقة بين الأنظمة العربية وإسرائيل محصورة في صفقات أسلحة أو معلومات استخباراتية تقليدية، بل دخلت في مرحلة أكثر خطورة: الزواج البنيوي عبر القطاع التكنولوجي، حيث:

- **تدير شركات إسرائيلية مطارات، وموانئ، ومنشآت حيوية.**

- **تُشغّل برمجيات إسرائيلية أنظمة التحكم في الإنترنت ووسائل الإعلام.**

- **تُستشار شركات أمن سيبراني إسرائيلية في إدارة الانتخابات أو التظاهرات.**

وهنا، تتحول هذه الشركات من مورد خدمات إلى فاعل فوق-سيادي، يُمسك بعصب الدولة، ويملك قدرة تعطيلها أو إعادة برمجتها.

كما عبّر المفكر الفرنسي جاك إلول، فإن التكنولوجيا لا تُستخدم ببراءة، بل تحمل دائمًا نوايا سياسية ضمنية، وهنا تكمن خطورتها حين تأتي من طرف مُعادٍ تاريخيًا للمنطقة.

<u>حين تكتب إسرائيل التاريخ بلغة الخوارزميات</u>

في مرحلة ما بعد الحقيقة (Post-truth)، لم يعد المهم ما جرى، بل كيف يُروى. وإسرائيل، عبر أدوات الذكاء الاصطناعي، أصبحت فاعلًا رئيسيًا في:

- صياغة السرديات على منصات التواصل.
- اختراق المنصات الإعلامية وتوجيه الترندات.
- صناعة واقع افتراضي يعيد تعريف من هو "العدو"، ومن هو "الصديق"، وما معنى "الحرية".

هنا تندمج أدوات الفلسفة ما بعد الحداثية مع التكنولوجيا المتقدمة لتنتج واقعًا وهميًا يُدار بذكاء خارجي، ويُسوّق لشعوب لا تدرك أنها تعيش داخل قصة كتبها الآخرون.

من استعمار الأرض إلى استعمار العقول

لم تعد إسرائيل بحاجة إلى توسيع حدودها الجغرافية، لأنها وسّعت حدود نفوذها الإدراكي. لقد تحولت من دولة تحارب بالبندقية إلى نظام معرفي واستخباراتي يزرع أدواته في قلب الخصم، ويكتب تاريخه بالنيابة عنه.

في هذا السياق، تصبح التكنولوجيا الإسرائيلية أداة لقتل الدولة الوطنية من الداخل، ولتدجين المجتمعات عبر:

التجسس الذي لا يُكتشف.

الرقابة التي لا تُرى.

الطاعة التي تأتي دون أوامر.

وهذا ما يجعل هذا النمط من السيطرة أكثر فتكًا من الاحتلال العسكري.

نحو سيادة جديدة.. ولكن لصالح من؟

في المشهد الحالي، حين تُدار الدول العربية جزئيًا عبر أدوات إسرائيلية، وحين تتحول البيانات الوطنية إلى سلعة بيد شركات أجنبية، نكون أمام سؤال وجودي:

هل ما زلنا نملك سيادتنا؟

إن استعمار الأرض يُواجه بالجيوش، أما استعمار العقول والبُنى السيبرانية، فيحتاج إلى ثورة معرفية، تبدأ من وعينا بمن يكتب تاريخنا... ومن يمتلك كود النظام الذي نعيش فيه.

من التكامل الأمني إلى البنية الماورائية، كيف يعاد تشكيل الشرق الأوسط من بوابة الخوف؟

في لحظة فارقة، تحوّل التعاون الأمني بين بعض الأنظمة العربية وإسرائيل من حالة "تنسيق ظرفي" إلى بنية فوق-جغرافية تُعيد تعريف العلاقات الدولية داخل الإقليم، وتؤسس لشرق أوسط جديد لا يقوم على الجغرافيا أو القومية أو حتى المصالح الاقتصادية المباشرة، بل على منظومة نفسية عميقة قائمة على الخوف المشترك، والخطر المدبّر، والرغبة في السيطرة.

هنا لم تعد إسرائيل دولة "داخل" النظام الإقليمي، بل أصبحت مُحرّكًا ضمن نظام متعدّد الطبقات، يُعيد ترميز الفاعلين المحليين، ويعيد ترتيب العلاقات داخل السلطة، بين السلطة والمجتمع، وبين الدولة وذاتها.

الخوف كمعمار سياسي، من هوبز إلى فوكو

لفهم هذا التحوّل، لا بد من العودة إلى توماس هوبز الذي رأى أن الخوف هو حجر الأساس في بناء الدولة. فالبشر، بحسبه، يتنازلون عن حرياتهم ويقبلون سلطة "الليفياثان" – أي الدولة – من أجل الشعور بالأمان. لكن إسرائيل لم تدخل هذا المعمار بوصفها خطرًا، بل بوصفها ضامنًا ضد الخطر. بمعنى أنها أخذت مكان "الليفياثان" ذاته، ولكن خارج الحدود.

ومع ميشيل فوكو، نكتشف أن السلطة الحديثة لا تُمارس من خلال القمع، بل عبر إدارة الخوف وتنظيمه. وهنا تتجلى براعة إسرائيل في تصدير "نموذج سلطة" يُغلف الأمن بالمراقبة، ويحوّل العلاقة بين الحاكم والمحكوم إلى شبكة من التوجس، حيث تكون إسرائيل حاضرة دائمًا، لكنها غير مرئية.

المنطقة بوصفها جهاز تحكم، التقنية كامتداد للأمن

لم يعد الشرق الأوسط مجرد مساحة سياسية، بل صار بيئة قابلة للبرمجة (programmable environment)، يتم فيها دمج البنى التحتية للأمن مع أدوات الذكاء الاصطناعي، ليُعاد تشكيل الإدراك الجمعي حول من هو العدو، وما معنى التهديد، وكيف يمكن النجاة.

هنا تلعب إسرائيل دور "المهندس الفوقي" (meta-architect) الذي:

- يُحدد أولويات الأمن الوطني للآخرين.
- يُصدر أدوات المراقبة مسبقة التهيئة على مقاسات الأنظمة.

يُطبع مع الخوف ذاته، بحيث يصبح "الخصم الحقيقي" هو كل من يهدد استقرار هذه الشبكة الأمنية – حتى لو كان من داخل المجتمع نفسه

الهوية تحت الاحتلال السيبراني، من فرويد إلى لاكان

حين تُعاد صياغة الإدراك الجمعي، تصبح الهوية نفسها محلّ شك. هنا نستفيد من فرويد الذي شرح كيف تتكون الهوية عبر تفاعل اللاوعي مع القمع. ومع جاك لاكان، نُدرك أن الهوية تُبنى عبر "الآخر"، ذلك الذي نعرّف أنفسنا من خلاله.

لكن ماذا يحدث إذا تحكّمت إسرائيل – عبر أدواتها السيبرانية والثقافية – في صورة "الآخر" داخل الوعي العربي؟ يحدث أن:

- **تتفكك الهوية القومية، لأنها لم تعد تعرف من هو العدو ومن هو الصديق.**
- **تُحتل البُنى اللاواعية، لأن اللاوعي نفسه بات مشبعًا بالرسائل القادمة من خوارزميات التحكم.**
- **يُنتج الإنسان العربي هويته من داخل غرفة تحكم أجنبية، دون أن يشعر.**

من الدولة إلى الشبكة، حين تتفكك السيادة وتُعاد برمجتها

في هذا السياق، تصبح الدولة العربية التقليدية – بجهازها البيروقراطي، وسلطتها الرمزية، ومؤسساتها الوطنية – كيانًا قديمًا في عالم جديد. عالم تُدار فيه القرارات عبر شبكات مصالح تقنية، لا عبر وزارات أو أحزاب.

وهكذا:

تتحول السيادة إلى ملف قابل للتعديل من الخارج.

تتحول النخب إلى أدوات تنفيذ لا تملك زمام المبادرة.

ويصبح الأمن الوطني منتجًا مستوردًا، تكتبه إسرائيل وتسوّقه بوصفه "حلاً جاهزًا".

الشرق الأوسط الجديد، جغرافيا الخوف وعولمة الرقابة

إننا نشهد ولادة شرق أوسط جديد لا تقوم حدوده على الدول، بل على "الدوائر الأمنية" التي تُدار بين غرف التحكم في تل أبيب وأبو ظبي والمنامة وغيرها. شرق أوسط:

- **ربلا سردية تحرر.**
- **بلا مركز ثقافي مستقل.**
- **بلا هوية صلبة قادرة على المقاومة.**

وهو ما يُذكّرنا بنبوءة زيغمونت باومان عن "الحداثة السائلة"، حيث لا يبقى شيء في مكانه، وتفقد المجتمعات قدرتها على الصمود بسبب تفككها من الداخل.

من نقد التطبيع إلى تفكيك بنيته اللاواعية

لم يعد كافيًا أن ننتقد التطبيع بوصفه خيانة سياسية أو تنازلًا سياديًا. بل يجب أن نذهب أعمق، إلى البنية النفسية والمعرفية التي

أنتجت هذا القبول، وإلى الخوف المركّب الذي جعل من العدو شريكًا، ومن الاحتلال حلاً.

وهنا، يُعاد طرح السؤال الأساسي:

هل إسرائيل هي التي انتصرت، أم نحن من خسرنا القدرة على الرفض؟

في عالم تُدار فيه الشعوب كخوارزميات، وتُمسك السيادة من خلف الشاشات، فإن المعركة القادمة لن تكون على الأرض فقط، بل في الذهن، والوعي، والخيال السياسي.

إن المقاومة الحقيقية تبدأ من الوعي، وتمر عبر تفكيك هذا النظام المعرفي المعولم الذي يُلبس الاحتلال ثوب التكنولوجيا، ويُسوّق التطبيع بوصفه خلاصًا من خطرٍ نُصنعه بأنفسنا.

الباب الثامن

الإسلام السياسي

وصعود التيارات العابرة للحدود

التيار العابر

حين يتحول الدين من عقيدة إلى أداة سلطة

منذ اللحظة التي بدأت فيها أعمدة الدولة الوطنية بالاهتزاز تحت وطأة الفوضى المصمّمة، كانت هناك تيارات على أهبة الاستعداد للتقدم من الظلال إلى الضوء. تيارات لم تنشأ في قلب المجتمعات، بل تشكّلت على هوامشها، في المنفى، أو في السجون، أو في الجامعات الغربية، ثم عادت عبر بوابة "الربيع العربي" لتحكم أو تُحكِّم نفسها في المجال السياسي... لا باسم الرؤية، بل باسم "الإسلام".

لكن الإسلام هنا لم يكن الدين الذي يؤسّس للرحمة، ولا العقيدة التي تصوغ الإنسان، بل كان إسلامًا سياسيًا، مُسيّسًا، براغماتيًا، أقرب إلى الأيديولوجيا منه إلى العقيدة. تيار يستخدم المقدّس لشرعنة الفعل السياسي، ويحتمي بالتاريخ ليعيد ترتيب الحاضر وفقًا لأهوائه.

ومن هنا، يبدأ فهم المعضلة العميقة: لم يكن الإسلام السياسي ظاهرة دينية، بل كان ظاهرة سياسية تتخذ من الدين غطاءً لبناء مشروع سلطوي. مشروع لا يؤمن بالتعدد، ولا بالدولة، بل يرى في الدولة مجرد مرحلة انتقالية نحو "الخلافة" المتخيلة. ولذلك، فإن التيارات العابرة للحدود لم تكن يومًا مشروعًا وطنيًا. بل كانت دائمًا خارج مفهوم الدولة، وخارج مفهوم السيادة.

لقد استفادت هذه التيارات من لحظة الانهيار الكبير التي فجّرها "الربيع العربي"، لتتقدم بسرعة، وتملأ الفراغ. لكن السؤال الجوهري هو: هل كانت هذه اللحظة مفاجئة حقًا؟ أم أنها صُمّمت بعناية، لتكون المنصة التي سيصعد من فوقها الإسلام السياسي إلى واجهة السلطة؟

منظمة.. لا شعبية: كيف تحولت الجماعة إلى دولة موازية؟

إن أول ما يميز التيارات العابرة للحدود، وعلى رأسها جماعة "الإخوان المسلمين"، هو الانضباط التنظيمي الصارم. فبينما كانت الشعوب تعيش لحظة الارتباك، كانت هذه الجماعات تمتلك:

- بنية هرمية دقيقة.
- شبكة تمويل عبرية تربط الداخل بالخارج.
- إعلامًا موجهًا يمتد من القاعدة إلى النخبة.
- دعمًا استخباراتيًا غير معلن من قوى غربية وإقليمية.

فالمسألة لم تكن مجرد استغلال للفرصة، بل تجسيد لخطة مبيّتة، كانت تنتظر اللحظة التاريخية المناسبة لتتحرك.

وهنا يكمن البعد الأخطر: أن هذه الجماعات لم تكن تستمد قوتها من شعبيتها، بل من شبكاتها الدولية، من دعمها اللوجستي العابر، من تحالفاتها غير المعلنة، ومن قدرتها على التلون والتموضع في أي نظام عالمي جديد.

فجأة، وجدنا أن ما بدأ كثورات داخلية، تحوّل إلى حكم إسلامي عابر للحدود:

في مصر: صعدت الجماعة بدعم أمريكي مباشر، ثم انهارت حين فشلت في التعامل مع الدولة.

في تونس: قُدمت "النهضة" كنسخة ناعمة من الإخوان، لكنها واجهت حقيقة أنها لا تملك مشروعًا للدولة، بل فقط خطابًا للمظلومية.

في ليبيا وسوريا: خرجت الجماعات من السجون، لتدخل السلاح الثقيل باسم "الثورة"، لكنها كانت تحمل في رؤوسها فكرة الأمّة لا الدولة، وبهذا دمرت ما تبقى من مؤسسات الدولة، وفتحت الباب للفوضى الدائمة.

متى تبدأ الطامة؟ عندما يتحول العقائدي إلى حاكم

في الفلسفة السياسية، ثمة تحذير كلاسيكي يُردد منذ أفلاطون حتى هوبز: حين يمسك صاحب المطلق بزمام الدولة، يتحول المطلق إلى كابوس.

وهذا ما حدث بالضبط.

الإسلام السياسي لا يرى في الحكم مهمة إدارية، بل رسالة إلهية. ولذلك فإن الحاكم عنده ليس مسؤولًا أمام الشعب، بل مفوضًا من السماء. ومن هنا تتأسس المأساة: تتحول الدولة إلى جماعة، والمجتمع إلى رعية، والمعارضة إلى فتنة، والنقد إلى كفر.

وقد كانت التجربة القصيرة التي عاشها "الإخوان" في مصر أو "النهضة" في تونس أو "الإسلاميون المقاتلون" في ليبيا، كافية لتكشف عمق الفجوة بين الخطاب والواقع. فهم لم يأتوا ليبنوا دولة حديثة، بل ليُسقطوا الدولة الحديثة، ويستبدلوها بهياكل مؤدلجة تحت مسميات إسلامية.

لكن الشعوب – التي خرجت تهتف للحرية – لم تكن مستعدة للوقوع تحت سطوة إسلامويين أكثر ضيقًا من الأنظمة السابقة.

فرفضتهم، وأسقطتهم، أو على الأقل انفضّت عنهم لتعود إلى حالة من التيه والشكّ العميق.

البُعد الفلسفي: بين "الخلافة" و"الدولة الوطنية"

هنا نبلغ جوهر الأزمة الفكرية: أن الإسلام السياسي لم يحسم موقفه من سؤال الدولة. هل يعترف بالدولة القُطرية التي نشأت بعد سايكس-بيكو؟ أم يراها طارئة، بانتظار إقامة "دولة الخلافة"؟

في الحقيقة، هو يتعامل مع الدولة كأداة، لا كغاية. يقبل بها حين يحتاجها، ويعمل على تقويضها حين تتعارض مع مشروعه. ولذلك، فإن كل خطاب الإسلام السياسي عن الديمقراطية والانتخابات والدولة المدنية... هو مجرد خطاب وظيفي، مؤقت، قابل للتغيير وفق الظروف.

هنا تظهر تأثيرات ماكس فيبر في فهم "العقل الأداتي"، حيث تتحول القيم إلى أدوات تُستخدم للوصول إلى السلطة، ثم تُستبدل أو تُلغى.

ولأن هذه الجماعات تفتقد للفلسفة السياسية المؤسسة، فإنها تعجز عن التعامل مع الدولة ككيان مستقل عن الجماعة. فهي لا تؤمن بفصل الدعوي عن السياسي، ولا بفصل الدولة عن العقيدة، ولا بحقوق الأقليات إلا ضمن "عقود ذمّة" رمزية جديدة.

هذا ما يجعل مشروعها غير قابل للاستمرار. لأنه يتصادم جوهريًا مع العصر، ومع فكرة الدولة الحديثة، ومع التعدد، ومع مفهوم المواطنة.

الإسلام السياسي... هل هو منتج غربي؟

هنا لا بد من طرح السؤال الأخطر: هل صعود الإسلام السياسي كان جزءًا من مشروع الفوضى، أم مجرّد تفاعل ذاتي؟

الإجابة تتطلب نظرة في جذور النشأة:

الجماعات الإسلامية الحديثة ظهرت في سياق مقاومة الاستعمار، لكنها وُجهت لاحقًا لتخدم مصالحه.

الإخوان المسلمين تم التلاعب بهم من قبل المخابرات البريطانية في بداياتهم، ثم استخدمتهم واشنطن لاحقًا كـ"كاسحة ألغام" في وجه القومية العربية.

في أفغانستان، موّلت الـCIA الجهاد الإسلامي لمواجهة السوفييت.

في الثورات العربية، كانت هذه الجماعات أول المستفيدين من الفوضى، وأسرع القوى القادرة على ملء الفراغ السياسي.

إذن، نحن أمام مفارقة: تيارات تتكلم باسم الدين، لكن صعودها دائمًا مرتبط برعاية قوى غير دينية، بل معادية للهوية أصلاً.

المشروع لا يحمل الوطن... بل يعبر فوقه

إن التيارات الإسلامية العابرة للحدود لم تكن امتدادًا لوجدان الأمة، بل كانت مشروعًا مؤدلجًا، مُبرمجًا، ينتمي لفكرة فوق-وطنية، ويُعاد تفعيله كلما اقتضت الحاجة لضرب الدولة من الداخل.

إنها ليست تيارات بناء، بل أدوات تفكيك.

وإن المعضلة لا تكمن فقط في خطابها، بل في بنيتها نفسها: فهي تعادي الاستقرار، وتعيش على الهامش، وتتنفّس في الفوضى، وتُعيد إنتاج الاستبداد تحت ستار الدين.

في الجزء القادم، سنحلل كيف تحالفت هذه التيارات مع قوى الخارج، ودخلت في لعبة الجيوبوليتيك، وتحولت من "معارضة" إلى قوى توظيف استراتيجي داخل مشهد الفوضى المبرمجة..

بكل وعي وإدراك لاستمرارية السرد، نتابع الآن الجزء الثاني من الباب الثامن من كتاب «هندسة الفوضى: الربيع العربي – من الثورة إلى الثقب الأسود»، بعنوان:

التحالف مع الخارج... حين يصبح "العدوّ" شريكًا استراتيجيًا

في النماذج السياسية الكلاسيكية، يُفترض أن التيارات الإسلامية، بحكم مرجعيتها العقدية، تقف في موقع العداء من القوى الغربية – سواء من الناحية الحضارية أو التاريخية أو الجيوسياسية. لكن واقع الإسلام السياسي، خاصة في مراحله الحديثة، يكشف تناقضًا جوهريًا: فبينما يرفع شعارات "الاستقلال" و"التحرر من التبعية"، كانت أغلب تحركاته الكبرى مرتهنة أو مدعومة من الخارج.

هذه ليست مجرد مفارقة أخلاقية، بل نقطة تحوّل جذرية في فهم طبيعة هذه الحركات، ومدى استقلال قرارها، وموقعها من مشروع "التحرر الوطني" الذي كانت تدّعي تبنّيه.

الإسلام السياسي كأداة وظيفية في الجيوبوليتيك الغربي

منذ بدايات الحرب الباردة، كان الإسلام السياسي يُوظَّف بانتظام في لعبة التوازنات الكبرى. وفي ذلك المشهد الاستراتيجي، لم يُنظر إلى

هذه الحركات بوصفها قوى دينية أصيلة، بل كأدوات ناعمة لضرب القومية، أو لكسر الشيوعية، أو لتفتيت الدولة الحديثة.

<u>نجد أن:</u>

في مصر، أطلقت بريطانيا يد الإخوان المسلمين في الأربعينيات، كقوة موازنة ضد المد القومي واليساري.

في أفغانستان، قدمت الولايات المتحدة دعمًا ضخمًا لمجاهدي "الإسلام السياسي" لمحاربة النفوذ السوفيتي، وكان ذلك بمثابة "زواج مصلحة" بين الـCIA والسلفية الجهادية.

في سوريا والعراق وليبيا بعد ٢٠١١، تم استدعاء "الإسلاميين" كشركاء مرحليين لإسقاط أنظمة غير موالية للغرب أو خارجة عن طوعه، في إطار هندسة فراغ مبرمج تتقدم فيه الفوضى على الاستقرار.

وفي كل هذه السياقات، لم تكن تلك الحركات الإسلامية سوى مفاتيح في لعبة الجيوبوليتيك. لكنها – وهنا الطامة – ظنت نفسها قوى مركزية مستقلة، لا أدوات مرحلية. فحين انتهى الدور، أو تجاوزت الخطوط الحمراء، تم إقصاؤها أو إسقاطها أو شيطنتها.

الدوحة وأنقرة... رئتا التنفس السياسي

في خريطة الفوضى بعد ٢٠١١، ظهرت قاعدتان مركزيتان للإسلام السياسي: قطر وتركيا.

قطر قدمت التمويل والإعلام (عبر قناة الجزيرة ومراكز دراسات إخوانية).

تركيا قدمت الغطاء السياسي والشرعية الدولية لحركات مثل الإخوان وملحقاتها، خاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم.

وبين العاصمتين، تحركت شبكة واسعة من:

قادة التنظيم الدولي للإخوان.

رموز "الإسلام السياسي الناعم" كراشد الغنوشي ويوسف القرضاوي.

حركات المقاومة التي تم تجييرها سياسيًا (كحماس في لحظات معينة).

وبدلًا من التمركز داخل مشروع وطني، أصبحت الحركات الإسلامية في المنطقة ترتبط بمحاور إقليمية متضادة، وتتحرك وفق إيقاع الدعم الخارجي، وتوظف الفوضى لصالح تموضعها السياسي لا لصالح الاستقرار العام.

وهنا يظهر السلوك الأخطر: الاستعداد للتحالف مع أي قوة – حتى تلك التي تعارض عقائدها – طالما أن ذلك يخدم مشروعها السلطوي.

السلاح مقابل الشرعية: صفقة لم تُكتب بالحبر بل بالدم

في سوريا وليبيا، وفي العراق بدرجة أقل، كانت التنظيمات الإسلامية المسلحة اللاعب الأكثر مرونة وتكيّفًا مع شبكات التوظيف الاستخباراتي. وقد قبلت هذه التنظيمات التمويل والسلاح من مصادر متعارضة، حتى لو أدى ذلك إلى تدمير البنية الوطنية كاملة.

في سوريا، دخلت التنظيمات الإسلاموية في تحالفات معقدة مع الاستخبارات التركية والقطرية والغربية، وكان هدفها إسقاط النظام، لكن على حساب الشعب، لا من أجله.

في ليبيا، تم تفكيك الجيش لصالح ميليشيات إسلامية ذات ولاءات عابرة، بعضها مرتبط بتنظيم القاعدة أو بفروعه المحلية.

في العراق، ساهمت البيئة التي صنعتها الفوضى الأمريكية في ٢٠٠٣ في نمو تيارات تكفيرية تمثل أقصى انحراف لفكرة الإسلام السياسي، وصولًا إلى ظهور "داعش" الذي اختزل الدولة في "ولاية" والخلافة في "تغريدة على تويتر".

كل هذا يؤكد أن الإسلام السياسي لم يتردد في التضحية بالدولة مقابل الحضور السياسي أو الرمزي أو العسكري.

وهنا نتساءل: أين كانت العقيدة؟ وأين كان الضمير الجمعي؟ ولماذا ارتضت الحركات الإسلامية أن تكون جسرًا للفوضى بدل أن تكون سدًّا ضدها؟

بين واشنطن ولندن... منابر التخطيط الناعم

إحدى المفارقات الساخرة هي أن أغلب رموز الإسلام السياسي العابر للحدود تلقوا تعليمهم في جامعات الغرب، أو أقاموا في عواصمه، أو أسسوا فيها مراكز بحثية ومنابر إعلامية.

قيادات الجماعة الإسلامية و"الإخوان" تحركوا براحة بين لندن وجنيف وواشنطن.

العديد من منابر "التمكين" كانت تُموّل من مؤسسات بحثية أمريكية أو أوروبية تحت عنوان "دعم الديمقراطية" أو "الإصلاح في الشرق الأوسط".

حتى منتديات "التجديد الإسلامي" التي تنتج خطابًا مخففًا، كانت تديرها شبكات متصلة بصناديق فكر غربية.

أي أننا أمام جماعة تتحدث بلغة الأصولية، لكنها تعيش على أوكسجين الغرب، وتعيد إنتاج نفسه بطريقة مختلفة. الإسلام هنا ليس عقيدة روحية، بل شكل من أشكال "الهوية المسيسة"، تُباع وتُشترى في أسواق الجيوبوليتيك.

خيانة المفهوم القومي: من الإسلام إلى الانقسام

في لحظة انهيار الحدود الإقليمية بعد الربيع العربي، رأى الإسلام السياسي أن الفرصة قد جاءت لـ"دفن سايكس بيكو"، لكن النتيجة لم تكن توحيد الأمة، بل تفكيك الدول.

لا وحدة تحققت.

لا خلافة أُقيمت.

لا تحرر تم.

بل تم إغراق الشعوب في بحار من الطوائف والميليشيات والمنافي.

لقد خان الإسلام السياسي المفهوم القومي، لا لأن القومية العربية كانت مشروعًا متكاملًا، بل لأنه لم يقدم بديلًا قادرًا على

استيعاب التعدد داخل الوحدة. فمشروعه كان فوقيًّا، لا أفقيًا؛ خارج التاريخ، لا من داخله.

شريك في الفوضى، لا ضحية لها

لقد أراد الإسلام السياسي أن يظهر كـ"الضحية الكبرى" في سردية الربيع العربي، لكنه – في العمق – كان أحد مهندسي الفوضى الصغرى، وذراعًا وظيفيًا في لعبة القوى الكبرى، ومجرد عابر سياسي في حقل ألغام دولي.

لم يُسقط أنظمة، بل أسقط الدولة. لم يُنجز مشروعًا، بل استنسخ مشاريع استعمارية بلغة دينية. وكان مستعدًا أن يتحالف مع الشيطان – طالما أنه يمنحه مقعدًا في حفلة الخراب.

بكل توازن نقدي وعمق تحليلي، ننتقل الآن إلى الجزء الثالث من الباب الثامن في كتاب «هندسة الفوضى: الربيع العربي – من الثورة إلى الثقب الأسود»، وهو جزء يتناول أحد أعمدة مشروع الإسلام السياسي: الرمز والسردية والهوية.

حين تتحول الرموز إلى أدوات... وتُختزل الهوية في الشعار

في كل مشروع أيديولوجي، تكون السردية هي المفتاح الأول لاكتساب الشرعية. لكن السردية وحدها لا تكفي. فلا بد من رموز كبرى تُحشد حولها الجماهير، وتُبنى فوقها المشروعية، وتُشتق منها الأهداف. وهنا تبرز قدرة الإسلام السياسي – خاصة في أطواره المعاصرة – على توظيف الرموز الإسلامية الكبرى (الخلافة، الشريعة، الجهاد، الأمة) وتحويلها إلى شعارات هجومية تخترق الوعي الشعبي وتُلهب العاطفة.

لكن المفارقة أن هذا التوظيف الرمزي لم يكن تعبيرًا عن عمق فهم حضاري، بل تكتيكًا خطابيًا، هدفه تعبئة الجماهير وتغليف المشروع السلطوي بغطاء من القداسة.

الرمز الإسلامي بين التاريخ والتلاعب الخطاب

الرمز ليس مجرد إشارة لغوية أو ذكرى تاريخية، بل هو وحدة طاقة ثقافية، تُستدعى لإنتاج دلالات جديدة. في هذا السياق، قامت حركات الإسلام السياسي بإعادة صياغة الرموز الإسلامية لتخدم أهدافًا سياسية راهنة.

الخلافة مثلًا، تحوّلت من بنية تاريخية معقّدة إلى شعار معلّق فوق رؤوس الجميع، دون أدنى وعي بشروطها التاريخية أو آلياتها المؤسسية. لقد استُدعيت الخلافة في خطاب الجماعات الإسلاموية لا كمفهوم سياسي خاضع للنقد، بل كحقيقة مقدسة لا يجوز مسّها.

الشريعة، بدلًا من أن تُفهم كمنظومة أخلاقية وتشريعية مرنة عبر العصور، اختُزلت في حدود صارمة تطبّق على الفقراء والمخالفين، دون بناء لأي نظام قانوني عصري. صار تطبيق الشريعة يعني الجلد وقطع الأيدي لا بناء العدل الاجتماعي أو تنظيم الدولة.

الجهاد، الذي وُجد في سياقات دفاعية تاريخية، تحوّل إلى رخصة للعنف المفتوح، تُمنح وتُسحب حسب الهوى السياسي. فالمجاهد هو من يقاتل في صف الجماعة، أما من يقاتل خارجها فهو "خارج عن الملة".

الهوية الإسلامية، تلك التي تبلورت تاريخيًا عبر التفاعل مع الفلسفة، والعلم، والفن، تحولت إلى هوية مغلقة متكلّسة، لا تقبل التعدد، ولا تعترف بالاختلاف، وتُختزل في اللباس والمظهر واللغة الخطابية.

هكذا تم مصادرة الرموز الكبرى وتحويلها إلى أدوات للتحكم لا للتحرر، وللإقصاء لا للتعدد.

تسييس المقدس... حين يُختزل الدين في وظيفة خطابية

إن أخطر ما فعله الإسلام السياسي المعاصر أنه نزع القداسة من جوهر الدين، وزرعها في أدواته الدعائية. فالدين لم يعد في خطابه تجربة روحية شخصية، بل صار جهازًا أيديولوجيًا صلبًا، له شعاراته ونُخبه وشبكاته، بل وله "مقدسوه الجدد" من القادة والمفكرين.

ومن هنا، بدأ تأليه القائد على حساب مفهوم الأمة، وتحول الشيخ أو المرشد إلى مرجعية مطلقة لا تُناقش. الدين الذي بُعث ليحرر العقول، أصبح يُستخدم لتكبيلها. والفقه الذي تطور عبر العصور باجتهاد العلماء، أُغلق لحساب جماعات تحتكر تفسير النصوص وتُعلن الحرب على المخالفين.

إن هذا الشكل من تسييس المقدّس لا ينتج وعيًا، بل يُنتج خطابًا استبداديًا مقنعًا بثوب الدين. ولهذا كانت الجماعات الإسلامية تُكفّر، وتُخوّن، وتُحرم، لا من منطلق فهم فقهي، بل من موقع الأيديولوجيا التي تُقصي كل مختلف.

قراءة انتقائية للتراث... لبناء شرعية مصطنعة

لكل مشروع سياسي روايته عن التاريخ. وقد عمد الإسلام السياسي إلى تشييد ذاكرة انتقائية للتراث الإسلامي، تُستدعى فيها لحظات المجد والغلبة فقط، بينما تُحجب لحظات الانقسام، والانحطاط، والنقد الذاتي.

تم تصوير العصور الإسلامية الأولى كـ"فردوس مفقود"، دون قراءة موضوعية لواقعها المعقّد، من الصراعات السياسية إلى الفتن الكبرى.

تم استبعاد مفكري العقلانية كابن رشد والمعري ومحيي الدين بن عربي، وتثبيت رموز الحشوية والتشدد والتقليد كمرجعيات "نقية".

أصبحت "حروب الردة" و"الفتوحات" مرجعية للعمل السياسي المعاصر، رغم أن السياق التاريخي والإسلامي تغير كليًا.

هذه القراءة التبسيطية تُغلق التاريخ بدل أن تفتحه، وتُجمّده بدل أن تَستثمره، وتخلق وعيًا زائفًا يحنّ إلى ماضٍ لا يمكن استعادته، بدلًا من صياغة مستقبل عقلاني منفتح.

تحوير المفاهيم الكبرى: الشرعية، الحاكمية، الأمة

من أكثر الأسلحة التي استخدمها الإسلام السياسي في خطابه هي تحوير المفاهيم الإسلامية المركزية وإعادة توجيهها سياسيًا:

الشرعية: بدل أن تكون نابعة من إرادة الناس ورضا المحكومين، أصبحت تُستمد من "رضا الله" – كما تراه الجماعة. فالحاكمية لله، لكنها تمرّ بالضرورة عبر الجماعة!

الحاكمية: المفهوم الذي طرحه أبو الأعلى المودودي وسيد قطب، تحول إلى سيف مفاهيمي مسلّط على رقاب كل سلطة لا تخضع لقراءة الجماعة للشريعة.

الأمة: صارت الأمة في أدبياتهم كيانًا غامضًا، فوق الدولة، وفوق المواطن، وتستخدم كذريعة لرفض الديمقراطية والدولة الوطنية.

بهذا التحوير، لم يعد الإسلام السياسي جزءًا من الحوار السياسي العام، بل فوقه. رفض الدولة الحديثة، لكنه لم يأتِ ببديل مؤسسي. هاجم القومية، ولم يؤسس مشروعًا وحدويًا حقيقيًا. تحدث باسم الأمة، لكنه قسّم المجتمع.

الرمز كسلاح نفسي: كيف تشتغل اللغة في خطاب الإسلام السياسي؟

تعمل اللغة في خطاب الإسلام السياسي كأداة تعبئة وجدانية، لا كوسيلة تفكير. فهي:

- **تُكثر من الاستشهادات دون سياق.**
- **تعتمد على الترهيب أكثر من الحجة.**

تستخدم عبارات مثل "العلمنة"، "الردة"، "التمكين"، "الطاغوت"، لا لتوضيح، بل لإغلاق الحوار.

الخطاب ليس عقلانيًا بقدر ما هو تحشيدي عاطفي، يلعب على ثنائية الخير والشر، المؤمن والكافر، المجاهد والمرتد، فتتضخم حالة التجييش، وتُختزل كل الظواهر السياسية والاجتماعية إلى معركة دينية مصيرية.

وهكذا، تصبح السردية الإسلاموية جهازًا تعبويًا يستبدل الواقع بالوهم، والتاريخ بالأسطورة، والحوار بالقمع.

حين يُباع التاريخ ويُشترى في السوق الأيديولوجي

لم تكن أزمة الإسلام السياسي في فشله بالسلطة فقط، بل في فشله في بناء خطاب عقلاني حديث، يعترف بالتاريخ لا يختزله، ويتعامل مع الهوية كثقافة متحركة لا كحدّ نهائي.

لقد حوّل رموز الإسلام إلى شعارات، وسردية الإسلام إلى سلاح تعبوي، ومفاهيم الإسلام إلى أدوات قمع سياسي. وبذلك خان الجوهر القرآني الذي يدعو إلى التفكير، لا إلى التلقين؛ إلى الاجتهاد، لا إلى التقليد؛ إلى التعدد، لا إلى الاصطفاء.

بكل امتداد للمنهج التحليلي الذي اعتمدناه، نتابع الآن الجزء الرابع من الباب الثامن من كتاب «هندسة الفوضى: الربيع العربي – من الثورة إلى الثقب الأسود»، والذي يركّز على تفكيك البنية الداخلية والتنظيمية لحركات الإسلام السياسي، كاشفًا كيف أنها، في جوهرها، أطر طائفية مغلقة تتعارض مع منطق الدولة والمجتمع الحديث.

الجماعة قبل الدولة... الطائفة فوق الوطن

تُعرَف الحركات الإسلامية السياسية بخطابها "الأممي" وشعاراتها العابرة للحدود، لكنها في واقعها التنظيمي تعمل بمنطق الجماعة لا الأمة، والتنظيم لا الدولة. فهي تتحدث عن مشروع "الإحياء الإسلامي" بينما تتحرك على الأرض بعقلية مغلقة، تُعيد إنتاج

السرية والانغلاق والانضباط الصارم الذي يشبه – في كثير من جوانبه – الطوائف الدينية المغلقة.

هذه البنية ليست تفصيلًا ثانويًا، بل هي قلب المشروع الإسلاموي؛ إذ إن فهمها يكشف كيف تتحول الجماعة إلى كيان يتجاوز القانون، ويتعارض مع الدولة، بل ويحتكر الحديث باسم الإسلام نفسه.

<u>التنظيم الهرمي: طاعة لا نقد، بيعة لا عقد</u>

قلب الجماعة الإسلاموية هو هيكلها التنظيمي الهرمي، الذي يقوم على:

بيعة الولاء: وهي التزام ديني مقدّس يُقدَّم للمرشد أو قائد التنظيم، وليس للعقد الوطني أو الدستور.

سلسلة القيادة: حيث تتوزع المسؤوليات بشكل صارم عبر "الأسر" و"الشعب" و"المناطق"، على غرار تنظيمات حزبية سرية أو حتى بنى ما قبل-دولتية.

مبدأ السمع والطاعة: وهو من الركائز التي تُغلق باب الاجتهاد أو النقد داخل الجماعة، فالرأي فيها لا يُناقش بل يُنفّذ.

هنا نواجه واحدة من أخطر آفات الإسلام السياسي: إنه لا يعترف بالفرد كمواطن حر، بل كعنصر في سلسلة طاعة، يُفكّر ويقرر ضمن جماعة مغلقة.

السرية كتكتيك دائم: من العمل الدعوي إلى التمكين الخفي

تتبنّى هذه الحركات منهجًا يقوم على التدرج والتقية السياسية. وما يُقال في العلن لا يعكس ما يُخطط له في الخفاء.

"العمل العلني" غالبًا ما يكون واجهة ناعمة.

بينما يُدار "العمل الحركي" أو "التنظيم الخاص" بشكل سري، يشمل شبكات مالية، وخلايا تنسيق، وحتى أجنحة عسكرية في بعض الحالات.

هذا ما جعل الإسلام السياسي يُعامل كـ"دولة داخل الدولة"، أو كجسم موازٍ يتغلغل داخل المؤسسات، لا ليساهم فيها، بل ليُحوّلها من الداخل ويعيد تشكيلها حسب أيديولوجيته.

وحين يُواجه من الدولة الوطنية، يرفع شعار "الاضطهاد"، لكنه لا يعترف بأنه يرفض قواعد اللعبة من أصلها.

المرشد... ليس زعيمًا سياسيًا بل رمزًا شبه مقدّس

في النماذج الإسلاموية، لا وجود لمبدأ تداول السلطة داخل التنظيم نفسه.

المرشد العام أو القائد يتمتع بموقع شبه ديني، يُبايَع لا يُنتخب، ويُطاع لا يُحاسب.

تتكرس من حوله "الهالة الكاريزمية"، ويتحول إلى قطب روحي وسياسي في آن واحد، لا يُسائل، بل يُستلهم.

وهذا يعيد إنتاج نموذج "الخليفة" في ثوب عصري، لكنه خارج أي منطق ديمقراطي أو مؤسسي.

حتى عندما دخل الإسلاميون السلطة في بعض البلدان، ظل منطق الجماعة أقوى من منطق الدولة. بل في حالات عديدة، اتخذوا الدولة منصة لتوسيع التنظيم، لا لبناء عقد وطني شامل.

التنظيم فوق الوطن: ازدواجية الولاء

حينما يُطالب عضو الجماعة بالولاء، فإن ذلك لا يُطلب منه كمواطن في دولة، بل كـ"جندي" في تنظيم. وبالتالي تتولد ثنائية خطيرة:

الولاء للجماعة.

والحياد – أو حتى العداء – تجاه الدولة إن خالفت مشروع الجماعة.

هذا ما يفسر مواقف عديدة، مثل:

- **تحالف الجماعة مع قوى خارجية ضد دولها الوطنية.**
- **تبنّي خطاب التشكيك في الجيوش الوطنية أو تفكيك مؤسسات الدولة.**
- **إضفاء شرعية دينية على تحركات تضرّ بالوحدة الاجتماعية.**

لقد كانت هذه الازدواجية – بين منطق المواطنة ومنطق الطاعة التنظيمية – سببًا رئيسيًا في تصادم الإسلام السياسي مع الدولة الحديثة.

من الجماعة الدعوية إلى الشبكة المصلحية

مع الزمن، تحوّلت كثير من الجماعات الإسلامية من "كيانات دعوية" إلى شركات سياسية – مالية – إعلامية، تدير:

منظمات مجتمع مدني ظاهرها الإصلاح، وباطنها الاستقطاب.

شبكات إعلامية ناعمة تُروّج خطاب الجماعة تحت لافتة التعدد.

منظومات تمويل "خيري" تتقاطع مع أجندات جيوسياسية.

إنها جماعة تتكلم باسم الدين، لكنها تعمل بمنطق اللوبي السياسي العابر للقارات.

أزمة التنظيم: من الوحدة العقائدية إلى التشظي الطائفي

ورغم صلابتها التنظيمية، فإن جماعات الإسلام السياسي لم تسلم من الانقسامات الداخلية والصراعات الشخصية. ويكمن السبب في:

غياب الديمقراطية الداخلية.

تغليب الولاء على الكفاءة.

تحوّل التنظيم إلى مشروع مصلحي أكثر من كونه مشروعًا دعويًا.

فكانت النتيجة:

انشقاقات بين أجنحة "الحمائم" و"الصقور".

خروج تنظيمات أكثر تطرفًا من رحم الجماعة الأصلية.

تآكل الخطاب الدعوي لصالح الخطاب السياسي الصراعي.الجماعة التي أكلت الدولة

لم يكن فشل الإسلام السياسي ناتجًا فقط عن رفض الخارج أو مؤامرة الأنظمة، بل – في جوهره – ناتج عن بنية تنظيمية مغلقة، تتعارض مع مبادئ الدولة الحديثة والمواطنة المتساوية.

فهو مشروع لا يرى الأفراد كمواطنين، بل كأتباع. ولا يرى الدولة كإطار قانوني، بل كغنيمة. ولا يرى السياسة كفن إدارة التعدد، بل كوسيلة لفرض "الحق" كما تراه الجماعة.

لقد كانت الجماعة، دومًا، أهم من الأمة، والطاعة أهم من العقل، والمرشد أهم من الوطن.

مراجعات الإسلام السياسي في مرآة الفوضى

حين يهزم الواقع الأيديولوجيا:

سقوط مشاريع الإسلام السياسي في مصر، وتفكك الجماعات في سوريا وليبيا، وتحوّلها إلى أدوات في صراعات إقليمية، كل ذلك خلق ضرورة ملحّة لـ"المراجعة الفكرية". غير أن ما كُتب وما قيل من مراجعات ظل في الأغلب محصورًا في دائرة المراوغة الأيديولوجية، لا في الفهم العميق للتحولات الكونية التي فرضها منطق الدولة الحديثة.

فبدلًا من الاعتراف بأن مشروع "التمكين" الإسلاموي قد فشل لأنه ضدّ الدولة وضدّ المواطنة وضدّ الفلسفة الحديثة، لجأت الجماعات إلى تبرير الفشل عبر "نظرية المؤامرة"، أو الإحالة إلى "بطش الأنظمة"، أو ادعاء "أن الشعوب لم تكن مستعدة لتطبيق الشريعة". وهكذا، استمر النفي والتبرير بدلًا من الاعتراف والاعتذار.

المأزق الفكري: حين يلتقى النقل الأيديولوجى بالعجز الفلسفى

في عمق خطاب الإسلام السياسي تكمن أزمة بنيوية في التعامل مع الفكر. فالمرجعية دائمًا هي "النص"، لا العقل، وهي "التراث"، لا الواقع، وهي "الماضي"، لا المستقبل. ولذلك، فإن معظم "المراجعات الفكرية" التي صدرت بعد فشل تجربة الإخوان في مصر أو النهضة في تونس، لم تلامس الجوهر، بل ظلت تدور حول تكتيكات التحالف، أو أساليب الخطاب، أو إعادة ترتيب الأولويات.

أما الأسئلة الكبرى:

ما هو مفهوم الدولة في الفكر الإسلاموي؟

ما هي علاقة الدين بالسلطة؟

هل المواطن له حقوق طبيعية أم هو تابع في جماعة إيمانية؟

ما معنى الحرية؟ وما حدودها؟ وهل هناك اعتراف بـ"الآخر" كآخر؟

فلم تُطرح بجدّية، ولم يُجب عنها بمنهج فلسفي.

لأن الحركة الإسلاموية عمومًا لا تنتج فلسفة بل تنتج تعبئة. ولأنها لم تدخل أصلًا في حوار مع فكر الحداثة أو العقلانية النقدية، فقد ظلت تدور في فلك "العالم المغلق" الذي وصفه بيتر برغر، حيث يتم حظر الشك، وتجريم النقد، وتقديس النصوص خارج سياقاتها.

الفلسفة الغائبة: لماذا يخاف الإسلام السياسي من السؤال؟

في سياق تاريخ الفكر، فإن كل مشروع تحرري أو إنساني يبدأ بالسؤال: من نحن؟ ما هو الخير؟ ما معنى العدل؟ كيف يجب أن نعيش؟

لكن المشروع الإسلاموي – منذ حسن البنا وحتى تنظيرات القرضاوي – لم يسلك طريق الفلسفة بل طريق العقيدة التعبوية. ولذلك:

لم يظهر في صفوفه مفكرون عقلانيون، بل وعّاظ ودعاة ومفسرون حزبيون.

لم ينتج معرفةً نقديةً قابلة للنقاش، بل منظومات مغلقة تصدر الأحكام وتدين الخصوم.

لم يقدّم نظرية في الدولة، بل رفض الدولة كابتداع غربي، دون تقديم بديل مؤسسي حقيقي.

وهذا ما جعل الإسلام السياسي – كما رآه كثير من المفكرين النقديين – عاجزًا عن الاندماج في فلسفة الحداثة السياسية. فهو يريد نتائج الحداثة (الديمقراطية، والانتخابات، وحرية التعبير) لكنه يرفض مقدماتها (العلمانية، العقلانية، الحقوق الطبيعية، الفصل بين الدين والسياسة).

إن عجز الإسلام السياسي عن تطوير فلسفة سياسية مستقلة هو السبب الجوهري في فشله. لأنه لا يكفي أن ترفض الاستبداد، بل يجب أن تملك تصورًا بديلًا عن الدولة والعدالة والحرية. وهو ما لم يقدّمه قط.

أثر الفشل: من الراديكالية إلى الارتداد القيمي

عقب فشل الثورات، دخل الإسلام السياسي في مسارين متوازيين:

١_ الراديكالية العنيفة: حيث انجرف بعض أتباعه نحو الجماعات المتطرفة (مثل داعش والنصرة)، باعتبارها "النسخة الصافية" من المشروع الإسلاموي الذي "خانته الجماعة الأم".

وكان هذا هو الارتكاس الطبيعي لفكر لم يعرف الاعتدال من الداخل، بل كان يُخفي تطرفه بالتقية.

٢_ الارتداد القيمي: حيث انسحب الكثير من الشباب من المشروع الإسلاموي، واعتبروه خيانة للدين نفسه. وتحولت أزمة الجماعة إلى أزمة إيمان لدى كثيرين، بل وإلى عداء مع الدين كله أحيانًا، بسبب تسييس المقدّس وتبضيع الرموز.

هل ثمة أمل في التحديث؟ أم أن الإسلام السياسي مشروع مغلق بنيويًا؟

طرحت بعض الأصوات محاولة لتحديث الإسلام السياسي، على غرار مقاربات راشد الغنوشي أو عبد الفتاح مورو أو بعض كتّاب "ما بعد الإخوان". لكنها جميعًا اصطدمت بالحقائق التالية:

- **أن التنظيم لا يسمح بالديمقراطية الفكرية.**
- **أن الخطاب الشعبوي لا يسمح بالأسئلة الفلسفية.**
- **أن القداسة المفروضة على التاريخ تمنع النقد الجذري.**

لذلك، فإن أي تحديث حقيقي يتطلب قطيعة معرفية مع البنية الأصلية، لا مجرد تجميلها. تمامًا كما لا يُمكن إصلاح الكنيسة في العصور الوسطى دون الثورة على منطقها اللاهوتي.

من وهم المشروع إلى حقيقة الأزمة

إن الإسلام السياسي – في نهاية المطاف – ليس تيارًا سياسيًا تقليديًا، بل بنية أيديولوجية مغلقة تتعارض بنيويًا مع الدولة الوطنية والفكر الفلسفي والمجتمع التعددي.

لقد رفع شعار العدالة، لكنه مارس الإقصاء. تحدّث عن الأمة، لكنه حوّلها إلى طائفة. وعد بالحرية، لكنه كبّل العقول. والأخطر: أنه استغل الدين لا ليخدم الإنسان، بل ليخدم التنظيم.

في الربيع العربي، ظنّت هذه الجماعات أن لحظتها قد حانت. لكنها نسيت أن التاريخ لا يرحم من لا يمتلك تصورًا عقلانيًا متماسكًا عن الإنسان والدولة والمجتمع.

وهكذا انتهى المشروع... كما بدأ: خارج التاريخ.

ومع نهاية هذا الباب،

نكون قد كشفنا كيف كان صعود الإسلام السياسي أحد أخطر أوجه "هندسة الفوضى"، لا بوصفه مؤامرة خارجية فقط، بل باعتباره خللًا داخليًا في بنية الفكر العربي المعاصر.

الباب التاسع

الإعلام الجديد

حينما تتحوّل الثورة إلى صورة

في العقود السابقة، كانت الثورة تُبنى على تراكم اجتماعي طويل، يقوده مثقفون، ويتفاعل معه الشارع عبر مؤسسات وتيارات. أما في زمن الإعلام الجديد، فقد تحوّلت الثورة إلى سلسلة هاشتاقات، ومقاطع فيديو قصيرة، وصور رمزية يتم تداولها عبر الشاشات. لقد خرج الفعل الثوري من الميدان الاجتماعي إلى فضاء رقمي، غامض، قابل للتلاعب، سريع التحوّل، وسهل الخداع.

منصة مثل "فيسبوك"، ووسيط مثل "تويتر"، أصبحا محطات إنتاج "الشرعية الثورية"، بدل أن تكون الشرعية نابعة من الواقع الملموس أو التاريخ السياسي الطويل.

وهنا نستعيد تحذيرات جان بودريار، في كتابه "محاكاة ومحاكيات"، حيث قال إننا دخلنا عصرًا أصبحت فيه الرموز تحلّ محل الواقع، وتتحوّل الحقيقة إلى وهم تنتجه الصورة وتديره الآلة الإعلامية. هذا ما حدث تمامًا في الثورات العربية؛ لم نعد نناقش الواقع، بل صُور الواقع كما تبثها الشاشات والمنصات.

صناعة الإدراك: من الإعلام التقليدي إلى "هندسة اللاوعي"

في الماضي، كان الإعلام وسيلة لنقل الأخبار أو تشكيل الرأي العام. أما الإعلام الجديد، فصار آلة لصياغة الإدراك الجماهيري، لا بوصفه رأيًا، بل كحالة شعورية، عاطفية، مُركّبة من:

التحفيز العاطفي: صور لضحايا، أغاني حماسية، شعارات ثورية تُبث بكثافة.

الانخراط التفاعلي: لا تكتفي المنصات بتقديم المحتوى، بل تجعل الجمهور يُنتجه ويُشاركه، فيشعر بأنه "شريك في الثورة".

الإدمان على اللحظة: ينجذب المستخدم إلى التفاعل اللحظي، ما يخلق ثقافة القطيع الرقمي، حيث الجميع يعيد نشر ما يراه دون تفكير، خوفًا من أن يبدو "خارج اللحظة".

وهنا نعود إلى نظرية "نافذة أوفرتون": كيف يمكن تحويل ما كان يعتبر سابقًا "غير مقبول"، إلى "مطروح للنقاش"، ثم "مرغوب فيه"، فـ"سياسة عامة".

فالإعلام الجديد، عبر قوة التكرار والتأطير والشحن النفسي، وسّع النافذة إلى حدود الفوضى. ما كان يُعتبر تمردًا خطيرًا على الدولة أصبح فجأة "بطولة شبابية"، وأصبح تسخيف السلطة وشيطنة الجيش موضة رقمية لا تحتاج إلى دليل أو وعي سياسي.

اللاوعي الجمعي والهوس بالبطولة اللحظية

هنا يبرز مفهوم الهوية الرقمية البديلة، وهي ظاهرة نفسية صاغها باحثو علم النفس الرقمي، تشير إلى أن الأفراد على الإنترنت يميلون إلى تصدير نسخة "بطولية" عن أنفسهم:

أنا من الثائرين، أنا من المشاركين، أنا من الرافضين للاستبداد... إلخ.

ويعود ذلك إلى ميل نفسي طبيعي لدى الإنسان — كما شرح يونغ في تحليله للّاعقل الجمعي — إلى الانخراط في "أسطورة البطولة"، لا حبًا في التغيير بالضرورة، بل رغبة في الشعور بالمعنى والانتماء.

الإعلام الجديد وفّر هذه الحاجة دون تكلفة حقيقية. بكبسة زر، يمكنك أن تكون "جزءًا من الثورة". دون أن تتعمّق، أو تخاطر، أو تفكّر. وهذا ما أنتج ظاهرة:

"الثوري الرقمي" الذي لا يرى من الثورة سوى صورها، ولا يفهم من الدولة سوى شيطنتها، ولا يعي من العدو سوى ما يُقال عنه في اللايفات والستوريهات."

من أدوات التحرير إلى أدوات التجنيد

حين بدأت بعض الثورات، قيل إن الإعلام الجديد حرر الشعوب من رقابة الأنظمة، وفتح نوافذ الحرية. لكن بعد سنوات، تبيّن أن هذه الأدوات نفسها:

كانت تُستخدم لتجنيد الشباب لصالح أجندات خارجية.

ساعدت في تفكيك الدولة أكثر من تفكيك الاستبداد.

صنعت قادة رأي وهميين، بلا تجربة ولا عمق، يتحدثون باسم ملايين، ويسوّقون للفوضى بوصفها "حلمًا ثوريًا".

والأخطر: أن الخصوم الحقيقيين كانوا هم الأكثر وعيًا بهذه الأدوات. تنظيمات مثل الإخوان، والجهات الاستخباراتية الإقليمية، وحتى الحركات الراديكالية العابرة للقارات، فهمت اللعبة الرقمية مبكرًا، واستثمرت في الوعي الجماهيري قبل أن تصحو الدولة.

الافتراضي يغتال الواقعي: حين تُمحى الحقيقة من الذاكرة الجمعية

تحدث نعوم تشومسكي عن "تصنيع القبول"، وشرح كيف يمكن للإعلام أن يُنتج موافقة جماهيرية على أشياء لم يُفكَّر بها نقديًا.

وفي الثورات العربية، كانت السردية تُصنع لا من الأحداث الواقعية، بل مما يُقال عن الأحداث. وهكذا:

تحوّل القاتل إلى شهيد.

والمجرم إلى مناضل.

<u>والدولة إلى طاغية، حتى لو لم ترتكب ما يُقال عنها.</u>

لقد أصبح الرأي أكثر تأثيرًا من الحقيقة، والهاشتاق أقوى من الوثيقة، والمقطع المُمنتج أصدق من آلاف الشهادات.

وهكذا دخلنا في مرحلة "اغتيال الذاكرة الجماعية"، حيث لا يعود للتاريخ معنى، بل لما تتداوله الألسنة الرقمية.

<u>الثورة كصورة، لا كحقيقة</u>

لقد كانت المنصات الرقمية، دون وعي، أهم أدوات هندسة الفوضى، لا لأنها فقط فتحت المجال للتعبير، بل لأنها هندست الإدراك الجمعي نحو الانفعال بدل الفهم، نحو الهدم بدل البناء، نحو الزيف بدل التحليل.

فما سُمّي بـ"ثورة الشباب" لم يكن في جوهره سوى "انفجارًا شعوريًا افتراضيًا"، سُيّر عن بُعد، وجرى تضخيمه إعلاميًا، وصُدّر بوصفه

بداية النهضة، وهو في الحقيقة أحد أكثر تجليات التيه التاريخي العربي.

وهكذا تحوّلت الثورة إلى مقطع فيديو، والشهيد إلى صورة بروفايل، والمطالب إلى شعارات فارغة، واختُزل الحلم في شاشة... لا في مشروع وطني.

ممتاز، نتابع الآن الجزء الثاني من الباب التاسع: الإعلام الجديد، وصناعة الوهم الثوري، من كتاب هندسة الفوضى: الربيع العربي – من الثورة إلى الثقب الأسود.

هذا الجزء سيغوص في البنية العميقة للحرب الإعلامية عبر العالم الرقمي، كاشفًا عن الدور الخفي للوحدة ٨٢٠٠ الإسرائيلية، وشبكات النفوذ الماسوني، في توجيه السرديات الثورية، وتفكيك الهوية الوطنية، وتفجير البنية النفسية للمجتمعات العربية من الداخل.

الوحدة ٨٢٠٠ والماسونية: من يدير خيوط المشهد خلف الشاشات؟

حين ننظر إلى سطح الأحداث في العالم العربي خلال سنوات "الربيع العربي"، قد نرى مشاهد فوضى، شعارات عفوية، مطالب محقة أو مغشوشة.

لكن ما يجري خلف هذه الظواهر، في عمق البنية التحتية الرقمية والمعلوماتية، يكشف عن هندسة معقّدة يقودها خبراء حرب نفسية،

وعقول استخباراتية عالية التدريب، ومراكز نفوذ غير مرئية، تتقاطع فيها مصالح الماسونية العالمية، وشبكات التجسس السيبراني، وفي مقدمتها: "الوحدة ٨٢٠٠".

الوحدة ٨٢٠٠: الجاسوس الرقمي الأكبر في العالم

الوحدة ٨٢٠٠ هي ذراع الاستخبارات الإلكترونية التابعة للجيش الإسرائيلي، وتُعتبر ـــ باعتراف معظم دوائر الأمن السيبراني العالمية ـــ من أقوى وحدات التجسس الإلكتروني في العالم، على غرار وكالة الأمن القومي الأميركي (NSA).

هذه الوحدة لا تعمل فقط في المجال العسكري، بل تتداخل في كل ما يتعلق بـ:

تحليل بيانات السوشيال ميديا.

توجيه الحملات النفسية.

اختراق الهواتف والمنصات الرقمية.

صناعة الحسابات الوهمية المؤثرة.

وفي سياق الثورات العربية، لعبت هذه الوحدة دورًا خطيرًا في:

١ـ التلاعب بالاتجاهات العامة عبر الذكاء الاصطناعي والتحليل العاطفي.

تُحلّل ملايين التغريدات والبوستات، وتُحدد اتجاه الرأي العام، ثم توجّه الموجات الرقمية لتأجيجه أو تضليله.

٢_ إدارة حسابات مزيفة ناطقة بالعربية.

هذه الحسابات تُصنّف نفسها "حقوقية"، "ثورية"، "إعلامية مستقلة"، لكنها في الحقيقة تُدار من غرف مظلمة، هدفها إضعاف الدولة وتحطيم جدران الثقة.

٣_ تغذية خطاب الكراهية الطائفية والعرقية.

تُظهر ملفات مسربة أن الوحدة كانت تروّج لخطاب "الأقلية المظلومة" في كل بلد، لتفجير الهويات الداخلية وتغذية الانقسام الأهلي.

الماسونية والبعد الرمزي للمنصات الرقمية

إذا كانت الوحدة ٨٢٠٠ تمثل العقل الاستخباراتي المباشر، فإن الماسونية ـــ بوصفها شبكة مصالح كونية عابرة للأديان والدول ـــ تعمل على ترسيخ هندسة رمزية ناعمة تُعيد تشكيل وعي الشعوب، وفق مسارين:

أولًا: تفكيك المعنى وتحويل الثورة إلى فوضى رمزية

تستند الفلسفة الماسونية إلى تفكيك البنى التقليدية (الدين، الدولة، الأسرة) وصناعة "الإنسان الحر" المفصول عن تاريخه. ومن خلال الإعلام الرقمي، استطاعوا عبر أدوات:

الرموز البصرية (الأيادي المرفوعة، الألوان الموحدة، أقنعة "فانديتا")؛

الموسيقى الثورية المتشابهة؛

الشعارات الفضفاضة ("حرية... كرامة... عدالة")؛

أن يُنتجوا ثورة بلا مضمون، تحاكي الشكل دون الجوهر، وتُعيد تشكيل الفرد العربي ليصبح كائنًا غاضبًا، منفصلًا عن التاريخ، مشدودًا فقط إلى لحظة الانفعال.

<u>ثانيًا: السيطرة على منصات التأثير الكبرى</u>

من الصعب تجاهل أن معظم المنصات الكبرى ـــ مثل فيسبوك، تويتر، إنستغرام، تيك توك ـــ تخضع إداريًا وماليًا لنفوذ دوائر ليبرالية ماسونية، تتقاطع مصالحها مع مشاريع الهدم في الشرق الأوسط.

مثال على ذلك:

فيسبوك تدخل بشكل مباشر في إخفاء أو تضخيم أحداث معينة، بل ويقوم بإغلاق صفحات لجهات رسمية إن خالفت السردية الليبرالية.

تويتر كان يُدار قبل الاستحواذ عليه من شبكة إدارة مرتبطة بشكل مباشر بمنظمات ذات صلة بمشاريع تغيير الأنظمة في الشرق الأوسط.

هكذا أصبحت المنصة، لا فقط وسيطًا، بل فاعلًا سياسيًا حقيقيًا يتحكم في مسار الخطاب، ويوجه المزاج الشعبي، ويصنع الأعداء والأبطال كما يحلو له.

من الفوضى الرمزية إلى الفوضى الميدانية

حين تُزرع الرموز في العقل الجمعي (الشهيد، المستبد، المناضل، العدو...) بطريقة عشوائية عبر هذه الأدوات، فإن النتيجة الحتمية تكون فوضى واقعية، تسقط فيها الثقة، وتنهار المؤسسات، وتتحول النيات الطيبة إلى كوارث لا يمكن احتواؤها.

هذا ما فعلته الماسونية والإعلام الموجّه:

فرّغت الثورة من مضمونها.

حوّلتها إلى حرب رموز على الشاشة.

ثم ترجمت تلك الرموز إلى فتنة في الشارع.

وهكذا تتحقق هندسة الفوضى، لا عبر دبابة أو انقلاب، بل عبر تغريدة، وصورة، ومشهد مُمنتج، وخوارزمية ذكية تتحكم بمزاجك من خلف الشاشة دون أن تدري.

لا شيء بريء على الشاشة

الثورات لم تُسرق فقط من الساحات، بل سُرقت من وعي الشعوب. الإعلام الجديد لم يكن "مجرد أداة"، بل كان هو الميدان الفعلي للمعركة.

وبين أيادٍ خفية تدير اللعبة، ووحدة ٨٢٠٠ التي تراقب وتوجّه، وبين بنية ماسونية ترسم خرائط الوعي، أصبح العربي:

مستهلكًا للوهم، لا صانعًا للتغيير.

غاضبًا من صورة الدولة، لا من حقيقة الفوضى.

ومسحوبًا إلى المعركة الخطأ، في التوقيت الخطأ، وباللغة الخطأ.

الهندسة النفسية للثائر الرقمي، من "إرادة التغيير" إلى "تكرار الانفعال"

في عمق الخطاب الثوري الرقمي، لا تكمن إرادة عقلانية لتغيير الواقع، بل نزعة نفسية بدائية للانفجار والتفريغ والتماهي مع الجماعة. وكما يقول المفكر الفرنسي غي ديبور في كتابه "مجتمع الاستعراض"، فإن الإنسان في ظل سطوة الصورة، يُعرّف نفسه بما يظهر لا بما يفعل، ويعيش في واقع زائف يُدار كعرضٍ بصري.

هنا، لم يعد الثائر الرقمي يبحث عن التغيير، بل عن صورة لنفسه في مرآة الجماهير: صورة البطل، الغاضب، المتمرّد، الثائر على الظلم — حتى وإن لم يكن لديه فهم حقيقي لما يجري.

وهذا يتقاطع مع نظرية فروم في "الخوف من الحرية"، حيث يرى أن الإنسان الحديث، في لحظة فقدان البوصلة، يبحث عن الانتماء لا التحرر، وعن الهوية لا الحقيقة، وعن الجماعة لا الرأي المستقل. وهكذا تُصنع الثورات الرقمية: شعور بالانتماء الزائف لجماعة تحتج، دون مشروع واضح، ودون وعي بمآلات الاحتجاج.

الخوارزمية كراسم للوعي الجماهيري: لا ترى إلا ما يريدونه لك

حين تُفتح أي منصة اجتماعية، لا ترى الواقع كما هو، بل كما رُسِم لك أن تراه. خوارزميات الذكاء الاصطناعي المصممة لتغذية التفاعل لا تهتم بالحقيقة، بل بالأكثر إثارة، بالانفعالي، بالمثير للانقسام.

وقد بيّنت دراسات في علم الأعصاب الرقمي أن تكرار عرض مشاهد العنف، أو الشعارات، أو الصور الرمزية، يحفّز منطقة "اللوزة الدماغية" (amygdala)، وهي المسؤولة عن الاستجابات العاطفية، مثل الخوف والغضب. وهكذا، يتحوّل المستخدم إلى كائن مستثار دائمًا، غير قادر على التفكر، وغير مؤهل للحكم الموضوعي.

هذه الخوارزميات — التي تُبرمج من وادي السيليكون — تُعيد رسم الواقع السياسي لمجتمعات لا تشارك في برمجتها، بل تستهلكها ببلاهة

فوكو والرؤية المراقَبة: أنت ثائر لأنك تحت العين

يرى الفيلسوف ميشيل فوكو أن السلطة الحديثة لم تعد قمعية كما في السابق، بل أصبحت رقابية، تجعلك تراقب نفسك بنفسك. هذا ما يحدث في الثورة الرقمية: الكل يتحدث، الكل يصور، الكل يبث، الكل يشارك، لكن تحت عين خفية — عين الخوارزمية، وأجهزة الرصد، والوحدات السيبرانية.

هكذا لم تعد الثورة انفجارًا على السلطة، بل لعبة داخل حقل مراقبة محكم، تُدار فيه الجماهير بذكاء، وتُمنح حرية تعبير زائفة، تصب في طاحونة مصالح معولمة.

التحفيز النرجسي والثأر الرمزي: الثورة كوسيلة للتنفيس

علم النفس الاجتماعي يُفسّر سلوك "الثوار الرقميين" من خلال نظرية التماهي الرمزي والنرجسية السياسية. كثير من المشاركين في "اللحظة الثورية" لم يكونوا يبحثون عن تغيير بنيوي للدولة، بل عن لحظة انتقام رمزي من السلطة، تُشبع جرحًا نرجسيًا قديمًا تربى في ظل القمع والفقر والتهميش.

ومع غياب أفق التغيير الواقعي، تُختزل الثورة في فعل رمزي: صورة، منشور، هاشتاق، غرافيتي. وهذا التكرار الرمزي يُنتج لدى الفرد شعورًا بالبطولة اللحظية، رغم أن كل شيء من حوله لم يتغير - بل ربما ازداد سوءًا.

الثورة كعرض تجاري: كيف تحوّلت المنصات إلى مسوّق للفوضى؟

إن تمعّنا جيدًا في المنصات الرقمية، نجد أنها لم تفتح المجال للثورة، بل حوّلتها إلى منتج استهلاكي. وكلما زاد الصراع، زاد التفاعل، وزادت الأرباح الإعلانية. الثورة لم تكن إلا "محتوى مثيرًا" يُباع ويُشترى.

بل إن شركات كبرى موّلت منصات وثائقية، وصفحات مؤثرة، وشبكات "إعلام بديل"، كلها تسوّق الرواية التي تريدها القوى المتحكمة في المشهد. الرأسمالية الما بعد حداثية وجدت في الثورات سوقًا جديدًا: سوق العواطف الجاهزة، والتضامن الرقمي، والتفريغ الشعوري الجماعي.

خلاصة هذا الباب

الثورة لم تكن حقيقية، بل مصمّمة

لقد صُمّمت الثورات الرقمية لا لتُحدث التغيير، بل لتُعيد هندسة الجماهير. لا لتستبدل الأنظمة، بل لتُفكك الدولة. لا لتقود إلى النهوض، بل لتُغرق في اللايقين. وبين نظريات بودريار عن المحاكاة، وفوكو عن المراقبة، ويونغ عن الأسطورة النفسية، تتضح ملامح الثورة العربية بوصفها:

"عرضًا نفسيًا، إعلاميًا، رقميًا، لا يشبه الثورات التاريخية، بل يشبه خدعة كبرى أُتقنت صناعتها بحرفية، من خلف الستار."

"الثائر النموذجي": قوالب جاهزة على مقاس الجماهير

في عمق المنصات الرقمية، لم يعد الثائر شخصية تاريخية تتشكل من سياقها، بل نموذجًا جاهزًا يُعاد تدويره في كل ثورة: شاب في مقتبل العمر، غاضب، حالم، لا يحمل مشروعًا سياسيًا، بل يحمل هاتفًا وهاشتاقًا.

هذا النموذج ليس عفويًا. إنه ـــ كما يراه الفيلسوف الفرنسي جان بودريار ـــ نسخة من لا شيء، محاكاة لشكل بلا مضمون. إنه ثائر لأن الجماعة وصفته كذلك، ولأنه تماهى مع صورته في الشاشة، لا مع واقعه في الشارع.

المعضلة أن هذا "الثائر الافتراضي" ليس مشروعًا لبناء دولة، بل أداة لتفكيكها. هو لا يعرف ما يريد، لكنه يعرف ما يرفض. وحين يسقط النظام، لا يملك بديلًا سوى المزيد من التذمر.

فقاعة الواقع البديل: كيف تحوّل الإعلام الجديد إلى "ماكينة إسقاط رمزي"؟

وسائل الإعلام الجديدة ـــ لا سيما تلك المنصات التي يديرها خوارزميات التفاعل ـــ تصنع "فقاعة وعي" تنفصل تدريجيًا عن الواقع. داخل هذه الفقاعة:

النظام دائمًا هو الشر.

الشارع دائمًا على حق.

الرمز الثوري دائمًا نقي.

من يعارض الثورة خائن أو عميل.

هكذا، لا تعود الحقيقة معيارًا، بل الانفعال الجمعي. وتتحول المنصة إلى ساحة "محكمة جماهيرية"، تُسقط بها الرموز، وتُعدم الشخصيات العامة معنويًا، بناءً على إيقاع الهاشتاقات لا الأدلة.

هذه الحالة تتقاطع مع مفهوم "الهالة الرقمية" التي ناقشها المفكر فالتر بنيامين في نظريته عن تفكك "الأصالة" بفعل تكرار الصورة. فكل صورة ثائر تُعاد نشرها، تفقد بعضًا من معناها، وتصبح مجرد أيقونة تُستخدم كأداة إثارة، لا كقوة تغيير.

العدو المختلق: الإعلام كمنتج للشيطان وليس للكشف

في كل موجة من موجات الاحتجاج، كان الإعلام الجديد يصنع "العدو". أحيانًا يكون الرئيس، وأحيانًا وزيرًا أو رجل دين، أو فنانًا خالف السردية.

هذه الشخصنة للصراع تلغي تعقيد الواقع، وتحول المعركة السياسية إلى دراما نفسية تبحث عن خصم واضح. وهذا ما يريده القائمون على صناعة الفوضى: اختزال الأزمة في وجه واحد، كي يسقط النظام بسقوط الصورة، لا البنية.

لكن حين يسقط هذا "العدو"، تُترك الفوضى دون وجهة. وتُستبدل صورة الديكتاتور بصورة "الخائن الجديد". وهكذا تستمر الثورة كمسلسل من الكراهية لا ينتهي.

دوامة المعنى: حين تتحوّل الشعارات إلى كليشيهات فارغة

في البداية، كانت الشعارات تحمل شحنة حقيقية: "العيش والحرية"، "الكرامة الإنسانية". لكن بعد تكرارها، وتحوّلها إلى محتوى قابل للتسويق، فقدت دلالتها، وصارت مجرد صدى صوتٍ في فراغٍ بلا مشروع.

وكما بيّن رولان بارت في نقده للميثولوجيا الحديثة، فإن الرمز حين يُفرغ من سياقه، يصبح أداة سلطة لا مقاومة. فالسلطة قد تلبس قناع الثورة، وتعيد تدوير الشعارات لصالحها. هذا ما حدث لاحقًا حين تبنّى بعض الأنظمة نفس اللغة الثورية التي حوربت بها، لتبرير "الإصلاح الموجّه"، أو "المشاركة السياسية المشروطة".

الثورة كإدمان نفسي: لماذا نكرر نفس الأخطاء؟

العقل البشري، كما يؤكد علماء النفس المعرفي، يميل إلى تكرار السلوك الذي يمنحه شعورًا بالتمكين، حتى لو لم يكن مجديًا. في لحظة الثورة، يشعر الفرد بالقدرة، بالانتماء، بالصوت الذي يُسمع.

لكن بعد انطفاء اللحظة، يدخل المجتمع في حالة "انسحاب" عاطفي. وهنا، يُصبح الحل في إعادة إنتاج لحظة الثورة، لا البحث في أسباب فشلها. إنه إدمان رمزي لا يختلف عن إدمان المقامرة أو المخدرات ـــ سلوك مدفوع بالأمل الزائف لا بالوعي العميق.

وهذا هو بيت القصيد في هندسة الفوضى: خلق دورة إدمانية من الغضب، تُعيد إنتاج أسباب السقوط، وتمنع التفكير في مشروع الخروج.

الثورة ليست خطأ، لكنها لم تكن كما ظنّ الناس

الثورة ليست دائمًا خطأ. لكنها في هذا السياق، كانت نتيجة هندسة إعلامية وعاطفية مركّبة، صنعت الوهم، وزيّنت السراب، ثم تخلّت عن الشعوب حين دخلت الصحراء وحدها.

لقد تحوّلت الحرية إلى مجرد "هاشتاق"، وتحول التغيير إلى حلقة من غضبٍ دائم. وبين صور الشهداء، وخيانات النخب، وانهيار المؤسسات، لم يبق في الذاكرة سوى مشهد شعبٍ أُقنع أن ما عاشه كان مجدًا، بينما هو في الحقيقة كان وهمًا بصريًا عميقًا... ومُكلِفًا.

ما بعد الحقيقة: الإعلام كسلطة رمزية خفية

حين كتب المفكر الليبرالي جون لوك عن "سلطة المعرفة"، لم يكن يتخيّل أن تأتي لحظة تصبح فيها المعرفة نفسها مادة قابلة للتزوير السهل والاستهلاك الفوري. وهذا ما يحدث في عصر الإعلام الجديد — حيث لا تبحث الجماهير عن الحقيقة، بل عن الرواية التي تُشبع مشاعرها.

لقد دخلنا عصر ما بعد الحقيقة (Post-truth)، وهو المفهوم الذي صاغه الفيلسوف المعاصر رالف كيز، ويقصد به أن الحقيقة لم تعد تُحدَّد بالوقائع، بل بما "يشعر" به الناس أنه حقيقي. وفي الثورات العربية، كان هذا ظاهرًا بشدة: السلطة فاسدة لأنها تُشعِر الناس بالظلم، والثورة محقة لأنها تُثير العاطفة، والخائن هو من لا يشارك في الهتاف.

الإعلام هنا لا ينقل الواقع، بل يخلق واقعًا موازيًا. هو ليس أداة توعية، بل منظومة رمزية تفرض سردية معيّنة باعتبارها "الصوت الشعبي"، رغم أنها في الحقيقة صدى هندسي مُبرمج لقوى مهيمنة.

بودريار والثورة كـ"محاكاة كبرى"

في فلسفة جان بودريار، لا تُقاس الحقيقة بالمضمون، بل بالشكل. والواقع، في عالم الصورة، يُستبدل بـ"محاكاة" reality simulation. هذا ما حدث بالضبط في "الربيع العربي": لم تقع

الثورة لأنها ضرورية، بل لأنها أصبحت مرئية ـــ كلما وُجدت الكاميرا، وُجدت الثورة.

الثائر هنا لم يكن سوى "إشارة إلى ثائر"، والحدث لم يكن سوى "إشارة إلى حدث". الشاشة صارت الحقيقة، وما يجري خارجها فقد شرعيته. وهكذا، تحولت الثورة إلى ميتافيزيقا رقمية: فعل بلا أثر، احتجاج بلا مشروع، صوت بلا بنية.

الوعي السائل: من "الهوية الفكرية" إلى "الانتماء اللحظي"

كما أشار زيجمونت باومان في مفهومه عن "الحداثة السائلة"، فإن المجتمعات ما بعد الحداثية لم تعد تملك هويات مستقرة، بل هويات عابرة، آنية، تُشكَّل وفق اللحظة والهاشتاق والصورة.

وفي هذا السياق، كان الإعلام الجديد هو الأب الشرعي لهذه الهويات الهشة: يوفّر للفرد قالبًا سريعًا للانتماء ـــ دون حاجة للتنظير، أو الالتزام، أو البناء. ثائر اليوم قد يكون لاجئ الغد، أو مناصرًا لدولة قمعية بعد غد، لأن كل شيء يتبدّل بسرعة الشاشة.

الثورات لم تنتج مشروعًا فكريًا، بل ردود فعل آنية تذوب فور زوال الحدث. وحتى قادة الرأي والمثقفون، تحولوا إلى "مؤثرين سياسيين" يتكلمون وفق موجة الرواج، لا عمق الموقف.

الحرية كمنتج استهلاكي: تفكيك وهم التمكين

الفيلسوف الألماني هربرت ماركوز أشار في "الإنسان ذو البُعد الواحد" إلى خطورة تحوّل الحرية إلى سلعة. هذا بالضبط ما فعله الإعلام الجديد: لم يُحرر الناس، بل باعهم وهم الحرية في شكل منشور، تغريدة، أو صورة أيقونية.

وهذا أخطر من القمع الصريح؛ لأن العبودية المقنّعة بالحرية لا تُقاوم، بل تُحتفى. يصبح الإنسان مشاركًا في قمع ذاته، لأن "المنصة" تمنحه شعورًا زائفًا بالتمكين، بينما هو في الحقيقة يتحرك داخل شبكة مرصودة وموجّهة، خاضعة لقوانين سوق لا تُرى.

الثورة الرقمية كطقس دينى جديد: العودة إلى الأسطورة

يُلفت كارل يونغ إلى أن الإنسان يحتاج دومًا إلى أسطورة ليبني هويته حولها، وحين تضعف المؤسسات التقليدية ـــ كالدين أو القومية أو العائلة ـــ يبحث العقل الجمعي عن بديل أسطوري يُعيد له الشعور بالقداسة والانتماء.

في "الربيع العربي"، تحولت الثورة إلى أسطورة جديدة: الشارع هو المعبد، الهاشتاق هو الذكر، الشهداء هم القديسون، والحاكم هو الشيطان. وهكذا، لم يعد الإعلام ينقل الحدث، بل يصنع طقسًا شعائريًا

سياسيًا، يعيش فيه الناس وهم البطولة والانتصار، حتى في قلب الهزيمة.

من الصورة إلى الصنم، ومن الوعي إلى التكرار

ما بدأ كمنصات للتعبير الحر، انتهى كآلية لإعادة برمجة الوعي. الثورات لم تُسرق فقط بالسياسة، بل بالإعلام. كانت الصورة أقوى من الفكر، والمشهد أغنى من المشروع، والشعور أسبق من الفهم.

لقد دخلنا عصرًا لم نعد نحتاج فيه للرقابة الصريحة، لأن الإعلام ذاته أصبح المُلقّن والمُوجِّه والمُراقب والمُحرّض. وبهذا، لم تعد الفوضى تحتاج إلى جنرالات أو مؤامرات؛ بل إلى شاشة، وعاطفة، ونزعة غير مشبعة للحكي.

وفي عمق هذا المشهد، يتجلّى جوهر هندسة الفوضى: صناعة واقع مزيّف، يُخدَّم على غريزة الانفعال، ويُدار كشبكة عصبية لعاطفة بلا عقل ـــ عاطفة تُنتج الخراب وتظنه خلاصًا.

الباب العاشر

هل كان ربيعًا؟

قراءة فلسفية في مفهوم الثورة المركبة

بين الحُلم الثوري والاستدعاء التاريخي

حين تُذكر الثورة، تقفز إلى الذهن صور الجموع، الهتاف، الشعارات، الدموع، الدماء، والدخان المتصاعد من الأطلال. يتداخل فيها الأمل بالغضب، وتلتبس فيها الرغبة في التحرر بالخوف من المجهول. لكنها، قبل أن تكون مشهدًا في نشرة أخبار أو مانشيتًا في صحيفة، هي فكرة. فكرة تبدأ في ذهن فرد، ثم تنتقل إلى جماعة، ثم تتسرب كعدوى مقدسة في الوعي الجمعي، لتتحول إلى طاقة لا تقاوم، تندفع كالسيل، قد تجرف وقد تروي.

ولكن، هل كانت الثورات العربية في جوهرها ثورات فعلًا؟ أم كانت مجرّد اهتزازات تحت جلد أنظمة متصلبة، فتحت أبوابًا نحو الفوضى أكثر مما فتحتها نحو التغيير؟

وهل كان ما شهدناه في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين هو نسخة من الثورات الأوروبية التي اجتاحت القارة العجوز في القرن التاسع عشر؟ أم أن ما شهدناه هو نمط جديد من الحراك، مركّب ومأزوم، لا يكتمل تعريفه بأدوات الفلسفة السياسية الكلاسيكية؟

في هذا الباب، نحاول أن نبتعد قليلًا عن ضجيج الوقائع، لنقف في قلب الأسئلة:

هل يمكن تسمية ما جرى بـ"الثورة"؟

هل تكفي الجموع في الميادين لتعريف الثورة؟

هل يُشتقُّ المعنى من النتيجة، أم من النية؟

١ _ بين الثورة والانفجار

التاريخ يخبرنا أن الثورة ليست مجرد احتجاج أو غضب شعبي، بل هي عملية تحوّل جذري في بنية المجتمع والنظام السياسي والثقافي معًا. الثورة تُعيد تعريف العلاقة بين الحاكم والمحكوم، بين الفرد والدولة، بين الدولة والعالم.

لكن ما جرى في "الربيع العربي" بدا في كثير من الأحيان أشبه بـ"انفجار" أكثر من كونه ثورة: انفجارٌ لشحنات الغضب، انفجارٌ للاحتقان المتراكم، انفجارٌ للظلم المكبوت، دون وجود رؤية فلسفية واضحة، أو مشروع فكري يقود هذه الطاقة الهائلة باتجاه التغيير البنّاء.

وما يميز الثورة عن الانفجار، أن الأولى تخضع لجدلية الفعل والتخطيط، بينما الثانية تخضع لجدلية الضغط والانفجار. الأولى تسعى نحو تشكيل نظام جديد، والثانية غالبًا ما تُسقط نظامًا قديمًا دون أن تملك البديل.

هل كانت الجماهير التي خرجت إلى الشوارع تمتلك خريطة للمستقبل؟

هل كانت تعرف ما الذي تريد تغييره؟ أم كانت فقط تعرف ما لا تريده؟

٢_ الثورة المركّبة: الفكرة والتباس المصطلح

ما نحتاج إلى تأمله هنا هو مفهوم "الثورة المركّبة".

وهي ليست مصطلحًا دارجًا في القاموس السياسي التقليدي، بل محاولة لصياغة تفسير فلسفي لحراك جمعي لا يمكن اختزاله في مسار واحد.

فالثورة المركّبة ليست ثورة واحدة، بل طبقات من الثورات المتداخلة:

ثورة على الاستبداد السياسي: المطلب الأساسي الظاهري في كل دولة عربية شهدت الحراك.

ثورة على التفاوت الاجتماعي والطبقي: حيث فاض كأس الفقر والتهميش لعقود.

ثورة على النخبة التقليدية: سواء كانت عسكرية أو حزبية أو دينية أو ثقافية.

ثورة على منظومة القيم الاجتماعية الساكنة: مثل موقع المرأة، والحريات الفردية، والعدالة الاجتماعية، وهي الثورة التي جرت في الخفاء، وقلّ من يجرؤ على تسميتها.

ثورة على الذات المهزومة: فقد أراد الإنسان العربي، ولأول مرة منذ قرون، أن يصرخ في وجه نفسه: كفى!

هنا لم نكن أمام ثورة واحدة ذات رأس وقلب ورؤية، بل أمام سلسلة من الثورات الصامتة، المتضاربة أحيانًا، المتزاحمة غالبًا، تتصارع داخل المشهد ذاته، وتتنازع تعريف الحدث نفسه.

٣_ بين المفهوم الغربي والمأزق العربي

في الأدبيات الغربية، الثورة تُبنى على ثلاث ركائز:

١_ الوعي الجماعي المنظم

٢_ الطليعة الفكرية أو السياسية القائدة

٣_ البديل العملي لما هو قائم

في الحالة العربية، غابت هذه الأركان الثلاثة بشكل شبه كامل.

لم يكن ثمّة طليعة تقود، بل تعدّدت "الطليعات" وانقسمت حتى داخل صف الثورة نفسها.

لم يكن هناك بديل واضح، بل كان الانتقال من شعار إلى شعار، من "إسقاط النظام" إلى "العيش والحرية"، إلى صراع الهويات والمذاهب والجهات.

وفي غياب المفهوم الفلسفي للثورة، وُلدت الكارثة:

ثورات بلا رأس، بلا جسد موحّد، بلا بوصلة، بلا درع، ولا حتى ظِلّ.

وأصبحنا نُسمي كلّ شيء "ثورة"، حتى الانهيار، حتى الحرب، حتى الاقتتال، حتى اللجوء، حتى التشرذم!

٤- جدلية "اللحظة" و"المآل"

لكن، من منظور فلسفي، هل نقيس الثورات من خلال نتائجها؟

هل الثورة التي تُنتج ديمقراطية هي فقط الثورة؟

هل الثورة التي تُقابل بالقمع وتُسحق في مهدها ليست ثورة؟

التاريخ مليء بثورات سُحقت ولم تغيّر شيئًا، لكنها تُدرّس اليوم كثورات عظيمة لأنها غيّرت الوعي.

الثورة الفرنسية لم تثمر إلا بعد عقود.

وثورة ١٨٤٨ الأوروبية انتهت كلها بالفشل، لكنها كانت بمثابة التمهيد البعيد للتغيير الشامل الذي حصل بعد قرن.

وفي الحالة العربية، فإن مجرد كسر حاجز الصمت، والخروج إلى الساحات، وإعادة تعريف "السلطة" في الوعي الجمعي، هو في حد ذاته لحظة ثورية لا يمكن إنكارها.

لكنها، بالمقابل، لم تكن كافية لتكون ثورة كاملة، لأنها لم تكتمل لا فكريًا، ولا سياسيًا، ولا حتى أخلاقيًا.

٥- من الثورة إلى الفخّ

ربما كان من أكبر مكائد التاريخ، أن "الربيع العربي" كان في جزء منه، فخًّا استدرجت إليه الشعوب، إمّا عبر سوء التخطيط، أو عبر استغلال خارجي بارع، أو عبر قصر نظر ذاتي.

فبينما كانت الجماهير تهتف للحرية، كانت قوى النظام العميق تحفر خنادقها.

وبينما كانت الكاميرات ترصد "الفرحة الثورية"، كانت الطائرات بدون طيار ترسم خرائط التمزق القادم.

وهنا يظهر مفهوم "الثقب الأسود" الذي ينتهي إليه هذا الجزء من الكتاب:

<u>ثقبٌ أسود ليس فقط بمعناه السياسي، بل الوجودي أيضًا:</u>

فقد التهم أحلام الشعوب، وابتلع طموحات أجيال كاملة، وتركها في فراغ من اليقين، لا ثقة في الدولة، ولا ثقة في الثورة، ولا حتى ثقة في الذات.

الثورة كحالة ذهنية أم مشروع اجتماعي؟

عندما نحاول تفكيك المفهوم الثوري في سياق "الربيع العربي"، لا بد من طرح سؤال فلسفي يبدو بسيطًا، لكنه شديد العمق:

هل الثورة حالة ذهنية فردية؟ أم مشروع اجتماعي جماعي؟

هذا السؤال ليس تنظيرًا تجريديًا بقدر ما هو مفتاح لفهم جوهر المأزق العربي. ففي حين كانت الجماهير تغرق في عاطفة التمرد، كان المشروع الغائب هو: "ماذا بعد؟"، وهذا الغياب لم يكن سياسيًا فحسب، بل وجوديًا في جوهره، كاشفًا لفراغ فكري في الوعي العربي تجاه مفاهيم مثل الدولة، النظام، الشرعية، والحرية.

١- الثورة كحالة نفسية: لحظة كسر جدار الخوف

من منظور علم النفس السياسي، تعد الثورة انفجارًا جماعيًا لعقدة "العجز المكتوم"، حيث يتحول التراكم الكمي من الشعور باللاجدوى إلى تحرك نوعي مدفوع بوعي جمعي مشحون بالغضب.

في هذا السياق، يكون العامل النفسي هو المحرّك الأول، فالثورة تبدأ من الداخل:

من شعور مهين بالضياع، بالقمع، بالإقصاء، ومن رغبة دفينة في أن يُرى الإنسان، يُسمع، يُعترف به.

هذه هي اللحظة التي تكسر فيها الجماهير جدار الخوف، ليس لأنها صارت قوية فجأة، بل لأن الألم فاق طاقة التحمل.

وهنا، في غمرة هذا الانفجار النفسي، تبرز الإرادة الثورية، لكنها في معظم السياقات العربية كانت عاطفية، غير مؤطرة، غير عقلانية.

وبالتالي تحولت هذه الإرادة إلى وقود سريع الاشتعال، لا مشروعًا قابلًا للبناء عليه.

٢- الثورة كفعل اجتماعي: أين العقد الاجتماعي؟

وفقًا لفلاسفة السياسة الحديثة من هوبز إلى روسو، فإن أي تحرك ثوري لا بد أن يعيد تعريف "العقد الاجتماعي".

أي العلاقة بين الفرد والدولة، والحقوق والواجبات، والحريات والضوابط.

الثورة الحقيقية تعيد تأسيس السلطة لا تدميرها فحسب، تعيد توزيع القوة في المجتمع لا فقط تفكيكها.

لكن ما حدث في "الربيع العربي" كان في كثير من الأحيان رفضًا بلا صياغة، احتجاجًا بلا تأطير.

سقطت أنظمة، لكن لم يولد عقد اجتماعي جديد.

سقطت رموز، لكن لم تُبْنَ شرعيات بديلة.

في غياب هذا العقد، استعاد النظام العميق أنفاسه، أو اقتحمت الفوضى الفراغ، أو ظهر الإسلام السياسي باعتباره حاملًا "رمزيًا" للبديل، لا لكونه مؤهلًا لبنائه، بل لأنه كان الوحيد المنظَّم تنظيميًا، وإن لم يكن كذلك فكريًا.

٣- هل الثورة عمل أخلاقي؟

يذهب الفيلسوف الألماني هربرت ماركوز إلى أن الثورة لا تكون ثورة إلا إذا كانت أخلاقيًا مبرّرة، أي إذا كانت تحمل قيمًا أرقى مما تسعى إلى هدمه.

لكن في الحالة العربية، كان ثمة التباس عميق في البوصلة الأخلاقية للثورات:

هل كان مطلب الحرية مجرد ستار لمطالب فئوية أو طائفية؟

هل كانت الشعارات النبيلة تُستخدم لتصفية حسابات طبقية أو أيديولوجية؟

هل كانت الثورات تعبيرًا عن قيمة أخلاقية كونية، أم ردّ فعل على إذلال مزمن فقط؟

وحين غابت الأخلاقيات المؤسِّسة للفعل الثوري، سهل اختراقه من الداخل والخارج، وتحول من دعوة للحرية إلى بوابة لجماعات مسلّحة، ولخطاب كراهية، ولحروب أهلية تُخاض باسم العدالة.

٤- سؤال الهوية: الثورة ضد من؟

الثورات الكبرى في التاريخ كانت واضحة في خصمها: الملكية المطلقة، النظام الإقطاعي، الاحتلال الأجنبي، أو القمع الفاشي.

أما في "الربيع العربي"، فغالبًا ما كان العدو مائعًا، متحوّلًا، متبدّلًا حسب المرحلة:

في البداية، كان "الديكتاتور" هو الخصم.

ثم تحوّل العدو إلى "الجيش"، ثم إلى "الإخوان"، ثم إلى "الفلول"، ثم إلى "الثوار الآخرين"، ثم إلى "الهوية نفسها".

وهنا سقط الفعل الثوري في أزمة تعريف الخصم الحقيقي، فتبدد الجهد، وتفككت الصفوف، وسهل على الدولة العميقة أن تجهض الحركة في مهدها، أو أن تعيد إنتاج نفسها بوجه جديد.

٥- الثورة كفعل ميتافيزيقي: وهم التغيير السحري

ربما أخطر ما في الثورات الحديثة أنها تحمل وعودًا سحرية.

تَعِدُ الناس بأن العالم سيتغير بمجرد أن يُقال "ارحل!"

وكأننا في مسرحية تراجيدية، يسقط الطاغية، ثم تسدل الستارة، وتبدأ الحياة من جديد.

لكن الحقيقة أن الثورة لا تغيّر العالم... الثورة تغيّر نقطة البداية فقط.

وبدون مشروع بنائي، تعود الأمور أسوأ مما كانت عليه.

وقد رأينا ذلك جليًا في سوريا وليبيا واليمن، بل حتى في تونس التي ظنها البعض نموذجًا ملهمًا.

هذه الأسطورة الميتافيزيقية للثورة تجعل منها طقسًا شعائريًا أكثر من كونها أداة عقلانية للتغيير، وهذا ما أدى إلى فقدان الثقة بعد عقد من الزمن، ليس فقط في الأنظمة، بل في "الثورة" نفسها كفكرة.

المثقف العربي، بين التحريض الرومانسي والعجز البنيوي

إذا كان المثقف – بتعريف غرامشي – هو "صوت العقل الذي يواجه السلطة والمعنى معًا"، فإن الثورات الكبرى في التاريخ كانت في العادة تسبقها نُذر فكرية، وتمرّ عبر المثقفين الذين يؤسسون لها تصورات معرفية، وإجابات فلسفية على سؤال: لماذا نثور؟ وكيف؟ ولأجل ماذا؟ غير أن ما حدث في "الربيع العربي" كان حالة فريدة من نوعها: ثورة بلا منظّرين، بلا فلاسفة، بلا رؤية ثقافية واضحة، وكأنّ الجموع سبقت القلم، والهتاف قفز فوق المعنى.

١- انتحار الفكرة تحت عجلات الحدث

في كثير من البلدان العربية، وجد المثقف نفسه فجأة أمام زخم شعبي غير مسبوق، لكنه لم يكن مُعدًا له معرفيًا. فإما انجرف في موجة الحماسة العاطفية، وأخذ يبارك كل ما يحدث بوصفه خلاصًا، أو التزم الصمت المدوي، متقوقعًا في خوفه أو شكه. ولأن الحالة الثورية لا تنتظر، وُلد فراغ كبير بين الفعل والفكر. هذا الفراغ هو ما سمح للشعارات أن تحل محل النظرية، وللتغريدات أن تصبح بديلًا للبيان الفكري.

لم يكن هناك جمال الدين الأفغاني جديد، ولا عبد الله العروي معاصر، ولا حتى مالك بن نبي للحظة الفوضى. غاب المشروع المعرفي، فحضر الصراع العصبوي، والطائفي، والمناطقي، والقبلي.

٢- المثقف كأداة تحريض.. لا كمرجعية وعي

كثير من المثقفين العرب، خصوصًا في السنوات الأولى للربيع العربي، تحولوا من "منتجي وعي" إلى "محرضين ظرفيين". لم يكونوا يطرحون أسئلة، بل يصطفون خلف الإجابات الجاهزة. لم يعودوا يؤسسون لخطاب نقدي، بل صاروا جزءًا من خطاب تعبوي، لا يختلف كثيرًا عن خطابات الجماهير نفسها. وهنا تماهى المثقف مع الجمهور، وضاعت المسافة الحرجة بين الفلسفي والسياسي، بين التنويري والميداني.

أراد البعض منهم أن يكون "ثوريًا" أكثر من كونه "مفكرًا". وهكذا أُفرغ المثقف من محتواه، وفقد دوره التاريخي كميزان بين الانفعال والعقل، بين الغضب والبصيرة.

٣- غياب البنية التحتية للثقافة الثورية

الثورة ليست فقط مشهدًا سياسيًا؛ إنها أيضًا عملية إعادة بناء للعقل الجمعي. ولكي تكتمل، تحتاج إلى منظومة فكرية حاضنة: فلسفة سياسية، خطاب ثقافي، إعلام عقلاني، تعليم نقدي، وتراكم معرفي. لكن العالم العربي – بفعل عقود من التهميش والاستبداد – لم يكن يملك هذه البنية التحتية. كان العقل العربي قد أُفرغ من أدوات النقد، وأُشبع بشعارات مفرغة من المضمون.

لذلك، لم تكن الثورات تعاني فقط من غياب القيادة السياسية، بل من غياب المرجعية الثقافية الجامعة. ولهذا السبب لم تتحول إلى مسارات إصلاح مستدام، بل سقطت إما في العدمية أو في الاستقطاب.

٤- المثقف بين الثنائيات القاتلة

في خضمّ هذا المشهد، وقع كثير من المثقفين العرب في أسر ثنائيات مدمّرة:

إما أن تكون مع الثورة... أو فأنت ضد الحرية.

إما أن تدعم الحراك... أو فأنت من أتباع النظام.

إما أن تؤمن بالشارع... أو فأنت نخبوي متعجرف.

هذه الثنائيات القاتلة اختزلت الموقف الفكري في ولاء سياسي. وبذلك أُقصي العقل الناقد، وأُخمد الصوت المتريّث، وساد منطق الغوغائية حتى في النخبة نفسها.

لقد غابت "المنطقة الرمادية"، وهي المنطقة التي يصنع فيها الفلاسفة المعنى. ولذلك، حين بدأت الفوضى تتغلغل، لم يكن هناك من يُعيد ضبط البوصلة.

٥- تسييس الفلسفة أم تفليس السياسة؟

أحد أخطر آثار الربيع العربي على المستوى الفكري، هو تحويل الفلسفة إلى أداة دعائية، لا إلى أداة نقدية. كُتبت عشرات الكتب، وألقيت آلاف المحاضرات، لكن معظمها كان يصف الأحداث، لا يحللها. يُدين الأنظمة، لا يدرس منطقها. يُمجّد الثورة، دون تفكيك بنيتها. وبهذا الشكل، أصبحت الفلسفة مجرد خادمة للسياسة، تفقد جوهرها النقدي لصالح الخطاب التعبوي.

في المقابل، تفلسفت السياسة كثيرًا، حتى صار كل زعيم شعبي يقدم نفسه كـ"رمز تغيير"، وكل ناشط يلبس عباءة المنقذ، وكل خطاب ثوري يدعي لنفسه الحقيقة المطلقة. وهكذا خسرنا الاثنين: الفلسفة التي تفسّر، والسياسة التي تُصلح.

الإعلام الجديد

حين أصبح الواقع افتراضياً والوهم ثورياً

منذ اندلاع "الربيع العربي"، ظهرت مقولة شائعة: "الثورات بدأت على فيسبوك وانتهت في الشوارع". لكنّ هذه العبارة، رغم بساطتها، تخفي خلفها تحوّلًا بنيويًا في مفهوم الفعل السياسي، بل في طبيعة الإدراك نفسه. فالثورة، التي كانت في زمن سابق ترتكز إلى الميدان والبيان، أصبحت – في زمن ما بعد الحقيقة – مُهندسة إعلاميًا، ومُفخخة رقميًا، ومحكومة بخوارزميات تتلاعب بالرأي العام أكثر مما تعبّر عنه.

هذا التحول لا يُختزل في أداة، بل يعكس انزياحًا عميقًا في الوعي العربي المعاصر، حيث صار الوجود السياسي مرهونًا بالحضور الافتراضي، والشرعية تُستمد من "الترند"، لا من التمثيل الشعبي، والصراع يُدار على شاشات مضيئة، لا في مؤسسات ظلّت غائبة.

١- من "الساحة" إلى "الهاشتاغ": حين أصبحت الثورة شاشة

في تجارب القرن العشرين، كانت الثورة تبدأ من الأزقة والجامعات والمصانع، وتنتهي بمواجهات مع السلطة في الميادين. أما في "الربيع العربي"، فقد قلب الإعلام الجديد هذه المعادلة:

الثورة باتت تبدأ بـ"بوست"، تتضخم في "هاشتاغ"، وتنتشر في فيديوهات قصيرة على TikTok وYouTube، قبل أن تنزل – متأخرة – إلى الشارع.

ولأن المحتوى السريع يحكم الزمن الرقمي، أصبحت الثورة نفسها مضغوطة زمنًا ومعنى. اختُزل القمع في ١٥ ثانية، واختُصر النظام في صورة ديكتاتور سمج، واختُزل الحل في شعار مبهرج. بهذا الشكل، تم تفريغ المعنى لصالح الصورة، وتضخيم اللحظة على حساب البنية.

٢- الفقاعة الرقمية: الميدان المزيف

أحد أخطر إسهامات الإعلام الرقمي في تشكيل الفعل الثوري، هو خلق وهم الإجماع. فعبر الخوارزميات، يُعطى المستخدم ما يوافق هواه. يصبح "التمرد" شائعًا لأنه في محيطك الرقمي، لا في واقعك الاجتماعي. وبهذا، تشعر الجماهير أنها أغلبية مطلقة، وأن النظام على وشك الانهيار، فقط لأن "الفيسبوك يقول ذلك".

لكن الواقع أكثر تعقيدًا. لم تكن الثورات رقمية إلا في سطحها. أما في عمقها، فكانت محاصرة بواقع سياسي واجتماعي لا يمكن تجاوزه بالتغريد. ولهذا، انهارت موجات التفاؤل الافتراضي، حين اصطدمت بأسوار المؤسسات، وبجيوش النظام العميق، وبموازين قوى لم تفككها خوارزمية.

٣- صناعة العدو: كيف تُشيطن بلا وقائع؟

في المنصات الرقمية، العدو ليس من يكون خطرًا فعليًا، بل من يمكن "تشييطه" بصريًا: صورة، مقطع صوتي، أو تصريح خارج السياق. وبهذا، تحولت الثورة إلى لعبة رمزية، حيث يُصنع الخصم وفق الحاجة: إعلامي، سياسي، ناشط، مفكر... لا أحد بمنأى.

هذه البنية خلقت مناخًا سائلًا من الكراهية، تغذّيه الجيوش الإلكترونية، وتموله أطراف خارجية، وتنعشه نزعات انتقامية. وهو ما أدى لاحقًا إلى سقوط الخطاب الثوري في فخ التنميط والتخوين والتكفير، بدلًا من بلورة مشروع تحرري عقلاني.

٤- نهاية الحقيقة: من التوثيق إلى التضليل

في الثورات السابقة، كان للمعلومة وزن سياسي: توثيق مجزرة، فضح فساد، نشر خطاب. أما اليوم، فقد أصبحت المعلومة خاضعة لآلية إعادة التدوير والتلاعب. كل شيء يمكن تزويره، فبركته، أو إخراجه من سياقه، والمعلومة لم تعد ما "يُقال"، بل ما "يُتَصَدَّق به".

في هذا السياق، تراجع الإعلام التقليدي المهني، وصعد الإعلام الشعبوي، الذي يلهث خلف الإثارة. لم يعد السؤال: هل هذا صحيح؟ بل: هل هذا منتشر؟ وهكذا، خسرت الثورة مصداقيتها، لأنها فقدت مرجعيات الحقيقة، واندمجت في فوضى السرديات المتضاربة.

٥- الإعلام كأداة هندسة اجتماعية: من الثورة إلى التدمير الذاتي

أدركت قوى إقليمية ودولية أن الإعلام الرقمي لم يعد فقط مرآة للحدث، بل أداة لصناعته. فدخلت المال، والمنصات، والجيوش الإلكترونية على الخط، وأصبحت المنصات مزارع صوتية تُدار عن بعد.

الهدف لم يعد دعم الحراك، بل تفتيت البنية الاجتماعية من داخله، عبر تأجيج الهويات الفرعية، وتفجير النزاعات الرمزية، وتحويل الاختلاف السياسي إلى حرب أهلية باردة. وهكذا، ساهم الإعلام في تسريع انزلاق الثورة من فضاء التغيير إلى مستنقع الفوضى.

هل كانت ثورة؟

سؤال الفلسفة أمام الارتباك التاريخي

هل كانت ثورات الربيع العربي فعلًا "ثورات" بالمعنى الفلسفي؟ أم أنها مجرد اهتزازات اجتماعية اندلعت في لحظة اختناق حضاري؟

هنا نعيد مساءلة المفهوم نفسه، ونخضعه لاختبار نقدي:

ما الذي يجعل حدثًا سياسيًا ما يُوصف بالثورة؟ وهل تكفي النية، والهتاف، والميدان؟ أم أن الثورة – كما يرى التاريخ والفكر معًا – هي منظومة متكاملة من التغيير العميق والمستدام؟

هنا نستعين بعدد من المفكرين والفلاسفة الذين درسوا مفهوم "الثورة"، لنفهم كيف يضيء الربيع العربي، أو ينكسر، في مرآة المفهوم.

١- الثورة بوصفها قطيعة إبستيمولوجية (وفق فوكو وباشلار)

غاستون باشلار، في حديثه عن "القطيعة المعرفية"، يرى أن التقدم لا يحدث عبر تراكم الأفكار، بل عبر تحطيم البُنى القديمة التي

تعيق إدراكًا جديدًا للواقع. ومن هذه الزاوية، تكون الثورة – سواء علمية أو اجتماعية – لحظة قطيعة تفتح أفقًا جديدًا من الفهم والتجربة.

لكن، هل فتح الربيع العربي هذا الأفق؟

في الحقيقة، ما حدث في أكثر البلدان لم يكن قطعًا معرفيًا مع الماضي، بل إعادة إنتاج له بصور أكثر تشظيًا. لم تسقط فقط الأنظمة القديمة، بل تسلل من داخل الفراغات القديمة، كيانات دينية أو فوضوية أو عسكرية تكرّر منطق السيطرة لا التحرر. لم تتغير علاقة المواطن بالسلطة، بل تغيرت فقط الواجهة.

كما أن الوعي السياسي، بدل أن يدخل طورًا نقديًا جديدًا، غرق في نفس الثنائية القديمة: بين الفرد والدولة، بين الدين والعلمانية، بين الغرب والتقليد. لم تُكسر المفاهيم، بل أُعيد تدويرها.

٢- الثورة كحدث وجودي (عند كيركغارد وسارتر)

سورين كيركغارد يربط الثورة بالقلق الوجودي: إنها لحظة تواجه فيها الذات حدودها القصوى، وتتمرد على وضع لم يعد يُحتمل. سارتر من جهته، يرى أن الثورة هي إعلان حرية ضد "الوجود القهري"، لحظة يقرر فيها الإنسان ألا يكون مجرد نتيجة لما سبق.

وهنا، يمكن القول إنّ الربيع العربي كان – بلا شك – لحظة وجودية. كان صرخة حرية، وتمردًا على وضع خانق. لكن، كما في فلسفة الوجود، ليست لحظة القلق كافية إن لم تُترجم إلى قرار مسؤول. الحرية ليست مجرد فعل رفض، بل فعل بناء.

وهذا ما فشل فيه الربيع العربي: تحويل الألم الوجودي إلى مشروع تحرري مسؤول. بقيت الثورة على مستوى الانفعال، ولم تصعد إلى مستوى الفعل المؤسسي.

٣- الثورة كنظام جديد للمعنى (عند حنة أرندت)

في "حول الثورة"، تفرّق حنة أرندت بين "الثورة" و"التمرد". فالثورة عندها لا تُقاس بحجم العنف أو بعدد القتلى، بل بقدرتها على إنتاج نظام جديد من الحرية والمعنى. التمرد يُطيح بالسلطة، أما الثورة فتُنشئ شرعية جديدة، وتبني مؤسسات حاملة لقيمها.

وهنا بالضبط فشل الربيع العربي في الغالبية العظمى من مساراته. أسقط أنظمة، نعم. لكنه لم يُنتج أنساقًا جديدة من السلطة الشرعية، ولم يُعد تعريف الدولة والمجتمع والحقوق بشكل جوهري. ولهذا، أُجهض أو أُختطف.

وبمنظار أرندت، لا يمكن وصف لحظة لا تنشئ مؤسسات الحرية بـ"ثورة"، بل هي مجرد تمرد كبير الحجم، فقير البناء.

٤- الثورة كتوليد للزمن الجديد (هومي بابا، والتر بنيامين)

يتحدث والتر بنيامين عن "الزمن الآن" بوصفه اللحظة التي تُقطع فيها استمرارية التاريخ، ويُفتح باب جديد لزمن مختلف. في نفس السياق، يضيف هومي بابا من دراسات ما بعد الكولونيالية أن الثورة ليست فقط ضد نظام، بل ضد الزمن الذي ينتمي إليه النظام.

فهل ولّد الربيع العربي زمنًا جديدًا؟

للأسف، في معظم الحالات، ارتد الزمن إلى ما هو أقدم من النظام نفسه: زمن الطوائف، العشائر، السلاح، والميليشيا. وهكذا، بدل أن يقطع مع الزمن السلطوي، عاد العرب إلى ما قبل الدولة الحديثة.

بهذا، لم تنجح الثورة في توليد زمن جديد، بل عادت إلى أزمنة ما قبل الفكرة، ما قبل التعاقد، ما قبل السياسة.

٥- الربيع العربي كثورة "مركبة"

رغم كل ما سبق، لا يمكن اختزال المشهد في حكم سلبي حاسم. فالربيع العربي لا يُقاس بنتائجه فقط، بل بطبيعته المركّبة. فهو ليس ثورة واحدة، بل تراكبٌ متداخل من:

احتجاج شعبي حقيقي

انفعالات وجودية

تصفية حسابات إقليمية

شبكات إعلامية افتراضية

فراغات معرفية

لهذا، ربما من الأدق وصفه بأنه ثورة مركبة:

ثورة على الواجهة، لا على البنية،

ثورة مشحونة بالعاطفة، فقيرة بالفكرة،

ثورة تبدأ بشعر، وتنتهي بخرائط استخبارات.

في الختام: الثورة كمرآة مأزقنا الحضاري

ربما كان الربيع العربي أشبه بمرآة كاشفة أكثر من كونه مشروعًا تحرريًا ناضجًا.

مرآة أظهرت هشاشتنا، تناقضاتنا، عمق القمع المزمن، وجوعنا للكرامة. لكنها أيضًا كشفت أننا لسنا جاهزين بعد لبناء معنى جماعي للحرية.

الثورة، كي تكون، لا تحتاج فقط إلى شجاعة. بل إلى:

معرفة حرة

وعي نقدي

تنظيم مؤسسي

خطاب عقلاني

وجرأة على بناء العالم لا هدمه.

وفي غياب هذه الشروط، يبقى الربيع العربي، كما وصفه أحدهم بدقة:

"حلمٌ جميل استُعمل ككابوس".

لكن حتى الكوابيس، في منطق التاريخ، قد تفتح أبواب اليقظة.

قراءة تحليلية فلسفية في المسار والانهيار

من تونس إلى دمشق، ومن الميادين إلى المنافي، اندلعت شرارة ما سُمّي بـ"الربيع العربي"، معلنةً زمنًا جديدًا من الغضب الجماهيري، والتمرد السياسي، والأحلام الجماعية بالحرية. لكن، كما في المسرحيات التراجيدية الكبرى، ما بدأ كحلم تحرري، انتهى بكابوس من الفوضى والانقسام والخراب. فهل كانت فعلًا ثورة؟ أم كانت، كما يقول نيتشه، "انتقامًا للضعفاء في لباس أخلاقي"؟

في هذا الباب، حاولنا تفكيك الربيع العربي كـ ظاهرة معقدة متعددة الأوجه، لا كمجرد سردية رومانسية أو مأساة سياسية. قمنا بتحليلها من منظور معرفي، اجتماعي، سياسي، وإعلامي، ضمن إطار أوسع هو ما نسميه بـ"هندسة الفوضى".

١- الثورة بين الخطاب والحقيقة

الثورة، كما تُفهم فلسفيًا، ليست مجرد احتشاد أو غضب. إنها لحظة إعادة تعريف جذري للسلطة والمعنى والذات. لكن ما جرى في العالم العربي كان في كثير من الحالات احتجاجًا على السطح، لا قطيعة في العمق. فالبنية السلطوية ظلت على حالها، أو عادت بأقنعة أكثر عنفًا.

بدلًا من ميلاد الإنسان الجديد، كما حلم سارتر أو كامو، وُلدت القبائل الرقمية، والطوائف السياسية، والميليشيات الهوياتية. سقطت بعض الأنظمة، نعم، لكن لم تُولد قيم جديدة، بل تكرّر الماضي في صور أكثر تشظيًا.

٢- الإعلام الجديد: وهم الوعي الجماعي

لم تكن وسائل التواصل مجرد أداة نقل. كانت المُهندس الخفي للوعي الثوري، تصنع العدو، وتضخّم اللحظة، وتُنتج الإجماع المزيف. فـ"فيسبوك" لم يوحد الجماهير، بل قسّمها إلى غرف صدى محكومة بالخوارزميات.

هكذا، أصبح الفرد الثائر يعيش فقاعةً يرى فيها فقط من يشبهه. هذا لم ينتج مشروعًا جماعيًا، بل هشاشة معرفية، وعجزًا عن تقبّل الآخر، وانفجارًا في الحروب الأهلية الرمزية.

٣- الإسلام السياسي: حين سقط القناع عن المخلّص

منحت لحظة الربيع العربي فرصة تاريخية لصعود الإسلام السياسي، كفاعل واعد في معادلة السلطة. لكن سرعان ما تبيّن أن هذه التيارات لم تكن تملك مشروع دولة، بل مشروع سلطة، وأن خطابها

الجمعي أخفق في الجمع بين الإيمان والحرية، بين العقيدة والديمقراطية.

فقد كانت أغلبها رهينة لهويتها المغلقة، ومرتبطة بقوى إقليمية عابرة للحدود، ومعادية لفكرة الوطن الحديث. فتحوّل "التحرير" إلى "تمكين"، وتحول الحلم إلى كابوس سلطوي جديد.

٤- ' الجيش، الثورة المضادة، واستعادة الدولة

رغم أن الجيش في بلدان مثل مصر وُصف بأنه عدو للثورة، إلا أن حضوره – في بعض التجارب – أنقذ الكيان السياسي من الانهيار الكلي. لم يكن الاختيار بين الحرية والقمع، بل بين الفوضى والكيان.

وفي سياقات أخرى، كما في سوريا واليمن وليبيا، كشف غياب المؤسسة العسكرية المركزية عن الكلفة المأساوية لغياب الدولة: ميليشيات، تقسيم، تدخل خارجي، وإراقة دماء لا تنتهي.

٥- المؤامرة والعجز: حين ضاعت البوصلة

يصعب الحديث عن الربيع العربي دون المرور على البُعد الجيوسياسي. لم تكن الثورات بريئة، ولا عفوية بالمطلق. بل كانت

عرضة للاختراق والتوظيف، سواء من أطراف إقليمية أو قوى كبرى أعادت هندسة المشهد وفق مصالحها.

لكن الخطير أن هذا الوعي بالمؤامرة لم يقترن بمشروع مضاد، بل تحوّل إلى خطاب تبريري لعجز داخلي، وإلى ثقافة "اللوم" بدلًا من الفعل

٦- ثورات بلا فلسفة

أكبر إخفاق في الربيع العربي كان غياب العقل الفلسفي الذي يصوغ المعنى ويوجه الحركة. غابت الأسئلة الكبرى: من نحن؟ ما الدولة التي نريد؟ ما الحرية الممكنة في سياقنا؟

وبدون هذه الأسئلة، تراكمت الشعارات وتهشّمت الرؤية. فتاهت الثورات في زحام اللحظة، وأُجهض الحلم، وأُعيد تشكيل الوعي السياسي على قاعدة الصدمة لا النقد.

الربيع العربي لم يكن ثورة واحدة، بل كان:

صرخة ألم وجودي

مخاضًا سياسيًا غير مكتمل

فصلًا من فصول صراع الهويات

حقل تجارب لقوى إقليمية ودولية

و أخيرًا... مرآة كاشفة لأزمتنا الحضارية

لقد عبرنا "الربيع"، ولم نصل إلى "الخلاص". وربما هذا هو الدرس الأعمق:

أن الثورة الحقيقية لا تبدأ في الشارع، بل في العقل الجمعي،

ولا تنتصر بالشعارات، بل بـــ الهندسة الواعية للمعنى والمستقبل.

فهرس الموضوعـات

الموضـــوع	الصفحة
مقدمـــة الكتـــاب	٥
مقدمة الأستاذ الإعلامي مصطفى خاطر	١٨
الجزء الأول : الربيـــــع العربـــــي (من الثـــورة إلى الثقـــب الأسود)	
الباب الأول : تـونـــــس (المِبْضَع الأول في جسد الأمة)	
الثورة التونسية فى الميزان	٢٧
عودة الاستبداد تحت قناع الثورة	٤٦
الباب الثاني : مصر بين ميدان التحرير ودهاليز المخابرات	
حين وقفت الدولة على الحافة	٥٩
مصر بين المطرقة والسندان وحكم العسكر الذي حفظ الدولة من التلاشي	٦٥
إعادة البناء وإرساء دعائم الاستقرار	82
ضغوط وتحديات	٩٣
الباب الثالث : ليبيا - سقوط آخر القلاع-	
حين وُئدت القومية العربية تحت راية الحلفاء	١١٥

مسار الرمال المتحركة من تدويل الأزمة إلى ضياع البوصلة	126
النفط والدم :صراع المصالح الإقليمية والدولية على الأرض الليبية	١٣٥
الباب الرابع : سورية	
هندسة الفوضى وملامح المؤامرة الأولى	١٥٦
انفجار الميدان	165
إغتيال الحلم : الثورة تقع بين سندان الأسد ومطرقة الجهاديين	١٧٤
وصول الوهابيين إلى السلطة في سوريا من الثورة إلى الإقصاء	١٩٢
الباب الخامس : ليبيا المقسّمة النفط والحدود والمرتزقة	
الثورة التي خُنقت في مهدها	١٩٩
الهوية المفقودة	٢١٥
الباب السادس : تركيا وإيران صراع المحاور على أنقاض العرب	
الجغرافيا كأداة للهيمنة	٢٢٣
الشرق الأوسط كجائزة في مزاد إيديولوجي	٢٢٥
الدعاة الجدد : وكلاء الهوية في معركة الولاء	٢٤٣
الباب السابع : إسرائيل والفراغ العربي	

الأمن أولًا ثم التوسع	٢٥٥
التطبيع الرمزي إعادة تعريف العدو في المخيال الجمعي	٢٦٨
الباب الثامن :الإسلام السياسي وصعود التيارات العابرة للحدود	
التيار العابر : حين يتحول الدين من عقيدة إلى أداة سلطة	٢٨٣
الرمز الإسلامي بين التاريخ والتلاعب الخطاب	٢٩٨
مراجعات الإسلام السياسي في مرآة الفوضى	٣١٠
الباب التاسع : الإعلام الجديد	
حينما تتحوّل الثورة إلى صورة	٣١٧
خلاصة هذا الباب	٣٣٢
الباب العاشر: هل كان ربيعًا؟ قراءة فلسفية في مفهوم الثورة المركبة	
بين الحُلم الثوري والاستدعاء التاريخي	٣٤٢
الإعلام الجديد : حين أصبح الواقع افتراضيًا والوهم ثوريًا	٣٥٧
هل كانت ثورة؟ سؤال الفلسفة أمام الارتباك التاريخي	٣٦١
قراءة تحليلية فلسفية في المسار والانهيار	٣٦٦

هندسة الفوضى

محمد نجيب نبهان

Engineering Chaos

هذا كتابٌ يلتقط لحظة عربية طويلة كأنها ومضة:

من شرارات الربيع إلى غرف التحكم الخفية، من خرائط التقسيم إلى خرائط المعنى.

لا يبيع أوهامًا ولا يكتفي بالشكوى؛ يمزج التاريخ بالسياسة، والدين بالفلسفة، والبيانات بالسرد، ليكشف كيف تصنع الفوضى وكيف يمكن تفكيكها.فيه نقدٌ صارم لأساطير "العقل المدبّر" بقدر ما فيه كشفٌ للهندسات البنيوية التي تدفعنا إلى المصير نفسه، ثم يمدّ خيط خلاص عمليًّا: سيادة للمعنى، وعدالة للمعلومة، ومؤسسات تحاسِب نفسها قبل أن تحاسِب غيرها."

"هندسة الفوضى" ليس كتابًا عن الماضي فقط؛ إنّه دليلٌ للعمل الأخلاقي في الحاضر، ومِرآة ترى فيها المنطقة وجهها بلا زينة... ثم تتعلم كيف تستعيد ملامحها.

أ : مصطفى خاطر

من إصدارات مجلة روح الإسلام
www.rohislam.com